جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية
إشكالية "الهيكلية والبرنامج"

إعداد
عبد الله أحمد محمود برهم

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس- فلسطين.
2007

إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية
إشكالية "الهيكلية والبرنامج"

إعداد

عبد الله أحمد محمود برهم

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 1/17 /2008 م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً	.....
2. د. باسم الزبيدي / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. نايف ابو خلف/ ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى ذكرى والدي الحبيب رحمه الله.....والى والدتي العظيمة..

إلى زوجتي السيدة كفا التي قدمت العون والسند لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود..

إلى أبنائي..منار، وشروق، وخلود، وهند، واحمد، وحياة..لعل هذا الإنجاز يمنحهم الطموح واستشراف المستقبل

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور رائد نعيرات الذي اشرف على هذه الرسالة ومنحني ثقته الغالية.

كما أشكر الأساتذة الكرام الدكتور نايف أبو خلف والدكتور باسم الزبيدي اللذان منحا الدراسة قوة وإثراء بنقاشها وإجازتها.

وأشكر الأستاذ خليل قطناني والدكتور جهاد بني عوده على مساهمتهم في تدقيق العمل لغوياً، والشكر الخاص إلى ابنتي منار التي قامت بطباعة هذه الأطروحة بشكل كامل.

والشكر مستحق إلى جميع الأخوات والإخوة الذين وردت أسماؤهم في الرسالة وتمت مقابلتهم وأغنوا الدراسة بمساهماتهم، وأخيراً الشكر موصول للاخوة في اللجنة المحلية لتاهيل المعاقين/ مخيم الفارعة على مساندتهم لي خلال العمل وتحديداً الأخ نضال سوالمة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	فهرس المحتويات	هـ
	الملخص	ح
	المقدمة	1
	مشكلة الدراسة	4
	أسئلة الدراسة	4
	أهمية الدراسة	5
	منهج الدراسة	6
	حدود الدراسة	7
	أقسام الدراسة	7
	الأدبيات السابقة	8
	هوامش المقدمة	18
.1	**الفصل الأول: المدخل النظري وتحقيق مفهوم الإصلاح**	
1 .1	الإطار النظري	19
2 .1	مفهوم الإصلاح	25
3 .1	الإصلاح والتحول الديمقراطي	28
4 .1	إشكاليات الإصلاح	29
1 .4 .1	الإصلاح بين النموذجين الرأسمالي والاشتراكي	30
2 .4 .1	المفهوم الإسلامي للإصلاح	32
3 .4 .1	مناهج الإصلاح	34
	هوامش الفصل الأول	38
.2	**الفصل الثاني: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية**	
1 .2	مقدمة	40
2 .2	مرحلة التأسيس	42
1 .2 .2	الكيان المعنوي والبيت الشرعي	46
2 .2 .2	منظمة التحرير والانعطاف إلى المرحلية	51

الرقم	الموضوع	الصفحة
2. 2. 3	التحول في الصراع العربي الإسرائيلي	57
2. 2. 4	الانتفاضة الأولى عام 1987	65
2. 2. 5	نشأة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)	67
2. 2. 6	إعلان الاستقلال (الدورة التاسعة عشرة) عام 1988	69
2. 2. 7	موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية	70
2. 2. 8	منظمة التحرير الفلسطينية ومؤتمر مدريد	74
	الخلاصة	76
	هوامش الفصل الثاني	80
3.	**الفصل الثالث: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية**	
3. 1	نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية	84
3. 2	أوسلو بين الدوافع والأسباب	87
3. 3	تداعيات اتفاق اوسلو	90
3. 4	رسائل الاعتراف المتبادل	91
3. 5	تفاعلات قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية	94
3. 6	إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية	97
3. 6. 1	تغييب منظمة التحرير الفلسطينية	103
3. 6. 2	المرجعية والتمثيل	104
3. 6. 3	الحاجة إلى استعادة منظمة التحرير الفلسطينية	105
3. 6. 4	المسؤولية والتطبيق	109
3. 7	وثيقة إعلان القاهرة	110
3. 8	إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية تفعيل أم إعادة بناء؟	112
3. 9	الانتخابات التشريعية الثانية	113
	هوامش الفصل الثالث	119
4.	**الفصل الرابع: فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والاصلاح**	
4. 1	مقدمة	123
4. 2	هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية	124
4. 2. 1	المجلس الوطني الفلسطيني	124
4. 2. 2	المجلس المركزي	127

الرقم	الموضوع	الصفحة
4. 2. 3	اللجنة التنفيذية	128
4. 2. 4	جيش التحرير الفلسطيني	131
4. 3	دوائر منظمة التحرير الفلسطينية	132
4. 4	فصائل منظمة التحرير الفلسطينية	136
4. 5	فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والإصلاح	137
4. 5. 1	حركة فتح والإصلاح	138
4. 5. 2	رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	145
4. 5. 3	رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	148
4. 5. 4	رؤية حزب الشعب الفلسطيني	150
4. 5. 5	رؤية الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	152
4. 5. 6	رؤية جبهة النضال الشعبي	153
4. 5. 7	رؤية الجاليات الفلسطينية	154
4. 6	التيارات الإسلامية وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية	156
4. 6. 1	حركة حماس وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية	157
4. 6. 2	حركة الجهاد الإسلامي وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية	163
4. 7	رؤية المبادرة الوطنية الفلسطينية في إصلاح منظمة التحرير	166
4. 8	أسس وقواعد إصلاح منظمة التحرير	168
4. 8. 1	اعادة الروح للميثاق الوطني	169
4. 8. 2	التمسك بالوحدة الوطنية	170
4. 8. 3	التمسك بالبعد القومي للقضية	171
4. 8. 4	التمسك بإطار منظمة التحرير	172
4. 9	الفرص المتاحة	175
4. 10	التحديات	177
4. 11	الرؤية المستقبلية	179
	هوامش الفصل الرابع	187
	الاستنتاجات والتوصيات	192
	قائمة المصادر والمراجع	197
	Abstract	b

إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

إشكالية"الهيكلية والبرنامج

إعداد

عبدالله احمد محمود برهم

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

الدراسة حول إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: "إشكالية الهيكلية والبرنامج" هي محاولة لتحليل وفهم العوامل والتفاعلات ذات العلاقة بتجربة منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية تقييم مسيرتها والوقوف على أسباب تراجعها وبخاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، واستحواذ السلطة الوطنية الفلسطينية على معظم مهامها وصلاحياتها، ومن ثم الانتقال لاستشراف مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية.

إن المقاربة التي اعتمدتها هذه الدراسة تقوم على تحليل جملة من العوامل الذاتية والموضوعية الداخلية والخارجية والتي أسهمت في هشاشة بنية منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة وطنية جامعة، وتحليل جملة العوامل التي من شأنها تحديد مسارات الإصلاح والتطوير في ظل دخول التيارات الإسلامية وتحديدا حركة حماس على النظام السياسي الفلسطيني.

استندت الدراسة في معالجتها للموضوع على مراجعة وتحليل الأدبيات السابقة والأدلة التاريخية ذات الصلة، بالإضافة إلى معطيات الواقع للوصول إلى الأسباب الموجبة لإصلاح هيكلية وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية لتمكينها من مواجهة الصراع المستمر مع الاحتلال الإسرائيلي بهدف الوصول إلى حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وتقدم الدراسة وبالتحليل التاريخي والسياسي عرضا لنشأة وتطور منظمة التحرير الفلسطينية ومكوناتها ومؤسساتها والتغيرات التي مرت بها في مراحل تاريخية مختلفة مجسدة بقرارت المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة، وصولا إلى المنعطف التاريخي الحاد والمتمثل

في اتفاق (أوسلو)، وما صاحبه من انقسام وشروخ في أبنية منظمة التحرير الفلسطينية وما طرأ من تغيرات على أهدافها خاصة عند إلغاء جزء كبير من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

وتحاول الدراسة الوقوف على أسباب ضعف وعجز المنظمة عن التقدم نحو الهدف الذي أُنشأت من أجله وهو دحر الاحتلال عن الأرض الفلسطينية، وبالتالي استيضاح أرضية الجدل القائم حول مفهوم وآليات إصلاح منظمة التحرير سواء من ناحية الهيكلية أو البرنامج.

لقد سعت الدراسة على الإجابة على السؤال الرئيسي والذي يتعلق بمدى توافق الفصائل الفلسطينية على تفعيل وإصلاح منظمة التحرير بالاستناد إلى وحدة القوى السياسية ووحدة القيادة والرؤية والأساليب، بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الأخرى والتي تتعلق بالتغيرات التي لحقت ببنية المنظمة، وبخاصة تلك المتعلقة بإشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ترى الدراسة أن التداخل ما بين المنظمة والسلطة من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع مكانة منظمة التحرير، وكذلك انتقال مركز الثقل إلى الداخل بعد أن كان في الخارج.

تتناول الدراسة تحليلا معمقا للإجابة على أسئلة الدراسة من خلال أربعة فصول، يبدأ الفصل الأول بنقاش الإطار النظري ومفاهيم الإصلاح.

وبالانتقال إلى الفصل الثاني تدخل الدراسة في تتبع نشأة منظمة التحرير الفلسطينية ومراحل مسيرتها، والمنعطفات والتحولات التي مرت بها المنظمة.

وفي الفصل الثالث تتطرق الدراسة إلى ظروف نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وإشكالية العلاقة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية.

وتصل الدراسة إلى الفصل الرابع والأخير وتقدم مستويات من الوصف والتحليل للواقع الهيكلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وموقف الفصائل والقوى السياسية والشخصيات الوطنية من إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية والآليات الكفيلة بذلك، وتحليل العوامل التي ستسهم

في إمكانية إصلاح المنظمة واستشراف مستقبلها بالاستناد إلى المقابلات التي أجراها الباحث مع المعنيين وذوي التجربة والخبرة في موضوع المنظمة.

وتنتهي الدراسة بطرح عدد من الاستنتاجات والتوصيات المستندة إلى التحليلات والمرتبطة بأسئلة الدراسة أبرزها:

1- إن منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة إلى إصلاح في هياكلها وبرنامجها السياسي على حد سواء، إذ لا يمكن إصلاح الهياكل بدون إصلاح البرنامج والعكس صحيح.

2- هناك جمله من الآليات والوسائل يجب أخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن إصلاح مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بطريقة ديمقراطية، بدءاً من المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، وانتهاءً بكافة دوائر المنظمة.

3- أما على صعيد العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية ينبغي الفصل بين ما هو سياسي وما هو إجرائي في علاقة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها وذلك لاختلاف الطبيعة المكونة لكل منهما.

المقدمة

شهد القرن الماضي أحداثا عديدة تتعلق بالقضية الفلسطينية، مما أثر في سياقها التاريخي، فقد برزت كقضية وطنية تحررية في بداية عشرينيات القرن الماضي حينما تعهد الانتداب البريطاني آنذاك بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.

وفي الثامن والعشرين من أيار عام 1964 في مدينة القدس وبمباركة عربية أعلن المؤتمر القومي الفلسطيني الأول قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وفيه تمت صياغة الميثاق القومي الفلسطيني، لتنطلق بعدها الثورة الفلسطينية المعاصرة من أجل تحرير فلسطين عام 1965.

وخلال مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية الطويلة تعرضت لتحولات ومنعطفات كان أبرزها في قمة الرباط عام 1974 فقد أقرت القمة العربية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مما مكنها من الوصول إلى الأمم المتحدة[1] وبهذا اكتسبت المنظمة الشرعية العربية والدولية.

جاء إعلان الجزائر عام 1988 ليكون نقطة تحول في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية بإعلانها قبول حل الدولتين، وشكل مؤتمر مدريد للسلام ومن بعده (أوسلو) التحول الحقيقي والجوهري في موقف منظمة التحرير الفلسطينية حين وقعت وثيقة إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية نيابة عن الشعب الفلسطيني من أجل الوصول إلى حل سياسي عادل وشامل.

تلا ذلك تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) سنة 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في إطار تسوية مرفوضة من قبل العديد من التنظيمات الفلسطينية سواء المنضوية تحت إطار المنظمة مثل: الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، أو تلك التي تقف خارجها مثل: حماس والجهاد الإسلامي اللتان لم تدخلا في النظام السياسي الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية.

وكانت اتفاقية (أوسلو) وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة للمأزق الذي عاشته منظمة التحرير الفلسطينية، ومجمل الحركة الوطنية الفلسطينية منذ خروج المنظمة من بيروت عام 1982، والأزمة السياسية التي عصفت بمكانة المنظمة ومواردها وبشرعيتها التمثيلية بفعل فقدانها لقاعدة انطلاقها الأساسية في لبنان وتشتت بناها الإدارية والعسكرية في ظل تراجع عربي ملحوظ عن دعم المنظمة سياسيا وماليا.

ونتيجة للأزمات التي عصفت بالمنظمة والتطورات الإقليمية والدولية دخلت منظمة التحرير الفلسطينية التسوية السياسية بشروط قاسية، وتحت سقف سياسي شكل تراجعا في برامج المنظمة وشعاراتها كما سيتضح من خلال الدراسة.

وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس خلفاً له اجتمع الأخير مع الفصائل الفلسطينية في آذار من عام 2005 في القاهرة، وبرعاية مصرية وتم إصدار ما عرف بوثيقة القاهرة، وفيها وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها[2].

لقد مضى على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من أربعين عاماً، وخلال هذه الحقبة الزمنية طرأت تطورات كثيرة وجوهرية محلية وإقليمية ودولية على القضية الفلسطينية، الأمر الذي يجعل إعادة بناء هياكل المنظمة وتفعيلها وتطويرها، وأيضا تحديد منطلقاتها وأهدافها عملية بالغة الأهمية، لا سيما أن التيارات الإسلامية ذات الثقل السياسي والجماهيري لا زالت خارج أطر منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك المطالبة المستمرة للقوى الفلسطينية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى الرغم من اختلاف الاجتهادات حول كيفية إعادة بناء المنظمة وتفعيلها، فإن ثمة إجماعا فلسطينيا على ضرورة النهوض بهذه المؤسسة الشرعية، التي أصابها الانقسام الحاد منذ اتفاقيات أوسلو الموقعة عام 1993، وبروز الأصوات المشككة في الشرعية التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية على اعتبار أن السلطة أخذت حيزا كبيرا من تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما خلق واقعاً من يسيطر على من.

لذا فإن البحث في مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية أضحى ضرورة ملحة بعد أن أصاب التكلس مفاصل المنظمة، وانعكس ذلك على بنية النظام السياسي الفلسطيني، وفي ظل الرؤى المتباينة لإعادة البناء أو الإصلاح، وسيقوم الباحث بالتعرف على القواسم المشتركة القادرة على النهوض بمنظمة التحرير الفلسطينية كإطار ناظم للعمل الوطني الفلسطيني[3].

إن الأصوات المطالبة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة تواجه أزمة التغييب والترهل بسبب تراجع مكانتها ومحاولة إذابتها في دوائر السلطة ووزاراتها[4] وبخاصة بعد نقل مركز ثقل العمل السياسي والوطني إلى داخل الأرض المحتلة، وبعد أن عاد معظم قيادات المنظمة وفصائلها، وإداراتها وهياكلها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وما رافق ذلك من تغاض لافت عن الشتات، والتركيز على عملية التسوية.

ستقوم الدراسة بتتبع مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، وأسباب تراجعها، والرؤى المختلفة لإصلاحها، وتفعيلها، واستكشاف محاور وأسس الإصلاح فهناك من يرى أن المنظمة بحاجة إلى تفعيل مؤسساتها وأطرها وهياكلها من خلال الانتخابات أو الآليات التي يتم التوافق عليها، وفريق آخر يرى أنه لا بد من تحديد الأهداف والبرنامج الذي تقوم عليه منظمة التحرير أصلاً؛ أي إعادة البناء، وإعادة الاعتبار لها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وأساس الإصلاح يجب أن يعكس أولاً صورة حقيقية عن الوزن السياسي للفصائل في الشارع الفلسطيني باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية مؤسسة تمثيلية لا سيما وأن ميزان القوى الفلسطيني الداخلي قد تغير بعد الانتخابات التشريعية الثانية في كانون ثاني عام 2006[5].

إن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية بات أمراً ملحاً في ظل تنكر إسرائيل للحقوق الفلسطينية واستمرارها في خلق وقائع جديدة على الأرض من استيطان وبناء الجدار، للحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية، وبالتالي فان إصلاحها يضمن مشاركة الجميع لمواجهة التحدي الأساسي وهو الاحتلال.

مشكلة الدراسة

مرت منظمة التحرير الفلسطينية بمنعطفات حادة خلال مسيرتها الطويلة أثـرت علـى طبيعة عملها، حيث أن المستجدات على الساحة الدولية – وخاصة فيما يتعلق بعملية التسـوية– أثر على دور منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها، عـلاوة علـى التطـورات علـى السـاحة الفلسطينية وخصوصاً بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، وبروز حماس كقوة ذات ثقل جماهيري وهي من خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، واختلال ميزان القوى الداخلي على الصـعيد الفصائلي أيضا، لذا أصبح من الضرورة بمكان إصلاح المنظمة لاستعادة دورها، واستيعاب كل القوى الفلسطينية لذلك الإصلاح، لتشكل رافعة لعملها على الصعيدين الداخلي والدولي، وعلـى الرغم من أن الدعوات لإصلاح منظمة التحرير موضوع قديم وليس وليد لحظة فوز حمـاس أو الانتخابات التشريعية، لكنها أي الدعوات ازدادت وأصبحت المطالبات تنطلق مـن كـل حـدب وصوب، لذا فإن **مشكلة الدراسة تكمن** في استكشاف واستيضاح أرضية الجـدل القـائم حـول مفهوم وآليات إصلاح منظمة التحرير، ويقف على رأس هذه الجدليات قضيتان أساسيتان الأولى: إصلاح أو إعادة بناء برنامج منظمة التحرير والثانية: تتعلق بإصلاح البنية التنظيمية والهيكليـة المؤسسية.

أسئلة الدراسة

سيقوم الباحث من خلال دراسته بالإجابة على تساؤلات الدراسة والمتمثلة فيما يلي:-

السؤال الرئيسي

ما مدى إمكانية توافق الفصائل والقوى على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، والنظـر إلى مستقبل هذه المؤسسة، استناداً إلى وحدة القوى السياسية، ووحدة القيادة والرؤية والأساليب؟

الأسئلة الفرعية

1- ما أبرز مواطن الخلل في بنية وهيكلية وبرنامج منظمة التحرير، وتحتاج إلى إصلاح؟

2- ما العوامل التي تلعب دوراً مساعداً أو معيقاً في عملية الإصلاح؟

3- كيف تؤثر العلاقة بين المنظمة والسلطة على موضوع الإصلاح؟

4- كيف تؤثر القوى الإسلامية في موضوع الإصلاح؟

5- ما دور القوى السياسية والفصائل في إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية؟

6- ما الآليات والطرق الكفيلة بإصلاح منظمة التحرير؟

7- كيف يمكن النظر إلى أزمة منظمة التحرير الفلسطينية؟ أي هل يمكن حل الأزمات على قاعدة الإصلاح أم بإعادة البناء؟

أهمية الدراسة

إن تراجع دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية أوجد حالة من الفراغ السياسي، الأمر الذي يحتاج إلى حشد كافة الطاقات في الداخل والخارج للحفاظ على منظمة التحرير كإطار جامع ومصدر قوة في مسيرة الكفاح الوطني باعتبارها تحظى بالشرعية العربية والدولية وصاحبة موروث تاريخي كبير.

وتكمن أهمية الدراسة في استنهاض دور المنظمة، وتعزيز الوحدة الوطنية من زاوية أنها القوة الرئيسة في مواجهة التحديات، وبالتالي فإن تنشيط الحوار الوطني، وتوسيع مساحة التوافق السياسي ومشاركة كافة الفصائل والقوى استناداً إلى إعلان القاهرة الذي شكل سابقة في مسيرة النضال الفلسطيني باتفاق الجميع على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وبمشاركة الفصائل الفلسطينية كافة.

إن الواقع المتردي لمنظمة التحرير الفلسطينية افقدها مكانتها القيادية، ومرجعيتها السياسية وأضعف من صفتها التمثيلية، مما فتح الباب أمام دعوات لتشكيل إطار قيادي موحد، والقفز عن المنظمة نتيجة تداخلها مع السلطة.

إن أهمية هذه الدراسة تتجلى في إعادة الاعتبار لهذه المؤسسة التاريخية التي حملت الهم الفلسطيني وشكلت الوطن المعنوي والسياسي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، لاستكمال مسيرتها، وصون القضية الوطنية، والتواصل مع الشتات الفلسطيني.

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على مظاهر الخلل البنيوي والتنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية، والبرنامج من ناحية أخرى، والتعرف على أهم الإشكاليات التي تشكل التناقضات حول موضوعة إصلاح منظمة التحرير، ومحاولة استكشاف التقاطعات في رؤى الإصلاح للوصول إلى رؤية موحدة قائمة على أسس وطنية وديمقراطية في محاولة لتصويب مسار المنظمة ودورها وما تمثله من كيانية موحدة للفلسطينيين في الوطن والشتات استنادا إلى التوافق الذي وقع بين الفصائل الفلسطينية في إعلان القاهرة حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بوصفه مدخلا لاستنهاض الحالة الفلسطينية.

منهج الدراسة

يسعى الباحث للإجابة على أسئلة الدراسة التي تتمحور حول إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية سواء على صعيد الإطار التنظيمي والهيكلي، أو على صعيد البرنامج السياسي من خلال تجميع المعلومات وتصنيفها والتعرف على وجهات النظر المختلفة للفصائل والقوى الفلسطينية وتفسيرها للتحقق من صحة الفرضيات، ولهذا فان الباحث يرى أن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لهذه الدراسة.

ويرى الباحث ان المنهج الاستقرائي مهم في التحقق بالملاحظة المنظمة للجزيئات المؤثرة في موضوع الدراسة.

وبعد اختيار منهج الدراسة فإن الباحث قد استعان بمجموعة من المصادر التي تخص الموضوع إضافة إلى الأدبيات والدراسات السابقة، وقام بإجراء المقابلات الخاصة مع المختصين وذوي التجربة في موضوع إصلاح منظمة التحرير، والتعرف على الآراء المختلفة في محاولة لتقديم دراسة ذات قيمة، وتتمتع بدرجة عالية من الصدقية، ويسعى الباحث أيضا إلى

التعرف على آراء الباحثين والسياسيين والمفكرين، بالإضافة إلى التصريحات الإعلامية والبيانات والصحف التي تخدم موضوع الدراسة.

حدود الدراسة

شكلت مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية العديد من المحطات المهمة والمفصلية في حياة الشعب الفلسطيني ابتداءً من تشكيلها، ومروراً بالاعتراف العربي والدولي بها، وانتهاءً بدخولها في مفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية، وتوقيع إعلان المبادئ عام 1993، ومنذ ذلك التاريخ تعمق الخلاف داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وارتفعت الأصوات المطالبة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية عقب انتفاضة الأقصى عام 2000، في ظل تنكر الحكومة الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وللاتفاقيات الموقعة، وأصبح إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية ضرورة ملحة تقتضيها المرحلة عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية في كانون ثاني عام 2006، ولهذا فإن الدراسة من الناحية الزمنية ستقتصر على معالجة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية من العام 1993 وحتى 2006، أما الإطار المكاني للدراسة فهو الضفة الغربية وقطاع غزة وأماكن الشتات الفلسطيني باعتبار أن المنظمة هي الحاضنة للجميع.

أقسام الدراسة

سنسعى من خلال الدراسة إلى التعرف على جوانب مشكلة الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها من خلال دراسة ونقاش الأدبيات والإطار النظري، إلى جانب تحليل الأدلة الواقعية ذات الصلة بمجال البحث والدراسة، وتتبع المتغيرات التي تؤثر في موضوعة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال أربعة فصول يبدأ الفصل الأول بنقاش الإطار النظري ومفاهيم الإصلاح من مختلف المدارس الفكرية، ويقدم عرضاً للإصلاح في الوطن العربي وعلاقته بالتحول الديمقراطي ومناهج الإصلاح والإشكاليات التي تعترض طريقه.

وبالانتقال إلى الفصل الثاني تدخل الدراسة في نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وتتبع مراحل مسيرتها والمنعطفات والتحولات التي مرت بها المنظمة، ويقدم عرضا في التحول في

الصراع العربي الإسرائيلي، والتطورات والمتغيرات التي حصلت سواء من الانتفاضة الأولى، وإعلان الاستقلال وحتى مؤتمر مدريد.

وفي الفصل الثالث تتطرق الدراسة إلى ظروف نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاقية (أوسلو)، وإلقاء الضوء على إشكالية العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين منظمة التحرير الفلسطينية، ومظاهر الضعف التي أصابت المنظمة ومحاولات التغييب، ويقدم الفصل تحليلاً للحاجة إلى استعادة منظمة دور التحرير الفلسطينية ومكانتها، وصولاً إلى وثيقة إعلان القاهرة، والانتخابات التشريعية الثانية.

وتصل الدراسة إلى الفصل الرابع والأخير وتقدم مستويات من الوصف والتحليل للواقع الهيكلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وموقف الفصائل والقوى السياسية والشخصيات الوطنية من إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية والآليات الكفيلة بذلك، وتحليل العوامل التي ستسهم في إمكانية إصلاح المنظمة واستشراف مستقبلها بالاستناد إلى المقابلات التي أجراها الباحث مع المعنيين وذوي التجربة والخبرة في موضوع المنظمة

الأدبيات السابقة

لقد تعددت الدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية – محور هذه الدراسة– وحظيت باهتمام واسعٍ ومتسارعٍ بين الدارسين والباحثين والمراقبين، فتعددت الكتابات والدراسات، واختلفت منطلقات الدراسة باختلاف مشارب الباحثين والدارسين ومرجعياتهم، وقد توزعت هذه الأدبيات بين دراسات، وأبحاث، وكتب، ومقالات، وتصريحات، ومؤتمرات، وتحقيقات صحفية.

وتشكل هذه الدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع منظمة التحرير الفلسطينية ومنطلقاتها، وتاريخ مسيرتها، قاعدة صلبة لإغناء هذه الدراسة، ومنطلقاً للبحث والتحليل والتفسير والنقد والمراجعة والاستشراف.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية:

1- **كتاب الفكر السياسي الفلسطيني 1964- 1974** وهو دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية **للكاتب فيصل حوراني** عام 1980 ذكر فيها أن نشأة المنظمة جوبهت بالعديد من المواقف الرافضة لإنشاء هذا الكيان كونه أقيم على أسس غير ديمقراطية، وتولى زمام المعارضة حينها الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، كما أن العديد من الانتقادات وجهت للمنظمة برئاسة أحمد الشقيري، وتحديداً من حركة فتح، فقد اتهمته بالرضوخ للقوى الرجعية العربية، ويذكر المؤلف في السياق التاريخي كيف سيطرت حركة فتح على المنظمة، وبخاصة بعد انطلاقتها عام 1965. وبعد معركة الكرامة عام 1968وذلك بسبب الالتفاف الجماهيري حول نهج المقاومة والعمليات الفدائية.

كما استعرض الكاتب التطورات التي حصلت على الميثاق القومى الفلسطيني الأول عام 1964 وتغيير اسمه إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، وإبراز النزعة الفلسطينية المتمسكة بالشخصية الفلسطينية، وتطرق الكاتب إلى جملة التحولات والتغيرات على القضايا المهمة مثل: قرار مجلس الأمن (242) والموقف من حلول التسوية السياسية وبخاصة في الدورة الثانية عشرة، وتبني المنظمة برنامج الحل المرحلي والموقف من الكفاح المسلح واعتماد المفاوضات.

2- **كتاب فلسطين بين الماضي والحاضر** في ذكرى مرور خمسون عاما على النكبة **للسيد فاروق القدومي** في تونس عام 1998 تتطرق إلى الظروف التي رافقت مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، وفيه ذكر الأجواء التي رافقت قيام منظمة التحرير الفلسطينية من انتصار الثورة الجزائرية، ومؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة عام 1964 الذي قرر إنشاء كيان فلسطيني، وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني لدورته الأولى في القدس بتاريخ 1964/5/28 وإعلانه قيام منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة احمد الشقيري.

وتطرق الكتاب إلى أهم محطات منظمة التحرير الفلسطينية اللاحقة بدءاً من انطلاقة الثورة الفلسطينية عام 1965 إلى حرب حزيران عام 1967 وتداعياتها.

وتوالت الأحداث إلى أن جاء مؤتمر القمة العربية السابع المنعقد في الرباط عام 1974، وفيه قرر المؤتمرون أن منظمة التحرير الفلسطينية – دون سواها – هي الممثل الشرعي

والوحيد للشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها، والتزام جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

ويذكر القدومي أن الحوار الفلسطيني الأمريكي بدأ بعد مصادقة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة المنعقدة بالجزائر على اعتبار قرار (242) يشكل أساسا لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ويؤكد أن الولايات المتحدة كانت تتجنب بحث القضايا الجوهرية.

ويتطرق القدومي إلى قرار منظمة التحرير الفلسطينية حضور مؤتمر مدريد للسلام جاء في ظروف قاسية كان يعيشها الشعب الفلسطيني أهمها الحصار السياسي والمالي اللذان عانت المنظمة منهما بعد حرب الخليج، وموافقة الدول العربية المعنية على حضور المؤتمر، إلا أنه بعد مضي العديد من السنوات على اتفاق أوسلو يدرك المراقب لتطور عملية السلام أن كلا الحزبين في إسرائيل سواء العمل أو الليكود، وحتى الرأي العام لم يصلوا بعد إلى مرحلة النضج للاعتراف بضرورة إقامة سلام عادل مع الشعب الفلسطيني من خلال المفاوضات السياسية.

3- كتاب فلسطينيات (أوراق سياسية) والصادر عن دار الشروق في عمان سنة 1994، **يذكر خالد الحسن** أن منظمة التحرير الفلسطينية عاشت في حالة عزلة خاصة بعد حرب الخليج نتيجة مواقف بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذي أغضب حكومات الخليج وشعوبها مما أدى إلى نوع من القطيعة مع المنظمة وقيادتها ودفع الشعب الفلسطيني ثمنا غاليا.

ويذكر الكاتب أيضا انه من المؤيدين لفكرة إنشاء القيادة الجماعية، ويعلن دوماً أن هناك خللاً كبيراً في آلية اتخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن دعواته لم تكن تسمع، ويضيف أن هذه ليس دعوة لليأس ولكن دعوة للتغيير، وللخروج من هذا المأزق هو العودة إلى الذات والضمير وجعل القضية الوطنية مركز الاهتمام وليس المصالح الشخصية.

وكان يدعو دائماً إلى مراجعة حقيقية وشاملة لمسار المفاوضات، لأن أمريكا تريد التطبيع لا السلام ويدعو إلى التمسك بالحد الأدنى من المطالب الفلسطينية التي تتمثل في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، والتوقف عن بناء المستوطنات تمهيداً لإزالتها، والانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 وعودة اللاجئين.

هذه الدراسات عالجت بالتحليل والنقد مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، وأبرز محطاتها ونجاحاتها وإخفاقاتها، وقد أجمعت على أن منظمة التحرير الفلسطينية ظلت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بدون منازع، وعلى الرغم من أن الأدبيات السابقة دعت إلى ضرورة المراجعة والإصلاح في بنية منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الدراسات الداعية إلى الإصلاح ازدادت بعد تجربة (أوسلو) والمتغيرات على الساحة العالمية والعربية والفلسطينية، وأن هذه الدراسات انطلقت من مختلف المشارب الفكرية وشكلت الاتجاهات من خلال الكتب التالية:

1- كتاب دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، تحرير جواد العلي وإياد البرغوثي وبمشاركة العديد من الأكاديميين السياسيين/ الطبعة الثانية والصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 1998. وفيه يفيد أن ميثاق حماس تعاطى بشكل ايجابي مع منظمة التحرير الفلسطينية، غير أن ميثاق حماس لم يقدم موقفاً واضحاً تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يشر إلى أن حركة حماس تقر بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

حدث تحول في موقف حماس بعد مؤتمر مدريد حيث تبنت سياسات جديدة وواضحة في تعاطيها مع منظمة التحرير الفلسطينية، تتلخص في اعتبار الحركة المنظمة إطارا من اطر العمل الفلسطيني فهي ليس"كياناً وطنياً فلسطينياً" أو "وطناً معنوياً للفلسطينيين" كما اعتاد من البعض تسميتها، وبالتالي فإن هذا الإطار لا يعد مقدساً والخروج عنه ليس خروجا عن الصف الوطني، كما أن الحركة أعلنت رؤيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها لا تمثل كل الشعب الفلسطيني، إنما تمثل فئة معينة منه.

وعندما وقعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في 1993/9/13 متجاهلة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والوفد المفاوض في واشنطن، أعلنت حماس نفي مشروعية الاتفاق الموقع، وشككت في مشروعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل ودعت لأول مرة إلى انتخاب قيادة جديدة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

2- **كتاب "الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"** للكاتب **إياد البرغوثي**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ط2، 2003، وفيه عبر الكاتب عن موقف الحركات الإسلامية المختلفة (حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير) من منظمة التحرير وقال: إنها لا تملك موقفاً موحداً من منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأسباب عقائدية، كما أن كون منظمة التحرير الفلسطينية تتألف من فصائل مختلفة ذات اتجاهات مختلفة، جعلت من الصعب على الاتجاهات الإسلامية أن تستخدم نفس المقاييس عند الحكم على المنظمة، إلا أن فتح وهي التي تمثل كبرى فصائل المنظمة جعلت العلاقة مع المنظمة تأخذ الشكل الذي تتخذه تلك العلاقة مع حركة فتح.

سادت المنافسة بين الحركات الإسلامية ومنظمة التحرير، وتراوحت ما بين مد وجزر، فتارة يسود العلاقة العراك والاختلاف، وتارة الوئام والتوحد وبخاصة في الأنشطة المقاومة للاحتلال، غير أن ثمة العديد من الأمور التي تختلف الحركات الإسلامية ومنظمة التحرير فيها مثل الموقف من إسرائيل والاعتراف بها، وتصنيف القوى السياسية المؤثرة داخل المجتمع الإسرائيلي، والموقف من القضية الفلسطينية، وسبل حلها والمساهمة العملية في النضال ضد الاحتلال.

3- **كتاب النظام السياسي الفلسطيني "مرحلة متحولة"** وبمشاركة العديد من السياسيين والأكاديميين والصادر عن مركز البراق للبحوث والثقافة / رام الله الطبعة الأولى عام 2006 كتب **الدكتور رائد نعيرات رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية** تحت عنوان " **دخول حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية الآفاق والتحديات**" إن قرار حماس دخول منظمة التحرير كان متلازما مع قرارها في المشاركة السياسية عن طريق

الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وقرار المشاركة جاء نتيجة متغيرات عديدة أبرزها الاعتدال السياسي لدى التنظيمات بشكل خاص، والتغيرات الاجتماعية، وارتفاع نسبة التدين في أوساط المجتمع الفلسطيني، وأخيرا الانشطارات السياسية والتنظيمية داخل حركة فتح ورحيل الرئيس ياسر عرفات، ولم يغفل الكاتب التغيرات الدولية والعربية والتي كان لها تأثيرا واضحا.

ويعتقد الكاتب أن الطريق غير ممهدة أو مفروشة بالورود لدخول حماس إلى المنظمة، بل إن عدداً من العقبات تقف حيال ذلك لعل أبرزها، المسائل الإجرائية والسياسية التي تحتاج إلى جهود كبيرة، وتوافق عام.

4- كتاب "نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية"، تحرير جواد العلي بمشاركة مجموعة من الأكاديميين والسياسيين من مختلف الفصائل الفلسطينية، والصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان/ حزيران عام 2006، تناول النقاش أهمية اتفاق الفصائل لأول مرة في القاهرة عام 2005 باتفاق رسمي موقع من الجميع دون استثناء، حيث وافق الكل على ضرورة إصلاحها، خاصة وان إعادة بناء المنظمة يتطلب أخذ التغير في موازين القوى داخل منظمة التحرير بعين الاعتبار.

إن منظمة التحرير الفلسطينية لا زالت هي الطرف المعترف فيه عربياً ودولياً وقانونياً بالرغم من دورها الهش على المستوى السياسي، والترهل الذي أصاب مؤسساتها، وبالتالي فإن إصلاح المنظمة وإعادة بنائها وفق رؤية جديدة وعقلية جديدة تأخذ المتغيرات كلها بعين الاعتبار أصبح ضرورة وطنية، كما تناول الكتاب التحديات التي تواجه المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتداعياتها من أزمة القيادة إلى أزمة الهيكلية وصناعة القرار داخل المنظمة والسلطة، إلى أزمة الفساد الإداري والمالي، وأخيراً أزمة برنامجي المقاومة والتسوية.

وقد تناول الكتاب محاور أساسية للإصلاح، منها الإصلاح البنيوي والتنظيمي المتعلق بالإصلاح السياسي والإصلاح الإداري والمالي، والعقدة الأهم في هذا الموضوع هي إعادة تنظيم فلسطيني الشتات الذين نمت المنظمة بين ظهرانيهم ثم انتقلت إلى الداخل.

وعبر عن وجهة نظر **حركة فتح** في هذا الموضوع **محمد الحوراني عضو المجلس الثوري** لحركة فتح، وبين أن هناك تصوراً لإعادة تشكيل المجلس الوطني، وأن (فتح) حين دعت للانتخابات التشريعية الثانية بينت أنها لا تريد أن تهيمن أو تسيطر على الساحة، وأوضح أيضا أن السلطة لا يمكن لها أن تنسلخ كلياً عن المنظمة كون الأخيرة تمثل المرجعية القانونية للسلطة.

أما عن البرنامج السياسي فقد طرح إمكانية التوافق على برنامج حد أدنى عام، مع احتفاظ كل فصيل أو حزب ببرنامجه، وعبر عن قدرة حركة فتح التوفيق بين مقتضيات العمل السياسي ومقتضيات الفهم التاريخي.

5- كتاب "ما بعد ألازمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل" الصادر عن مواطن عام 1999 كتب **ممدوح نوفل** عن ضرورة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها تحت عنوان: النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج.

وأفاد أن أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية المكون الرئيسي للنظام الفلسطيني شهدت تراجعاً في دورها الكفاحي في مواجهة الاحتلال وغياب الديمقراطية وعسكرة علاقاتها الداخلية، وعلاقاتها مع الناس، وانحسار شعبيتها داخل الوطن المحتل وخارجه، وأكد أن هناك من بين القيادة الفلسطينية من يعتقد بأن اتفاق (أوسلو)، وقيام السلطة فرضا العد العكسي لوجود المنظمة أصلا، وأن السلطة بديلها ووريثها الشرعي، وفي دعوته لإصلاح وتفعيل المنظمة يدعو جميع القوى الفلسطينية للانضواء تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنهاء حالة الخلط بين مهام الوزارة ومهام اللجنة التنفيذية وعودة من استقال أو جمّد عضويته في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، ويدعو إلى إعادة النظر في النسب التمثيلية للقوى المشكلة، وفي نظام (الكوتا) الفصائلية، ويختم بالقول: أن بقاء أوضاع النظام السياسي على ما هي عليه يعني سير الجميع نحو الكارثة، لذا فالجميع مدعو إلى تصويب الحركة الوطنية وتصويب برامجها، وتجديد بنية منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها وإعادة النظر في مهامها ووظائفها؛ لأن السلطة لا يمكنها أن تكون بيتاً يتسع لجميع القوى والاتجاهات السياسية والفكرية الفلسطينية.

6- **كتاب "التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث" الصادر عن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن" كتب جورج جقمان** تحت عنوان نقد نموذج منظمة التحرير الفلسطينية، قائلا: إنه حين إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تولت القيادة التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية المجتمع الفلسطيني في غياب معارضة منظمة ذات قاعدة شعبية تعمل ضمن الكيان السياسي الجديد غير قادرة على التأثير من خارجه، وبهذا تجلت أزمة منظمة التحرير الفلسطينية بازدواجية مجتمع/دولة في آن واحد، وبمعنى آخر يوضح الكاتب أن نقل النموذج الشمولي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتطبيقه في الكيان السياسي الناشئ في فلسطين يهدد بابتلاع المجتمع خاصة في غياب قوى مجتمعية منظمة من أحزاب ونقابات وحركات جماهيرية.

ومن ناحية أخرى فإن هناك فلسطينيين لا زالوا في الشتات لهم حقوق لم تنجز مثل حق العودة ومصير القدس، والحدود. وبالتالي فإن نموذج منظمة التحرير الفلسطينية يمكن له الاستمرار للأغراض التعبوية على أساس أن الصراع لم ينته بعد.

إن النظام السياسي الفلسطيني الحالي هو نتاج جميع التنظيمات الفلسطينية ونقد منظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة إصلاحها لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التوجهات السلطوية داخل التنظيمات نفسها، وغياب المساءلة والمحاسبة فيها.

8- **كتاب "دروب التيه/ جذور أزمة العمل الفلسطيني"** للكاتب **إلياس شوفاني** والصادر عن دار جفرا للدراسات والنشر عام 2002، فهو يرى أن أزمة العمل الوطني الفلسطيني تكمن في الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء، فعلى الصعيد الداخلي هناك شرخاً في العلاقات داخل منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة البرامج السياسية للمنظمة والقوى الفاعلة على الساحة، فالبرامج السياسية التي تم تبنيها من قبل المنظمة لا سيما البرنامج المرحلي أحدث انقساماً حاداً للوحدة الوطنية وبخاصة عندما تم التخلي عن التحرير الكامل للأرض.

أما على الصعيد الخارجي برزت الأزمة في علاقات المنظمة على المستويين القومي والأممي، فتبنت القرار الوطني المستقل للانسلاخ عن بعدها القومي، مما جعلها عاجزة عن القيام بمهامها أو المحافظة على إنجازاتها.

إنه من الخطورة بمكان تثبيت الفهم الفلسطيني – لخصوصية وضعه – على قاعدة التمايز عن محيطه العربي، وليس على أساس الانتماء إلى فلسطين وضرورة تحريرها، وأصبح ذلك أكثر خطورة عندما صار الانتماء يعني الارتباط بالمؤسسة الفلسطينية، والمعبر عنها بأن منظمة التحرير هي الكيانية والوطن، فحلّت الدولة محل الشعب والأرض وكل مقومات الهوية.

وبعد دراسة متأنية لموضوعات الدراسات السابقة ذات الشأن والعلاقة بموضوعة منظمة التحرير، وجد الباحث أن هذه الدراسات سواء ما كتب منها بصفة أكاديمية علمية وهذا العدد ليس بالقليل أو ما ورد من معالجات لبعض القادة والمفكرين السياسيين كأوراق عمل أو ما بين صفحات الكتب أو مؤتمرات أو ندوات فإن هذه الدراسات وعلى مختلف موضوعاتها تركزت حول ثلاث قضايا أساسية:

الأولى:– معالجة نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وإشكاليات البناء وديناميكيات اكتساب الشرعية وأثر ذلك على طبيعة النمو الديمقراطي داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مثل كتاب فلسطينيات، أوراق سياسية للسيد خالد الحسن، وكتاب فلسطين بين الماضي والحاضر للقدومي، وتميزت هذه الدراسات بتقديم وجهات نظر احياناً شابها العديد من التساؤلات وأحياناً انتهت بتساؤلات بدون إجابات، ولكن التساؤل المركزي ظل يدور في فلك أيهما أكثر أهمية موضوعة التحرير أم البناء الديمقراطي ولكل جانب من هذه الأسئلة ما يؤيده من الدراسات أو يعارضه.

الثانية:– على الرغم من ديمومة هذا السؤال واستمراريته لغاية يومنا هذا إلا أنه مع انتقال البناء المؤسسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ظهرت أدبيات جديدة طغت عليها معالجة البناء المؤسساتي

لمنظمة التحرير الفلسطينية وإشكالياته هذه المرحلة امتدت منذ السبعينيات وحتى نهاية الثمنينيات مثل كتاب الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974 للكاتب فيصل حوراني وفي هـذه المرحلـة اكتسبت المنظمة الشرعية العربية والدولية وكان هناك جدل داخل الفصـائل والقـوى المشـكلة للمنظمة والباحثين من خارج المنظمة لمعالجة موضوعة الموائمة بين تحديات اكتساب الشرعية والبعد التمثيلي والديمقراطي داخل أبينة وكينونة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

الثالثة:- وبدأت هذه المرحلة منذ عام 1993 أي بعد توقيع اتفاق أوسلو وفيهـا ظهـر اهتمـام الباحثين والسياسين باتجاه علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة الوطنية الفلسطينية ومـدى تأثير كا منهما على الآخر مثل كتاب التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث الصادر عن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، وكتاب ما بعد ألازمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل الصادر عن مواطن عام 1999.

أما منذ العام 2005 والذي توّج بتوقيع اتفاقية القاهرة فقد دخل عنصـر جديـد فـي الأدبيـات والمواقف المعالجة لموضوعة إصلاح منظمة التحرير تركز على إصلاح البرنـامج للمنظمـة وإمكانية استيعاب التيارات الإسلامية التي لا زالت خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية دون إغفال إصلاح الهياكل، مثل كتاب "نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية"، تحرير جواد العلي بمشاركة مجموعة من الأكاديميين والسياسيين من مختلف الفصائل الفلسطينية.

إن القراءة السريعة لمجمل ما ورد في الأدبيات السابقة قاد الباحث إلى الخروج بنتيجة مفادها أن أغلب الأدبيات السابقة طغى عليها الجانب التشخيصي الوصفي التحليلي وخلت أغلبها من تقـديم حلول عملية أو رؤى واضحة تجاه موضوعات الإصلاح وهو ما ستحاول هذه الدراسة تقديمه.

هوامش المقدمة

(1) القدومي، فاروق، **فلسطين بين الماضي والحاضر**، محاضرة بمناسبة مرور خمسين عاماً على النكبة، جامعة الدول العربية، تونس، 1998، ص49.

(2) الحوراني، محمد، ونوفل، أحمد وآخرون. **نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية**،، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2006، ص 114.

(3) بلقزيز،عبد الإله، حماد، مجدي وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 2004، ص 1

(4) الحوراني، عبدالله. **منظمة التحرير الفلسطينية أين صارت، وكيف تعود**، موقع الكتروني جريدة الصباح www.alsbah.net/3/11/2006.

(5) غنيم، احمد، وقطامش، احمد وآخرون. **النظام السياسي الفلسطيني** "**مرحلة متحولة**"، مركز البراق للبحوث والثقافة، ط3، رام الله، 2006، ص20.

الفصل الأول

المدخل النظري وتحقيق مفهوم الإصلاح

1. 1 الإطار النظري

تطرقت العديد من المدارس الفكرية والنظريات المختلفة إلى موضوعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحاول هذه النظريات إعطاء وصفة للولوج إلى عالم الحداثة والتنمية السياسية، وتعددت المدارس والتوجهات وعكست المشارب الفكرية المختلفة للباحثين والدارسين.

والدولة التي تشكل النظام السياسي تعود نشأتها ليس إلى عامل واحد بحد ذاته، فهي تطور تاريخي أو حدث اجتماعي ناتج عن قيام مجموعة من الأفراد بفرض إرادتهم على بقية أفراد المجتمع بوساطة الإجبار المادي، أما فكرة الاختلاف السياسي فهي من مميزات النظام السياسي الجديد[1].

ووفق نظرية النظم فإنها تتناول بالتحليل مفهوم بيئة النظام السياسي، وعلاقة البيئة المجتمعية الداخلية والخارجية بالنظام وعلاقات التأثير والتأثر باعتبار أن النظام السياسي لا يعيش في فراغ، ويقصد بتحليل النظم هو ذلك الإطار الذي يتخذ من النظام وحدة للتحليل ويهتم بقضايا مثل بيئة النظام وقدرته على الاستمرار وتوزيع المنافع، وان مفهوم البنية (structure) يفترض أن كل كيان يقوم على مجموعة أجزاء متراصة بهدف الكشف عن موقع كل جزء من الكل وحجمه وتماسكه مع الأجزاء الأخرى التي تشاركه في الكيان السياسي نفسه[2]، فهو على الصعيد الداخلي يتأثر بمجموعة الأنظمة المتمثلة في الاتجاهات والأفكار والسلوك ضمن البنيات الجغرافية والسياسية والاقتصادية، أما على الصعيد الخارجي فإن النظام يتأثر في البيئة السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية وموازين القوى.

وكل نظام سياسي حسب (ديفيد أيستن) الأستاذ الأمريكي يواجه مجموعة من المطالب والتهديدات الأمر الذي يستدعي التكيف والاستجابة مع هذه المطالب والتهديدات لضمان استقراره ووجوده والوصول إلى حالة الاتزان[3].

أما دراسة منهج النخبة فيقوم على عدم التوازن في توزيع النفوذ والتأثير في عملية صنع القرار من قبل مجموعة قليلة من الأفراد، ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات في دراسة النخبة: الاتجاه الأول: ويتعلّق بتحديد النخبة السياسية والتمييز بينها وبين غيرها من النخب السياسية، وتحديد المعايير التي ينبغي استخدامها في هذا التمييز مثل المنصب أو التعليم أو الدخل.

أما الاتجاه الثاني: فيركز على النخبة السياسية في حد ذاتها، وعملية التجنيد لها، والأسس الاجتماعية لعناصرها ومعاييرها السلوكية، أما الاتجاه الأخير فيركز على علاقة النخبة الحاكمة بعملية صنع القرار من جهة وعلاقتها بالنخب الأخرى وبالجماعة السياسية من جهة أخرى، فقادة المعارضة السياسية هم أيضا من النخب السياسية.

كما يمكن التمييز بين نخب تقليدية وأخرى تحديثية أو إصلاحية، أو وفقا لمعيار الأيدولوجية السياسية أو الحزب السياسي الذي تنتمي إليه النخبة إذا كانت قومية أو ليبرالية أو إسلامية أو ماركسية، كما أن هناك النخبة السياسية والنخبة العسكرية[4].

إن قوة النخبة تكمن في قدراتها التنظيمية وتماسكها في مواجهة الضغوطات، وهناك من يعتقد أن إصلاح أي نظام سياسي لا يكون إلا بتغيير النخبة.

إن نشوء الدول الحديثة عقب الاستعمار الأوروبي والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية ترك أثراً بالغاً وعميقاً في طريقة تشكيل وسلوك الدول وعلاقاتها بمجتمعاتها.

واتخذت نظرية التبعية من تقسيم العالم إلى دول مركز ودول هامش منهجا لها، واعتبرت أن الحقبة الاستعمارية التي ميزت القرن التاسع عشر هي تكبدها كلفة عالية لاستغلال الموارد وبسط نفوذها وهيمنتها على دول الهامش أو الإطراف، وعليه فإن شكل الدولة المتبعة يظهر من خلال كونها الأقل كلفة لبسط السيطرة السياسية واستخراج الفائض الاقتصادي بفاعلية أكبر[5]، والدول الأطراف حسب النظرية تدور في فلك المركز، وتستجيب لمتطلباته في إقصاء أو احتواء المؤسسات المدنية والتشكيلات، الاجتماعية ذلك أن الدول الطرفية ترفض وجود مؤسسات ذات استقلالية في مجتمعاتها.

ويستند هذا التحليل إلى تقسيم المتغيرات التي طرأت على الدولة إلى مرحلتين، الأولى ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات، وفيها تم تشكيل دول الأطراف التي قامت بدورها في تفكيك أنظمة الإنتاج ودمجها في نظام إنتاج دولي مترابط؛ مما عمق من تبعية تلك الدول للمركز، أما الثانية فقد ظهرت في بداية التسعينات؛ أي مع ظهور العولمة التي أدت إلى انهيار التوازن وبوادر بروز القطبية الأحادية، وما رافقها من تراجع دور الدول القومية، وضعف سيطرتها السياسية والاجتماعية، وذوبان الحد الفاصل – بدرجة كبيرة – ما بين المركز المصنع ودول الهامش غير المصنعة.

يعتبر (صمويل هنتنجتون) أن التنمية السياسية هي المقابل للتخلف السياسي، وهي عملية تتعدى تغيير مدخلات النظام السياسي إلى آليات ونواظم عمله، وحسب (هنتنجتون) تقوم التنمية السياسية على ترشيد السلطة، والتمايز البنيوي، وتحقيق المشاركة السياسية[6].

ويلاحظ أن معظم الأطر النظرية هي غربية الأصل ومصدرها البيئات الغربية، وتحاول إسقاط مفاهيمها وتعميم توجهاتها على العالم أجمع، على اعتبار أنها تمثل أرقى الإبداعات والتطورات التي نادى بها العديد من المفكرين الغربيين لتعميم نموذجهم الخاص[7].

ويرى الباحث أن هذه التوجهات إنما تعكس انحيازاً وتمركزاً على الذات الغربية في دعواتها للشعوب غير الغربية إلى اللحاق بركب الحضارة الغربية للتخلص من التخلف والاستبداد.

وهذه الدعوات تسعى إلى تكريس التبعية، وتذويب الشخصية الحضارية للشعوب العربية، وتعطيل الإرادة الوطنية وبخاصة في ظل استئثار قطب واحد في تشكيل العالم وبما يخدم أهدافه، مستفيدا من أدوات العولمة ومؤسساتها لبسط سيطرته على موارد الوطن العربي.[8]

والبلدان المتخلفة كما يراها (غريفين): هي نتاج القوى التاريخية، وخصوصا تلك التي انبثقت عن التوسع الأوروبي والهيمنة العالمية...إن أوروبا لم تكتشف الدول المتخلفة، وإنما على العكس تماما فقد خلقتها"[9].

إن فشل التنمية في الدول العربية جعلها تستجيب لدعوات الخصخصة وتحرير التجارة تحت مسميات الإصلاح الاقتصادي والسياسي، أو التعديل الهيكلي في ظل تأثيرات مؤسسات الاقتصاد العالمية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وفي هذا السياق لا ينبغي إغفال العوامل الداخلية كأحد صيغ التبعية والمتمثلة في الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية ومستوى التعليم[10].

جاءت نظرية التحديث (Modernization) للربط ما بين التنمية السياسية والديمقراطية وتجلى ذلك بدعوة (آدم سميث) إلى الليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعال للسوق، وأن الحكومة الأفضل هي التي تحكم أقل ما يمكن، وتفتح المجال أمام الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة.

والتحديث كعملية يعبر عن القدرة العالية في استغلال كافة الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق مزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي، وتطوير أساليب أكثر كفاءة في المجال السياسي والضبط الاجتماعي، اعتمادا على الاتجاه العقلي والعلم الحديث واستخدام أسلوب الإدارة الرشيدة.

وبما أن التحديث ظهر في الغرب فإنه ارتبط بمفهوم التغريب (Westrenization) الذي "يعني إحلال النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية"[11].

أما عالم الاجتماع الأمريكي (ليبست) فأكد أن التنمية الاقتصادية إنما ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو المزيد من المشاركة في صنع القرارات، وهي الكفيلة بتخفيف حدّة التفاعلات السياسية، وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تسهل من عملية بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي[12].

وهناك من نظر إلى التحديث من زاوية تاريخية مثل (ايزنستات) الذي يرى في التحديث تحولاً نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تطورت في أوروبا

الغربية وأمريكيا الشمالية بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويتفق معه كل من (بارسونز) و(باول) في أن التحديث: " عملية ثقافية تقوم على تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العملي والتجديد العقلاني بدلاً من القيم السائدة في المجتمع التقليدي وهذه العملية ستحدث عن طريق نقل الأفكار والقيم من الغرب"[13].

وهذا الطرح يصور بأن هناك صراعاً بين القديم والجديد، وأن التنمية والوصول إلى الحداثة تتحقق بمجرد إحلال بنى ثقافية ومؤسسية وإنتاجية جديدة محل القديمة، لكن الكاتب نصر محمد عارف يوضح بأن التنمية هي عملية ذاتية للمجتمع تعكس خصائصه وتفاعلاته وأبعاده بحيث تلبي احتياجاته وأهدافه وقيمه ومعاييره ومجمل ثقافته، وبحيث يكون نموذجه التنموي هو نموذجه ويعبر عن واقعه، وليس نموذج مجتمع آخر فرض عليه[14].

وهنا يرى الباحث أن القبول بمفهوم التحديث أو التغريب باعتبارهما حركة ترشيد إنما يعني القبول بمزيد من التبعية؛ ذلك أن الغرب استفاد من التحديث، وعجز عن فهم خصوصيات الدول الأخرى وإمكانياتها الذاتية، كما وتتجاهل نظرية التحديث الأسباب الخارجية في تكريس التخلف ومسؤوليتها عن خلق تحالفات مصلحية طبقية على أساس دولي خارجي وليس على أسس داخلية أو إقليمية بحيث أصبحت هذه التحالفات هي التي تتحكم وتحدد مسار التغيير والتطور من خلال مؤسسات وأدوات العولمة.

وقد ربط معظم المفكرين بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين ترسيخ وتوطيد أركان الديمقراطية، ولكن التساؤل هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول؟

يعتقد (دانكورت روستو) أن هناك مسارا عاما يتكون من أربع مراحل تتبعه معظم البلدان خلال عملية الدمقرطة أولها: مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية التي تعنى بتشكيل الهوية السياسية المشتركة للغالبية العظمى من المواطنين، وثانيها مرحلة الصراع السياسي الطويل غير الحاسم حيث أن الديمقراطية هي نتاج الصراع أو العنف وليس نتاج التطور السلمي، وثالث المراحل مرحلة القرار وفيها تبدأ عملية الانتقال والتحول، ومنها تتوصل أطراف الصراع السياسي غير المحسوم إلى تسويات وتتبنى قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في

المجتمع السياسي، وأخيراً مرحلة التعود والتكيف وفيها تتبنى الإطراف المختلفة القواعد الديمقراطية والتكيف معها.[15]

وهنا فإن تتبع مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية يلاحظ خلالها محاولة الحفاظ على تعددية الأطر التنظيمية على الرغم من الاختلافات والصدامات التي كانت تحدث داخلها، إلا أن الوحدة الوطنية ظل يتغنى بها الجميع خوفاً من حدوث مزيدٍ من الانقسامات وفقدان الصورة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تسعى إلى لملمة الصفوف عند حدوث المنعطفات والتحولات، وتجلى ذلك في الدورة التاسعة عشرة عام 1988 حين حدث تحول حقيقي وصريح في الفكر السياسي الفلسطيني، ولاحقاً حين تم دعوة الإسلاميين للمشاركة في أعمال المجلس الوطني قبيل مؤتمر مدريد.

ويقرر علم الاجتماع السياسي أن أي نظرية سياسية أو مفهوم سياسي إنما يأخذ مصداقيته وصلاحيته وعلميته من بيئته الاجتماعية أو الثقافية[16]، وهنا تتضح أهمية التنمية الذاتية التي تعكس رغبة أبناء المجتمع في التغيير الذي يعكس حاجاتهم ومصالحهم وسعيهم الواعي للانطلاق في عملية تغيير تنموي تستدعي تطوير المشاركة العامة من خلال إكساب قوى المجتمع فرصة حقيقية للمشاركة.

وفي الشأن الفلسطيني يلاحظ أن معظم القوى الفلسطينية لم تشارك مشاركةً حقيقيةً إلا في انتخابات المجالس المحلية خلال عام 2005، وفي الانتخابات التشريعية في كانون ثاني 2006 حتى من أولئك الذين يقفون خارج منظمة التحرير الفلسطينية.

وحول تطور المجتمعات الإنسانية تفيد نظرية التحولات الاجتماعية أنها تتطور بسرعة فائقة وان المشكلة تكمن في أن المؤسسات لا تساير هذا التطور الاجتماعي، وعندما تجد المؤسسة نفسها عاجزةً عن مواكبة التطور الحضاري الاجتماعي أو السياسي، فإنها تتحول إلى أداة للتحكم فيه وتعطيله عن مواصلة مسيرته بطريقة طبيعية.

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن التغير ليس بالضرورة أن يكون منتظما وطبيعيا، بل يجب أن يكون مصحوبا باضطرابات وتناقضات ومشاكل معقدة، لذا فعلى المؤسسات ألا تكتفي

بحل المشاكل التي تبرز نتيجة للتحولات في إطار المؤسسة القديمة، وإنما يجب علـــى متخـــذي القرارات التعرف على جوهر المتطلبات الاجتماعية التي برزت إلى الوجود نتيجـــة الأوضـــاع الجديدة، وهنا نرى أن نظرية التحولات الاجتماعية تتفق مع نظرية النظم التي تم الإشارة إليهـــا سابقاً في أن كليتيهما تحاربان فكرة المؤسسات الجامدة التي لا تساير روح العصـــر، ولا تأخـــذ بعين الاعتبار المطالب المستجدة في أي مجتمع، وتعطي نظرية التحولات الاجتماعيـــة أهميـــة كبيرة للصراع بين القديم والجديد، وتعتبر التحولات بمثابة اضطرابات تأخذ أشكالاً مختلفة [17].

1. 2 مفهوم الإصلاح

عاشت أوروبا مع الإقطاع عصراً طغى عليه الظلم والاســـتبداد والاســـتغلال، وعـــانى الأوروبيون من سلطان الكنيسة والملك الذي كان يزعم بأنه يحمل تفويضاً إلهيا في الحكـــم، ولا مجال لمعارضته أو مناقشته.

ومن هذه الأجواء برزت حركة الإصلاح البروتستانتية التي قادها (مارتن لوثر)، والتي على أثرها تم إضعاف سلطة الكنيسة، وزادت المطالبات بوقف القتال والمنازعـــات، وتوزيـــع الثروة، والمناداة بالحرية الفردية المستندة إلى نظرية القانون الطبيعي، والقائمة على أن الإنسان بطبيعته اجتماعي ويرغب أن يعيش بسلام[18].

لقد كان لشعارات الثورة الفرنسية ومبادئها أثرٌ بالغٌ في ترســـيخ شـــعارات الحركـــات الاجتماعية التي شكلت منطقها الناظم وقيمها الدافعة إلى الأمام فـــي الاصـــطفاف إلـــى جانـــب الشعوب والطبقات المقهورة.

إن هذه التحولات لم تكن لترى النور لولا الانتصـــارات والإنجـــازات التـــي حققتهـــا الحركات الاجتماعية إلى أن وصل الأمر بتسلم السلطة في معظم دول العالم في فترة مـــا بعـــد الحرب العالمية الثانية.

إن كلمة الإصلاح(reform) لغة تشير إلى الرتق وسند ما هو موجود بالفعل من أجـــل تعميمه، إنه أشبه بدعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المبنى أو المباني المتداعية وإعادتها إلى

وضعها السابق. والكلمة تتكون من ('re)أي "الإعادة" و (form) وتعني الشكل أو الصيغة، وبهذا يكون المعنى المقابل (إعادة تشكيل)[19].

والإصلاح يستخدم لدعم العمل الاجتماعي وهو ما يعبر عنه في الأدب السياسي باسم "الإصلاحية"، وهو تعديل غير جذري سواء كان في شكل الحكم السياسي أو في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها وأسسها، والإصلاح كإجراء يهدف إلى الابتعاد عن الأخطاء أو الرجوع عنها عند حدوثها ويشمل العديد من الجوانب مثل الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية[20].

وعندما نتحدث عن وجود إشكالية فإننا نقر بصعوبة الأمر والتباسه، لكنها تبقى حكماً أوّلياً قد تكون صحيحة أو خاطئة.

وكلمة إشكالية تؤكد العنصر الذاتي فإذا كانت المشكلة موجودة في الواقع، فان الإشكالية يصوغها ويبلورها العقل الإنساني، ولا تعدو المسألة أن تكون ذات طابع فكري، يصعب حلها ولا يمكن أن يكون حلها نهائياً أو قاطعاً.

يعرف قاموس (أكسفورد) الإصلاح بأنه "تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ".

وتختلف مقولة "الإصلاح" من مفهومين آخرين سادا القرن الماضي، أولهما: مفهوم "التمدن" الذي ظهر في الخطاب النهضوي في حقبته الأولى، وأهم رواده رفاعة الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده، ويرتبط هذا المفهوم بفكرة التنوير، وما تنطوي عليه من قيم التقدم والعقلنة والرشادة والحرية والتحديث الثقافي المؤسسي وفقاً للتقاليد الأوروبية للّحاق بركب الدول المتقدمة[21]

وبهذا يكون موازياً للتقدم والتغيير نحو الأفضل، وبخاصة ذلك التغيير الذي يلبي الأهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في موضوع معين.

أما المفهوم الثاني فهو "الثورة" الذي ساد في الأدبيات الأيدولوجية العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وبخصوصاً لدى التيارين القومي واليساري والذين كانا يهدفان إلى الانقلاب الجذري لإعادة بناء فكر الأمة وتعديل أوضاعها.

إن الإصلاح لا يعني فقط الدعوة إلى التغيير في نظام الحكم أو فلسفته أو طرق إدارته للصراعات السياسية والفكرية، وإنما يعني منظومة من المعاني والقيم والتطبيقات، وهو يأتي في إطار عملية تغيير سلمي وقانوني، فالإصلاح ليس ثورة أو تغييراً انقلابياً، وإنما تم في إطار النظام القائم وبتوافق كل أطراف المعادلة السياسية دون إقصاء أو استبعاد لهذا الفصيل أو ذاك الحزب [22]، وإنَّ الإصلاح الحقيقي هو الذي يقود إلى المشاركة الأوسع، ويؤسس نوعاً من العقد الاجتماعي الجديد الذي يشارك فيه الكل من أجل التغيير الواعي والمنضبط والناظم للحريات، والمشاركة والتنمية والانفتاح على كل أطياف المجتمع ومكوناته، بل واستقطاب نخب سياسية جديدة إلى الحقل السياسي والمؤسسات السياسية.

ويتخذ الإصلاح مستويات ثلاثة: الأول وهو الإصلاح الهادف للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها وهو ما يعرف بالاتجاه الثوري في التغيير المستند على بناء القوة من أسفل إلى أعلى وبصورة تدريجية وتراكمية لبسط السيطرة الايدولوجية على المجتمع المدني ومكوناته كمدخل للسيطرة السياسية، أما المستوى الثاني فهو الإصلاح بكونه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تهدف إلى تحسين الأداء في المؤسسات الاجتماعية والنظم للوصول إلى الكفاءة والفعالية، وهو ما يسمى بالإصلاح السياسي أو الإداري أو القانوني.

أما المستوى الأخير فهو المتعلق بالإصلاح الفردي، والداعي للتمسك بالقيم الأخلاقية والمعرفية والسلوكية، وقبول الآخر وتكوين هوية مشتركة وتطويرها[23].

ويرى الباحث أن هناك إجماعاً، بل وإلحاحا من معظم القوى الفلسطينية على موضوعة الإصلاح في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي أصابها الشلل والتخبط، ولكن مربط الفرس يبقى التحول من مجرد الكلام إلى الفعل، ومن الأفكار إلى السياسات والخطط، ومن الأمنيات إلى الحقائق.

وينبغي أن ينظر إلى الإصلاح كعملية شاملة والانفتاح على مكونات المجتمع، لا لاستيعاب الضغوط الخارجية أو استقطاب المعارضين، بل لتطوير البنى الإدارية والبرامجية لإعادة الاعتبار والهيبة لمنظمة التحرير الفلسطينية والقضية التي تمثل لأن هناك خصوصية لمفهوم الاصلاح في الشأن الفلسطيني.

1. 3 الإصلاح والتحول الديمقراطي

أصبحت عملية التحول الديمقراطي تشكل مدخلاً لتنظيم العمل السياسي وعلاقات القوة في إطار السعي للوصول إلى السلطة السياسية في المجتمع كبديل عن الأشكال السابقة مثل الثورة والانقلابات العسكرية.

إن أهمية التحول الديمقراطي، وبغض النظر عن الشكل الذي يتخذه سواء أكان الشكل الديمقراطي المعبر عن حل سلمي للصراعات، أم الثورة الديمقراطية ضد الاستبداد، أو في إطار الحركة الدستورية الديمقراطية، أو حتى الحروب الدموية[24]، فإن هَمّ الشعوب هو التحرر من الاستبداد والظلم والهيمنة والسيطرة الخارجية أو الداخلية وبما يلبي حاجتها في الحرية والاستقلال.

وفي فكر التحول الديمقراطي تحتل الانتخابات الحرة والنزيهة والترتيبات المؤسسية والحريات موقعاً متقدماً، لكن العملية الديمقراطية تتباين من بلد إلى آخر وفقاً للمداخل النظرية لعملية التحول الديمقراطي؛ فهناك من ركز على التنمية الاقتصادية كمدخل للتحول الديمقراطي، وهناك من ركز على التنمية الاجتماعية التي تؤدي إلى نمو الطبقة الوسطى المؤدية للديمقراطية، أما النظريات الثقافية فترى أن غياب الديمقراطية يرجع إلى تخلف البنية الثقافية للمجتمعات النامية، وهنا يبرز التقسيم الحدي في تقسيم العالم إلى شرق مستبد ومتخلف، والى غرب متقدم وديمقراطي[25].

وهناك عوامل تؤثر في توطيد أركان الديمقراطية والانطلاق نحو الإصلاح في المجتمعات، أولها الشرعية، سواء الشرعية السياسية أو الدستورية أو الجغرافية التي تمثل نطاق

الدولة وسيادتها، ويرى (روبرت ماك ايفر) "أن الشرعية تتحقق حينما تكون ادراكات النخبة لنفسها وإدراك الجماهير لها متطابقين وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع."[26]، في حين رأى (ماكس فيبر) أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة هي التقاليد والزعامة الملهمة (الكاريزما) والعقلانية القانونية. والعامل الثاني هو الإجماع العام حول قواعد العمل السياسية، أما العامل الثالث فيتمثل في القيود على مستوى السياسات العامة الجديدة، والعامل الرابع هو اثر الوضع الاقتصادي في ترسيخ الديمقراطية، وأخيرا الصراعات الإثنية والثقافية والدينية[27].

وعملية التحول الديمقراطي هي أحد وسائل تنظيم العمل السياسي وعلاقات القوة للوصول إلى السلطة بعيدا عن الانقلابات والثورات، ولهذا فإن تثبيت أركان الديمقراطية أولاً من شأنها تسهيل عملية التحول الدينقراطي.

1. 4 إشكاليات الإصلاح

يواجه الإصلاح إشكاليات عديدة لعل أهمها تلك التي تتعلق بالمسؤولية الأساسية عن الإصلاح، فهل تقع على عاتق النخب الاجتماعية والسياسية أم على عاتق المجتمع كإرادة جمعية؟

ترى النظرية النخبوية أن معيار التفريق بين نظم ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية هو "الشكل الذي تتخذه النخبة في النظام السياسي ومدى التنافس بين هذه النخب ومرونة بنائها، ومدى سماحها بانضمام عناصر جديدة إليها" [28]، أي أن الديمقراطية هي حكم النخبة التي تنظمه انتخابات حرة ونزيهة ودورية، ولكن لا يمكن إعفاء المجتمع من مسؤولية الإصلاح؛ لأن النخبة في تكوينها وسلوكها إنما تشكلت كثمرة هذا المجتمع وقيمه وتفاعلاته.

ومن الإشكاليات الأخرى المتعلقة بالإصلاح سقف الإصلاح وإطاره؛ فهل المطلوب إحداث تغيير مجتمعي شامل، أم الإصلاح فقط للانتقال من حالة الاستبداد إلى حالة الديمقراطية.

إن الديمقراطية لا يمكن أن تقوى ويشتد عودها إلا بالاستناد إلى قاعدة تنموية صلبة، واندماج اجتماعي فعال، وأرضية قيمّية حديثة وفعالة تنبع من المجتمع نفسه.

وحول علاقة الإصلاح الداخلي بالبعد الإقليمي والدولي فإنه يشكل تحدياً للدولة الوطنية، وهل يتحقق الإصلاح بعيداً عن إفرازات العولمة؟ وهي الرامية إلى إخضاع العالم برمته إلى قوة ميكانيكية وسوق عالمية واحدة وهي التي تخترق الحدود القومية، وتضعف سيادة الدولة على مواردها وأولوياتها على اعتبار أن العالم أصبح قرية صغيرة بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات.[29]

أما الإشكالية الأخرى المتعلقة بالإصلاح فهي علاقة الدولة بتركيبة المجتمع المدني، فإذا كان دور الدولة في الأنظمة الديمقراطية هو ضبط صراعات المجتمع المدني ضمن مفهوم المواطنة المشتركة والولاء للأمة، فإن التحدي المطروح على الديمقراطيات العربية الناشئة يتعلق بالقدرة على بناء هذا المفهوم الجديد للدولة في مجتمعات تتأرجح فيها الهياكل المركزية بين الاحتماء بالبنيات الأهلية التقليدية، واستخدام الأجهزة البيروقراطية الجديدة لتشديد القبضة على المجتمع، وتقويض وحدات المجتمع المدني الناشئة والتي أصبح بعضها يؤدي دور الوكيل الداخلي للأطراف[30].

1. 4. 1 الإصلاح بين النموذجين الرأسمالي والاشتراكي

يعكس كل من النموذجين الرأسمالي والاشتراكي تجربته التاريخية في تنظيم علاقات الإنتاج والانعكاسات السياسية. ركّز النموذج الرأسمالي على مفاهيم الحرية الفردية وتقليص تدخل الدولة والمساواة القانونية وفق آليات ومبادئ أهمها إنشاء النظام السياسي وفق مبادئ الانتخابات وسيادة سلطة القانون[31].

وقد انتشر المفهوم الرأسمالي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية واعتقد أصحابه بأنه أضحى أقوى نظرية فكرية سياسية واقتصادية واجتماعية، وبأنها

تفوقت على سائر المذاهب والنظريات الأخرى التي سادت طوال القرون الماضية، وأثبتت أنها الأقدر على التكيف والاستمرار ومعالجة مشكلات الفرد والمجتمع.

إلا أن هذه الدعوات أخذت الطابع التنظيري، وأصبح من الصعوبة بمكان تعميمها على كافة المجتمعات غير الغربية؛ لأن البيئة التي ولدت تلك الأفكار تختلف جذرياً عن البيئات غير الغربية المختلفة، كما أن الممارسات الغربية في موطنها الأصلي تعيش أزمة تتمثل في غياب العدالة الاجتماعية والمساواة.

وبخصوص الواقع العربي فإن الجنين الديمقراطي لم يكتب له الحياة بسبب تعاظم الأسلوب السلطوي في الحكم، واستبعاد المشاركة السياسية والتعددية تحت مبررات ساقتها النخب الحاكمة بأن أولوياتها الآن منصبة على عملية الإصلاح الاقتصادي كخطوة أساسية وضرورية قبل الشروع في الإصلاحات السياسية. وأن الإصلاحات السياسية تشمل كل الخطوات لبناء نظم ديمقراطية عبر مسارات الإصلاح الدستوري والتشريعي وإصلاح المؤسسات بما يضمن التعددية والشفافية وحرية التعبير، وأن الشروع بهذه الاصلاحات يتطلب أرضية اقتصادية صالحة وقوية[32].

إن الخوض في جدلية لمن الأسبقية للإصلاح الاقتصادي أم السياسي، أو البدء في الإصلاح من القمة أم من القاعدة؟ هذه الجدليات لن تفضي إلى ترسيخ ديمقراطية حقيقية؛ لأن عملية الإصلاح هي عملية شاملة ومترابطة وتسير بالتوازي في تفعيل البنى والمؤسسات، وتقليص سيطرة السلطة السياسية على الدول ومؤسساتها، وإشاعة مفاهيم المواطنة والانتماء والحرية، ويبقى المخول المؤهل للقيام بهذه المهمة وبطريقة سليمة هي القيادة السياسية والنخب الحاكمة، ومن خلال آليات الضغط المجتمعية المختلفة.

أما المفهوم الاشتراكي للإصلاح فقد عبر عنه (كارل ماركس) من خلال دعوته لإلغاء الملكية لوسائل الإنتاج؛ لأن الملكية بحسب رأيه تفرغ المبادئ الديمقراطية من مضمونها، وركز (ماركس) على مفهوم الاغتراب الذي يتصف به نمط الإنتاج الرأسمالي؛ لأن نمط الإنتاج الرأسمالي إنما يخضع لقوانين السوق الخارجة عن إرادة المجتمع، وإلغاء الطبقات لا يهدف إلى

تحقيق المساواة فحسب وإنما بتمكين المجتمع من السيطرة على مصيره[33]، على عكس الديمقراطية الليبرالية التي تفتت المجتمع.

إلا أن الدولة الاشتراكية اهتمت بمركزيتها الشديدة وتحولت إلى دولة ديكتاتورية تحكمها اللوائح البيروقراطية وذلك على حساب الحريات العامة ونشاطات المجتمع، والنموذج الذي دعا إليه (ماركس) يقوم على الدعوة إلى تجاوز الانقسام بين الدولة والمجتمع المدني، وذلك بالتغلب على الانفصام بين مصالح الأفراد الأنانية في المجتمع المدني والصفة الاجتماعية للحياة السياسية، وهذا يتم عبر آلية الانتخابات العامة الشاملة[34]، غير أن الماركسية التي تدعو إلى النظام الاشتراكي لم تقدم بشكل كامل مؤسسات محددة للديمقراطية.

1. 4. 2 المفهوم الإسلامي للإصلاح

يتمحور الفهم الإسلامي للإصلاح حول مفهوم "التنمية المستديمة" والإصلاح الشامل الذي يشمل الإنسان والدولة والمجتمع في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية[35].

والإصلاح نقيض الإفساد، والإصلاح بين الناس هو إزالة ما شاب العلاقات بين الناس من شوائب واختلاف، وهنا جاءت الدعوة الربانية بقوله تعالى:" فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم"[36] وقوله تعالى: " وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما"[37]، أما عندما يقترن لفظ أصلحوا بالتوبة فإنَّ المعنى المقصود هو التخلي نهائيا عن المنهيّ عنه كقوله تعالى:" إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم"[38].

وتاريخياً يمكن الحديث عن ثلاث محطات تاريخية ارتبطت بمفهوم الإصلاح أولها دعوة الحركة الوهابية والمهدية للعودة إلى تعاليم التراث والسنة النبوية، وتركزت هذه الدعوة على الصعيد الداخلي للإسلام أكثر من تأثرهما بالمحيط العالمي وبالعلاقات مع الآخر.

أما المحطة الأخرى فتجلت مع بداية الاستعمار الأوروبي واحتكاك المسلمين بالغرب حيث تأثر العديد من المصلحين المسلمين أمثال الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي مما جعلهم

يدعون إلى الاستفادة من المكتسبات الغربية فيما يتعلق بالأمور الدنيوية، باعتبار أن الحداثة التي ولدت في الغرب أصبحت مكتسباً إنسانياً.

وهنا نلاحظ أن الحركة الوهابية ركزت في إصلاحها على وضع الإسلام، أما رواد النهضة والإصلاح فإنهم سعوا إلى استعادة الإسلام بوصفه حضارة وثقافة قوية كحالة الغرب، بل والاستفادة من الآخرين.

وبرز البعد السياسي بمفهومه الحديث في الإسلام مع سيطرة الاستعمار على البلدان العربية بداية القرن العشرين، بحيث أثر الاستعمار في حياة العرب والمسلمين بما فيه من ظلم ومحاولات التصفية للحضارة العربية والإسلامية، فكان التحدي هو تحقيق الكيان وإثبات الذات.

وقف الإسلام نداً أيدولوجياً يدعم عمل البناء الوطني، وزادت دعوة المفكرين وبخاصة الأخوان المسلمون أمثال حسن البنا في مصر وعبد الحميد من باديس في الجزائر إلى ربط الإسلام بعملية البناء الوطني ليتحول إلى مكونٍ هامٍ للهوية الوطنية بالمعنى الحديث للمفهوم[39].

وهنا نلحظ القطيعة مع فكر الإصلاح السياسي للأفغاني ومحمد عبده؛ فقد حلّ السياسي محل الثقافي والحضاري كما حلّ الوطن محل الأمة، والجماهير محل النخبة.

لكن هذا التوجه الإسلامي لم يتمكن من قيادة البناء الوطني السياسي إلى الاستقلال، إلا عند بروز قوى تحديثية قادت عملية التحول إلى الاستقلال مثل حزب الاستقلال في المغرب والوفد في مصر والحزب الدستوري في تونس وجبهة التحرير في الجزائر، وهذه الأحزاب حولت الوطن والكيان إلى حقيقة واقعة.

وصور الإصلاح بالمفهوم الإسلامي شاملة تبدأ من الإنسان الحر والرشيد لتشمل الإصلاح التعليمي والتربوي والإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي، ويدعو الفكر الإسلامي إلى أهمية الإصلاح الداخلي أو الذاتي استنادا إلى قول الله عز وجل " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم."[40].

ويتحفظ العديد من المفكرين على استيراد نماذج الديمقراطية الرأسمالية أو الاشـــتراكية ويشددون على أهمية الحفاظ على الخصوصية المحلية والعودة لقراءة التراث العربي الإسلامي، فالتحفظ لا يكمن على الديمقراطية كأسلوب حكم ونظام، وإنما على فكرة الطلاق مـــع التـــراث والاندماج الكلي في المفاهيم والمصطلحات الغربية[41].

إن إمكانية التوافق والتلقيح الحضاري بين الثوابت الوطنية والمتطلبات والقيم الإنســـانية العالمية وارد، وليس ثمة تعارض بين التراث والحداثة.

ومن الواضح أن ليس هناك موقف موحد من قضـــايا الديمقراطيـــة والإصـــلاح؛ فقـــد تطورت نظرة الإسلاميين عن الماضي، وتجلى ذلك في حركات الإسلام السياسي التي أصبحت أكثر تقبلاً للتعددية السياسية والانتخابات بالرغم من تحفظهم على مفاهيم الديمقراطية الغربيـــة، وجاءت استجابتهم للانخراط في العالم إدراكاً من أهمية وخطورة التحديات الخارجية، وخـــوفهم من العزل والابتعاد عن حركة التاريخ الديناميكية، وهم الذين عانوا الاضـــطهاد مـــن الأنظمـــة الاستبدادية.

1. 4. 3 مناهج الإصلاح

يعاني الوطن العربي من أزمات عديدة وعميقة وتمتد إلى كافة الصعد والمجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويبقى الإصلاح المجتمعي الشامل الوصفة الأنجع لتجاوز الأزمات. وهناك مبادرات انطلقت، ومنها بيان مسيرة التطور والتحديث الصـــادر عـــن القمـــة العربية المنعقدة عام 2004، والداعي إلى مواصلة مسيرة التطور العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، كما يدعو البيان إلى تعميق مبادئ الديمقراطية والشـــورى وتوسيع المشاركة السياسية في إطار سيادة القانون بما يضـــمن تحقيـــق العدالـــة الاجتماعيـــة والمساواة بين المواطنين، كما ويتضمن التقرير الجهود العربية في هذا المجـــال مثـــل إعـــلان صنعاء ووثيقة الإسكندرية.

ويحمل التقرير الإصلاح المطلوب في المجتمعات العربية بالإصلاح الداخلي أولاً، وبما يعنيه من إصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز الإدارة الرشيدة، والإصلاح السياسي والقانوني.

إن هذه الدعوات وإن كان عليها إجماعٌ في الأوساط العربية إلا أن هناك استقطاباً حول مناهج الإصلاح وآلياته؛ فهناك جدل حول الإصلاح، فهل يكون الإصلاح من الداخل أم بالاستعانة بالخارج؟ ويصل الاستقطاب حدته حول القيم التي ينبغي أن يسعى الإصلاح إلى تكريسها، فهل هي القيم التقليدية بما فيها الدينية؟ أم قيم الحداثة الديمقراطية الغربية؟

وهناك من يرى بأن الإصلاح يجب أن يبدأ من الداخل ومن أسفل وبالتدريج عبر مؤسسات المجتمع المدني؛ لأن الإصلاح يتضمن التربية والتثقيف الديمقراطي، ولأن المجتمعات العربية لم تصل بعد إلى درجة الدمقرطة الحقيقية، و أن المجتمع السياسي العربي لا يزال يقاوم التغيير مع العلم أنه يمكن أن يقبل نشاطات المجتمع المدني الذي لا تتحدى سلطته مباشرة.

أما الاتجاه الآخر فيرى أن الأولوية للإصلاح السياسي باعتبار أن المجتمع المدني والحراك الاجتماعي والسياسي يظل عقيماً في ظل انعدام الحريات، ويرى هذا الاتجاه ضرورة ممارسة الضغط على الحكومات حتى ترضخ لمطالب الإصلاح، وأساس هذه الدعوات هو الإيمان بأن الأنظمة العربية هي أنظمة قمع واستبداد.

إن هذه الدعوة تنسجم مع مرتكزات الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية خاصة بعد أحداث 11 أيلول عندما قررت أمريكا وحلفاؤها ممارسة ضغوط قوية على الأطراف العربية للقيام بإصلاحات جوهرية في الميادين الاقتصادية والسياسية والتربوية بعدما روجت أن منبع الإرهاب هو الاستبداد السياسي والنظام التعليمي الذي يحتكم لمبادئ التعصب والإقصاء، مما أوجد مبررات لها للتدخل في الشؤون العربية، وتدمير أقطار بكاملها على أصحاب رؤوسها كما حصل في العراق.

ويذكر أن الولايات المتحدة لم تدعُ إلى الإصلاح إلا بعد أحداث أيلول 2001 نتيجة تفسيراتها للإرهاب وأسبابه واستكمالاً لمخططها في السيطرة[42].

وفي الحالة الفلسطينية فإن غاية الإصلاح إعادة تمكين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بما يضمن صياغتها من جديد على أساس بنيانها وآلياتها وغاياتها، وبما يضمن الوحدة الوطنية والانسجام بين البرنامج السياسي والبنية التنظيمية في ضوء المستجدات الداخلية والعربية والدولية.

وبناء على ما تقدم فإن الباحث يرى أن النموذج الذي يخدم الدراسة قيد البحث والأقرب إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة هو النموذج البنيوي الذي يفترض أن التغيرات في الأشكال السياسية إنما تتحدد وتتأثر بشكل أساسي بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس بإرادات أو اختيارات النخب السياسية على الرغم من قيامها ببعض المبادرات والمحاولات إلا أنها تظل محكومة في قيود وفرص بنيوية محيطة بها.

ينظر النموذج البنيوي إلى المجتمع المدني على أنه نتاجٌ للتنمية الرأسمالية، ويعمل على بناء القدرات التنظيمية، التي تفضي بدورها إلى تغيير توازن القوة في البنية الطبقية على عكس النموذج التحديثي الذي ينظر إلى دور المجتمع المدني على أنه نشط في موازنة قوة الدولة، وأنه يحول دون تسلط الدولة وينشر الديمقراطية.

وأهمية النموذج البنيوي أنه يقدم تفسيراً علمياً لظاهرة تباين سياسات المجتمعات ضمن أنظمة الحكم المتشابهة، ويبين الاختلافات بين سلوكيات الأفراد والجماعات من مجتمع لآخر تبعا لتباين الأوضاع الثقافية والحضارية.

كما أن الدراسة استعانت بنموذج التأثير والتأثر نظراً لخصوصية القضية الفلسطينية وتفاعلاتها وانعكاساتها، وكما تحدثنا سابقاً فإن النظام السياسي لا يعيش في فراغ وإنما في بيئة

اجتماعية محددة تقدم له أحيانا فرصا وموارد جديدة يوظفها في خدمة سياساته وتطلعاته، لكنها في المقابل تفرض عليه قيودا وضوابط تحد من حرية حركته.

إن وجود منظمة التحرير الفلسطينية على أرض ليس لها جعلها تواجه تحديات ومساومات لبقائها، وهي التي تعرضت للتشتت واللجوء بين الأقطار العربية، وكانت في كل مرة تفقد قاعدتها الجماهيرية نتيجة الانتشار في الأقطار العربية.

وإن اعتمادها على المساعدات العربية بشكل أساسي جعلها تساير الأنظمة العربية للمحافظة على استقرارها، وعليه كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتأثر وتؤثر بالمحيط الموجودة به على المستوى الداخلي أو الإقليمي والدولي.

وكما أن الباحث سيتطرق إلى نموذج النخبة السياسية في التحليل، وطريقة صنع القرارات في منظمة التحرير الفلسطينية ضمن الواقع الاجتماعي والسياسي، وأثر ذلك على تماسك النخبة السياسية والمعارضة على حد سواء.

هوامش الفصل الأول

1. الخطيب، نعمان احمد. **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999، ص71.
2. ثابت، عادل. **النظم السياسية: دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص38.
3. المصدر نفسه، ص26.
4. هلال، علي الدين، ومسعد، نيفين. **النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص64.
5. هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ومواطن، رام الله، 1998، ص 14.
6. وهبان، احمد. **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص13.
7. محمد عارف، نصر. **التنمية من منظور متجدد**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2002، ص17.
8. صبري عبد الله، إسماعيل. في، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العربي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1997، ص37.
9. غربي، علي، وسلاطينة، بلقاسم وآخرون. **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 2003، ص136.
10. هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سابق، ص12.
11. غربي، علي، وسلاطينة، بلقاسم واخرون. **تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة**، مصدر سابق، ص75.
12. محيسن، تيسير. محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح، **مجلة رؤية**، العدد التاسع والعشرون، شباط 2006، ص68.
13. غربي، علي، وسلاطينة، بلقاسم وآخرون. **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، مصدر سابق، ص94.
14. محمد عارف، نصر. **التنمية من منظور متجدد**، مصدر سابق، ص 34.
15. محيسن، تيسير. محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح، **مجلة رؤية**، مصدر سابق، ص66.
16. أبراش، إبراهيم. المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، **مجلة رؤية**، شباط 2001، ص 47.
17. بوحوش، عمار، **نظريات الإدارة العامة، جامعة الدول العربية**، عمان، 1980، ص 51.
18. إسماعيل محمد، محمود. **دراسات في العلوم السياسية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 168.
19. الجابري، محمد عابد. **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص19.
20. عبد الواحد الجاسور، ناظم. **موسوعة العلوم السياسية**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص62.
21. عبد اللطيف، كمال. **قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة**، بيروت، دار الطليعة، 1994، ص41.
22. أبو طالب، حسن، **التقرير الاستراتيجي العربي، ثلاثية الإصلاح والحريات العامة**، موقع الكتروني الأهرام، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB45.HTM 2006/2/28.

23. محيسن، تيسير. محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح، **مجلة رؤية**، مصدر سابق، ص56.
24. بشارة، عزمي، وسيد سعيد، محمد. في: **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مواطن، ط1، رام الله، 1997، ص26.
25. غليون، برهان، في: برهان غليون وآخرون **حول الخيار الديمقراطي**، دراسات نقدية، ط1، مواطن، رام الله 1993، ص160.
26. إبراهيم، سعد الدين. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت–لبنان، 1984، ص 405.
27. محيسن، تيسير. محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح، **مجلة رؤية**، العدد التاسع والعشرون، ص 71.
28. أمين، جلال. في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت–لبنان، 1984، ص 103.
29. عبد الله جوهر، حسن. منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، **مجلة السياسة الدولية**، السنة السابعة والثلاثون، العدد 144، نيسان 2001، ص 13.
30. السيد ولد أباه، عبدالله. **مشروع الإصلاح العربي:المسار والإشكالات**، مجلة فكرية الكترونية، العدد الرابع عشر 2005. http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mai-juin2005/nadwa.html 2007/3/25.
31. أمين، سمير. في: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت–لبنان، 1984، ص 307.
32. الكواري، علي. **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية**، اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي، دار الساقي للطباعة والنشر، 2004، ص 25.
33. بركات، حليم. **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في سبيل إغناء التجربة العربية**، ط1، مواطن، رام الله، 1995، ص 41.
34. نفس المصدر، ص72.
35. علي، عبدالرحيم. **المفهوم الإسلامي للإصلاح الشامل**، الشبكة المدنية العربية للإصلاح والديمقراطية http://www.acson.org/index.php?option=com_content&task=view&id=203&Itemid 2007/3/2.
36. القران الكريم، **سورة الأنفال**، الآية 1.
37. القرآن الكريم، **سورة الحجرات**، الاية9.
38. القرآن الكريم، **سورة آل عمران**، الاية89.
39. محيسن، تيسير. **محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح**، مصدر سابق، ص60.
40. القرآن الكريم، **سورة الرعد**، الآية 11.
41. الكواري، علي. **مصدر سابق**، ص 38.
42. العريان، محمود. **الإصلاح في الوطن العربي:بحث في دلالات المفهوم**، موقع الكتروني، شبكة الصحافة غير المنحازة، www.voltairenet.org/article129812.html 2007/3/28.

الفصل الثاني

نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

2. 1 مقدمة

تعود جذور المخططات الإسرائيلية للاستيلاء على الأرض الفلسطينية منذ أن بدأت ملامح الحركة الصهيونية بالظهور عام 1897 في كتابات ثيودر هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية السياسية وصاحب مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، والتي شكلت قاعدة لكل موقف إسرائيلي وحتى دولي فيما بعد.

ولقد كان وعد بلفور عام 1917 بمثابة إماطة اللثام عن مرحلة اتسمت بالسرية، لتعقبها مرحلة الإجراءات العملية القاسية بحق الشعب الفلسطيني يتولى إجراءات تنفيذها الانتداب البريطاني وموافقة عصبة الأمم في ذلك الوقت، ولم يتطرق وعد بلفور لا من قريب أو من بعيد إلى وجود الشعب الفلسطيني، بل أشار إلى الطوائف الأخرى التي تعيش على أرض فلسطين[1].

سهل الانتداب البريطاني الطريق أمام الحركة الصهيونية لتنفيذ مخططاتها للاستيلاء على الأرض الفلسطينية سواء بتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو ارتكاب المجازر بحق سكان الأرض الأصليين تمهيداً لتشريدهم وإبعادهم عن أرضهم.

وتجلى ذلك في الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيوش العربية عام 1948 واحتلال إسرائيل لأكثر من ثلاثة أرباع أرض فلسطين.

وكان "المؤتمر العربي الفلسطيني" أول شكل تمثيلي لأبناء فلسطين والذي عقد باسم عرب فلسطين سبع دورات خلال الأعوام 1919–1928، ولأن الفلسطينيين كانوا تحت الاستعمار البريطاني ومحرومين من ممارسة حقوقهم السياسية فقد شكل هذا المؤتمر مؤسسة وطنية تشبه المجلس النيابي[2].

وكان من نتائج الحرب أو ما أطلق عليه لاحقاً "النكبة" ليس فقط فقدان الأرض وتشتيت الشعب، وإنما تدمير المؤسسات السياسية الفلسطينية أو إضعافها حيث لم يبق أية مؤسسة سياسية

تمثيلية تتحمل مسؤولية الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني سوى الهيئة العربية العليا بقيادة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني[3] الذي أشرف على عقد أول مجلس وطني فلسطيني ينعقد بعد النكبة في مدينة غزة، وأسفر عن تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي باشا.

عبر الشعب الفلسطيني عن رفضه لواقع التشريد والتوطين والتمسك بهويته وظل يصر على عودته إلى أرضه التي اقتلع منها قسراً، وترجم هذا الرفض بفعل ثوري كفاحي مقاوم زادت وتيرته عقب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ليسفر عن احتلال إسرائيل لقطاع غزة وصحراء سيناء.

وفي تلك الفترة سادت الوطن العربي أجواء سياسية مواتيه للعمل الفلسطيني، فالتحق العديد من الفلسطينيين بالتيارات والقوى السياسية سواء القومية أو الدينية أو الأممية، وتعددت الرؤى السياسية والأيدولوجيات، إلا أن التيار القومي كان هو الأكثر فاعلية على الساحة فالتحق أغلب الفلسطينيون بأحزابه وقواه، إلا أن انفكاك عرى الوحدة بين مصر وسوريا عام 1961 أحدث حالة من الجدل والشك في مدى صلاحية البرامج والرؤى السياسية التي تطرحها الأحزاب والقوى القومية وبخاصة فيما يتعلق بجدلية الوحدة العربية وتحرير فلسطين.

وفي تلك الأجواء كان من الصعوبة بمكان ظهور الشخصية الوطنية المستقلة في الشتات بسبب العراقيل أمام نشوء كيان فلسطيني في ظل دعوات الوحدة المحمومة على الساحة.

وتميز الفكر في تلك المرحلة برفض الإقليمية والتجزئة، والتمسك بقومية النضال وشمولية المعركة والتحرير، وفي هذا الصدد ذكر الكاتب العربي قسطنطين زريق "أن أي انقسام في الصف العربي يصرف الاهتمام عن قضية فلسطين وينزل القضية من المرتبة الأولى حيث يجب أن تكون إلى المراتب الدنيا[4].

وكانت حركة فتح أول من نادت بشعار معاكس لشعار القوى القومية العربية والمتمثل بتحرير فلسطين هو الطريق إلى الوحدة العربية، وركزت على إبراز الكينونة الفلسطينية

والحفاظ على الهوية من الذوبان والمستهدفة من قبل الحركة الصهيونية، وأصبحت مقولة الكيان الفلسطيني أساس برنامج حركة فتح السياسي في أوائل الستينات إلى جانب الدعوة إلى الوحدة الوطنية[5]، لكنها ظلت دعوات ومشاعر دون تجسيد في إطار مؤسساتي.

2.2 مرحلة التأسيس

وافق مجلس وزراء جامعة الدول العربية بعد تلقي القوات العربية هزيمة قاسية في المعركة عام 1948 على إنشاء إدارة مدنية في فلسطين مكونة من عشرة أعضاء برئاسة أحمد حلمي باشا عضو الهيئة العربية والحاكم العسكري للقدس، وقد توسعت فيما بعد لتصبح حكومة عموم فلسطين ومقرها غزة، وعقدت هذه الحكومة إبان تشكيلها جلسة لمجلس وطني، تم اختيار أعضائه بالتعيين، وأعلن عن قيام دولة ديمقراطية ذات سيادة على كل فلسطين.

وأصبح لها الحق في تعيين ممثليها في مجلس الجامعة العربية، وكان الهدف من إنشاء الحكومة منع الملك عبدالله من ضم الأراضي التي تسيطر عليها قواته في أواسط فلسطين[6]، لكن هذه الحكومة لم تعمر طويلاً حيث تم نفي أحمد حلمي ووزرائه إلى مصر، وفرضت عليهم الإقامة الجبرية، ولم تعد تحضر اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وبقي تمثيلها رمزياً، بينما عقد مؤيدو الأردن من الوجهاء الفلسطينيين مؤتمرهم في مدينة أريحاعام 1948 برئاسة محمد عبدالله الجعبري رئيس بلدية الخليل، وبايعوا فيه الملك عبدالله ملكاً على فلسطين، وألحقت الضفة الغربية بالحكم الأردني، وبذلك يكون قد تشتت الكيان الفلسطيني بين قيادتين وتوزعت الولاءات والانتماءات الوطنية على مختلف الأحزاب العربية سواء الإسلامية أو الماركسية أو القومية[7].

جاءت الدعوة العربية لإبراز كيان فلسطيني خلال انعقاد الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية عام 1963 حينما اتخذ قراراً يتعلق بالشعب الفلسطيني تمت فيه الدعوة إلى "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه موحداً – لا مجرد لاجئين– يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم"، كما جاء في القرار كذلك "العمل على إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة"[8].

شكّل هذا القرار الأرضية لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وجاءت دعوة جامعة الدول العربية تحت تأثير عوامل واعتبارات، منها قرار إسرائيل تحويل مياه الأردن ونهوض الوطنية الفلسطينية بعد النكبة لاستعادة الهوية الوطنية الفلسطينية عبر مظاهر مختلفة تجلي في إنشاء تنظيمات سياسية علنية وسرية وتأسيس الاتحادات والجمعيات والنقابات لتعبر عن الاهتمامات المختلفة للتجمعات الفلسطينية[9].

وظلت الدعوات متلاحقة إلى أن انعقدت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة عام 1963 وفيه اتخذت الجامعة العربية قراراً بتعيين السيد أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين لدى الجامعة وتكليفه بزيارة الدول العربية لبحث القضية الفلسطينية، ولاقت هذه الفكرة دعماً مباشراً من الزعيم جمال عبد الناصر الذي عبر عن الغرض من إنشاء الكيان الفلسطيني والمتمثل في مواجهة نشاط إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية وإضاعة حقوق الشعب الفلسطيني، أما الجيش الفلسطيني فالغرض منه الدفاع عن حقوق شعب فلسطين.

واصل الشقيري جولاته مستفيدا من الدعم المصري ومن حماسة الفلسطينيين لإنشاء كيان خاص بهم، فعمل ثلاثين جولة في مناطق التجمعات الفلسطينية، وقام خلال الجولات بوضع "الميثاق القومي الفلسطيني" "والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية".

وقد تباينت ردود الفعل ما بين الترحيب والمعارضة لإقامة الكيان الفلسطيني، تمثل الترحيب في الأوساط الشعبية خاصة في قطاع غزة، وفي الأوساط الحزبية المتمثلة في الاتجاهات القومية والقريبة من الناصريين. لكن الجهات الرافضة فكانت حركة فتح وجبهة التحرير الفلسطينية والحاج أمين الحسيني على اعتبار أن تشكيل المنظمة من شأنه ضرب الحركة الثورية الفلسطينية الوليدة، أما الدول العربية فكانت مترددة اثناء مداولاتها في مجاس وزراء الخارجية العرب عام 1963 في مناقشة هيئة قادرة على تمثيل الفلسطينيين. حيث تنوعت الرؤى العربية فهناك من دعا إلى فكرة إنشاء حكومة فلسطينية مثل السعودية، وهناك من اقترح مشروعاً بإنشاء جبهة فلسطينية مثل الجزائر وتونس[10].

لقد طغت المماحكات والانقسامات والتجاذبات العربية على موضوعة تشكيل المنظمة في تلك الفترة، ولكن ما يلاحظ وقتها غياب موقف للتيار الإسلامي من إنشاء المنظمة بسبب ضعفه واستهدافه من قبل الأنظمة.

أما التجمعات الفلسطينية صاحبة الشأن فراودتها العديد من الأسئلة والاستفهامات حول طبيعة الكيان وآليات عمله ووسائل تحقيق أهدافه.

واصل الشقيري عمله رغم كل الاعتراضات التي كانت تتزعمها حركة فتح، واللاجئون الفلسطينيون في لبنان، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، والهيئة العربية العليا التي طالبت بإجراء انتخابات في التجمعات الفلسطينية لاختيار ممثلين عن كل تجمع [11].

لكن الشقيري تولى أمر الاتصال بالتجمعات، إلا أنه أُخذ عليه اختيار أعضاء المؤتمر وفق معايير تراعي الطابع العشائري والعائلي وضم شخصيات تقليدية دون مراعاة لواقع الأحزاب السياسية العاملة، وتم اختيار الأعضاء على أساس صفتهم الشخصية والفردية[12]، إلا أن المؤتمر انعقد وباشر أعماله في مدينة القدس في الثامن والعشرين من أيار عام 1964 وبحضور أربعمائة وعشرة أعضاء، لكن الشقيري تخطى ما خوله إياه مؤتمر القمة، وشرح ما يقوم به بقوله نحن شعب من غير كيان، وقضية من غير قيادة من أجل هذا علينا أن نتنادى إلى تنظيم شامل.

وفي خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر الفلسطيني أوضح "أن تعبير الكيان الفلسطيني تعبيراً غريب عن الحياة العربية والدولية، وهو تعبير جديد لا سابقة له في تاريخ الأمم، ولكن فلسطين فريدة الكارثة وحيدة الفاجعة فكان لا بدّ لها من وضع غريب ووحيد"[13].

ولكنه شدّد على أن هذا الكيان لن يكون له سيادة إقليمية على الضفة الغربية وقطاع غزة ولا على منطقة الحمة على الحدود السورية.

إن هذا الخطاب – وإن كان ضرورياً على الصعيد السياسي لإرضاء الدول العربية في المنطقة – إلا أنه عكس استمرار ازدواجية الهوية الوطنية الفلسطينية وكشف عن التوتر اللاحق

بين الاتجاه الدولاني الفلسطيني وبين مصالح تلك الدول العربية، وقد أثار إشكالية حق تمثيل الفلسطينيين وبخاصة مع الأردن.

وفي المؤتمر تم انتخاب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية، وتمت المصادقة على الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي للصندوق القومي، واعتبر أعضاء المؤتمر أعضاء لأول مجلس وطني فلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، واستمرت منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة عملها السياسي والإعلامي وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني، وبالرغم من انتقادات حركة القوميين العرب وجهات أخرى لأعمال المؤتمر إلا أنه لم يكن مطلوبا من الشقيري أن ينشئ الكيان الفلسطيني، إذ كان مكلفاً فقط بالاتصال وتقديم مقترحاته وتوصياته إلى مؤتمر القمة العربي الثاني، لكن الشقيري تجاوز صلاحياته مستفيداً من الدعم المصري وأنشأ منظمة التحرير على أرض الواقع، خشية أن تعود القضية إلى أدراج الجامعة العربية، وبالرغم من الصعوبات الكثيرة، فقد رحب مؤتمر القمة العربي الثاني الذي انعقد في الإسكندرية في أيلول عام 1964 بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني، والتي استطاعت تثبيت مؤسساتها وأصبحت الجهة الأوسع تمثيلاً للشعب الفلسطيني[14].

وعلى صعيد آخر نظرت المنظمات الفدائية الفلسطينية وبخاصة حركة فتح إلى منظمة التحرير الفلسطينية نظرة شك وتوجس خشية أن تكون المنظمة أداة بيد الأنظمة العربية للهيمنة على الساحة الفلسطينية، واكتفت فتح بتمثيل رمزي في المجلس الوطني كموطئ قدم ولتكون على إطلاع بما يجري [15].

ويلاحظ في تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية غياب أي شكل من أشكال الانتخابات الديمقراطية كآلية من آليات تشكيل المؤسسات الفلسطينية بما في ذلك اللجنة التنفيذية التي كُلّف الشقيري بتعيين أعضائها.

وعلى أية حال يعتبر المؤتمر الفلسطيني الأول هو أول تعبير مؤسساتي شامل للشخصية الوطنية الفلسطينية، ومنذ ذلك التاريخ خرج اسم منظمة التحرير الفلسطينية إلى حيز الوجود، وبالرغم من ذلك واجه الشقيري انتقادات قاسية من قبل بعض الأنظمة العربية ومن حركة فتح

على طريقة إدارته للمنظمة الأمر الذي دعاه للاستقالة بعد هزيمة عام 1967 قائلاً "أنـــا أتـــرك العربة وقد بدأت تهوي، والآن ستستمر بالسقوط خطوة خطوة حتى النهاية"[16].

إن قراءةً في بنود الميثاق القومي الفلسطيني الأول تبرز مدى الاهتمام بالبعـــد القـــومي والتركيز على الهوية القومية العربية للشعب الفلسطيني، ومردّ ذلك أن الفكر السياسي الفلسطيني كان في بدايته متأثراً بالحركات القومية، ورفض الإقليمية والتجزئة، والتمسك بقومية النضـــال، وشمولية التحرير والمعركة، وبخاصة أن الاستيطان الإسرائيلي كان في بداياته، فإضفاء البعـــد القومي كان هدفه الحفاظ على القضية الفلسطينية كقضية أولى، وقد أُعتبر أن تحريـــر فلســـطين وتحقيق الوحدة العربية هدفان متكاملان يؤدي أحدهما إلى تحقيق الآخر[17].

وهو ما فسر سياسياً بدرجة ارتباط منظمة التحرير الفلسطينية بالأنظمة العربية الرسمية وتحديداً مصر، حيث أشار الميثاق القومي إلى مسؤولية العرب تجاه فلسطين كما جاء في المادة الرابعة عشرة من الميثاق القومي "إن تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قـــومي تقـــع مسؤوليته كاملة على الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً[18].

ومن هذا الاستعراض يرى الباحث أن تشكيل المنظمة لم يكن ناتجاً عن حاجة فلسطينية بحتة بقدر ما هو تعبير عن حاجة الأنظمة إلى التحلل من عبء القضية الفلسطينية، مثلما كـــان الدافع وراء تشكيل حكومة عموم فلسطين هو رغبة الحكومات العربيـــة إســـناد القضـــية إلـــى أصحابها من جهة، وتوفير غطاء يبرر انسحاب جيوشها من فلسطين دون إثارة احتجاج شـــعبي من جهة أخرى.

2. 2. 1 الكيان المعنوي والبيت الشرعي

شكلت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني محطة هامة في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية حيث سيطرت المنظمات الفدائية على منظمة التحرير الفلسطينية، بعد هزيمة الأنظمة العربية عام 1967 واحتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي عربية أخـــرى مثـــل صحراء سيناء وهضبة الجولان، وأكدت الحرب هشاشة الأنظمة العربية وعجزها عن مواجهـــة

العدو القومي، وأكدت عمق تناقض الأنظمة مع الجماهير الشعبية، وبعد نشوة النصر في معركة الكرامة ونفير الجماهير والقوى إلى الكفاح المسلح عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة في القاهرة بزعامة السيد يحيى حموده بصفته مسيّراً لأمور المنظمة بحضور مائة عضو، حيث جرى تأكيد سيادة نهج الكفاح المسلح والقوة المسلحة باعتبارها اختيار الشعب، والأسلوب الأمثل في النضال لتحرير كافة الأرض المحتلة[19]، ومن القرارات الأخرى أن جرى تغيير في البنية الهيكلية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء أجهزتها وتغيير اسم الميثاق القومي الفلسطيني ليصبح الميثاق الوطني الفلسطيني، وهو ما يعني إبراز النزعة الفلسطينية المتمسكة بالشخصية الفلسطينية، وفي خطوة للتخلص من وصف المنظمة بأنها صنيعة النظام العربي الرسمي، ورفض كل أشكال الوصاية والتبعية باعتبار أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الأول في تحرير وطنه، وتعدّ هذه الدورة بمثابة المرحلة الانتقالية حيث عملت على الربط بين الشرعية الفلسطينية والشرعية الثورية، الأولى ممثلة باللجنة التنفيذية والثانية بالمنظمات الفدائية التي تسلّمت زمام الأمور، ودخلت إلى بنى وهياكل المنظمة، حيث اعتمد الكفاح المسلح في هذه الدورة كطريق وحيد لتحرير فلسطين، وفي هذه الدورة تم حذف النص من الميثاق القومي والداعي بأن المنظمة لن تمارس السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة الحمة السورية.

كما جرى التأكيد على هوية العدو والذي يتكون من ثلاث قوى هي إسرائيل والصهيونية العالمية والاستعمار العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ورفضت قرارات الدورة الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيف يقوم على أساس إعطاء الشرعية والديمومة لإسرائيل. أما فيما يخص المسألة اليهودية فقد عبر عنها الميثاق الوطني باعتبار اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين[20].

وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني عام 1969 استكملت فصائل المقاومة السيطرة على المنظمة وانتُخِب ياسر عرفات الناطق الرسمي باسم فتح رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائداً عاماً لقوات الثورة الفلسطينية، وفي هذه المرحلة شهدت المنظمة انقسامات وانشقاقات

أهمها انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية التي رفضت الأخيرة المشاركة في أعمال هذه الدورة بسبب اعتراضها على التشكيلات وتوزيع المقاعد؛ لأنها تؤدي إلى سيطرة فصيل واحد على المنظمة[21].

وعقدت الدورة الخامسة بحضور 105 أعضاء كممثلين لجميع الهيئات والمنظمات والتي تم دعوتهم، وقد حصلت حركة فتح على النصيب الأكبر من المقاعد إذ حصلت على 33 مقعداً بينما حصلت الجبهة الشعبية على 12 مقعداً، و 11 مقعداً للجنة للتنفيذية، و12 مقعداً للصاعقة، و5 مقاعد لجيش التحرير، و3 مقاعد للاتحادات الشعبية ومقعداً واحداً للصندوق القومي، فيما حصل المستقلون على 28 مقعداً.

وهنا يذكر صلاح خلف أن البلدان العربية كافة تلقت بارتياح ورضا سيطرة المقاومة على منظمة التحرير وخاصة في ظل نفوذ وهيمنة حركة فتح في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية.

وفي هذه الدورة أخذ المجلس الوطني على عاتقه هدف حركة فتح الاستراتيجي والذي عرضته في مؤتمر صحفي في العاشر من تشرين الأول عام 1968 والقاضي بإنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة وتكافؤ كامل[22].

وبهذا تكون حركة فتح أول من نادت بفكرة الدولة المستقلة، ويبرز هنا التساؤل فيما إذا شكل هذا الطرح مؤشراً أولياً لدى حركة فتح للتعاطي مع حلول التسوية المطروحة حينذاك؟

وقد راود بعض قادة فتح الشكوك من دخول المنظمة والسير في العمل الرسمي، وعبر عن ذلك صلاح خلف بقوله لاحقاً " إن دخول فتح عام 1968 إلى منظمة التحرير الفلسطينية قد أفسد عليها طابعها الثوري، إذ إن أكثر ما كنا نخشاه حينذاك وما كان يثير تحفظاتنا قد حدث: فحركتنا غلبت عليها البيروقراطية وخسرت من النضالية ما ربحته في "الإقدام":فقد بتنا نتذوق التفاوض مع الحكومات ورجال السلطة ونأخذ آراءهم وتمنياتهم بعين الاعتبار، ولخشيتنا من أن

يتهمنا الدبلوماسيون المحترفون، الحسنو النوايا إلى هذا الحوار أو ذاك "بالإرهابية" "والتطـــرف" "والمغامرة" فإننا كنا نسرع لنثبت بأي ثمن كان، "اعتدالنا" "ومرونتنا" و"روحية التفوق والمصلحة " لدينا، ناسين أن ذلك لا يمثل من حيث المبدأ، مرتبة الأولوية في دعوتنا ورسالتنا"[23].

لقد بدأت التغييرات في الميثاق الوطني الفلسطيني بعبارات محدودة ولكنها ذات مغـــزى سياسي. فمثلاً ظهرت في قرارات المجلس الوطني في دورته السادسة عبارة " حق شعبنا فـــي تقرير مصيره على أرضه" دون أن تقترن بعبارة " بعد أن يتم تحريـــر وطنـــه وفـــق مشـــيئته وبمحض إرادته واختياره" وفقا لما وردت في المادة الثالثة من الميثاق الوطني الفلسطيني، ومن المعروف إن عبارة حق تقرير المصير إنما تأتي في سياق المشـــاريع والمبـــادرات السياســـية الدولية[24].

أما الدورة السابعة للمجلس الوطني عام 1970 فقد جاءت لمواجهة الحلـــول السياســـية وبخاصة مشروع وزير الخارجية الأمريكي (ويليام روجرز)، ولتأكيد الوحـــدة الوطنيـــة علـــى المستويات الداخلية رفعت حركة فتح شعار الالتقاء على أرض المعركة، وفي هذه الفترة ازدادت وتيرة المقاومة الفلسطينية في ضرب المصالح الإسرائيلية والأمريكية، وتجلى ذلك في عمليـــات اختطاف الطائرات الإسرائيلية والأمريكية وتفجيرها في الأراضي الأردنية، الأمر الذي جوبـــه بحزم من قبل السلطات الأردنية مما أدى إلى صدامات عنيفة ودموية مع قوات الثورة الفلسطينية خاصة في جرش وعجلون عرفت فيما بعد باسم "مجازر أيلول" أو "أيلول الأسود".

وهكذا تكون حركة فتح قد عجزت عن تعميم أيدولوجيتها على الفصائل الأخرى في عدم التدخل الفلسطيني في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتغنت القوى اليسارية بشعار "كل السلطة للمقاومة" كبديل عن الشعار السابق "لا سلطة فوق سلطة المقاومة"[25].

وعلى أثر الصدامات خرجت قوات الثورة الفلسطينية إلى ســـوريا ولبنـــان وتمركـــزت هناك، وفي تلك الأجواء أصرت منظمة التحرير الفلسطينية علـــى صـــفتها التمثيليـــة للشـــعب الفلسطيني وأجهضت المشاريع التي تستهدف طمس القضية وتحقيق مكاسب إقليمية على حساب القضية.

وهنا يرى الباحث أن إصرار وتمسك المنظمة وتفردها بمسألة التمثيل دون الاعتماد على الدول العربية كان له دورٌ بارزٌ في تحولاتها الفكرية والسياسية، وهذا يستشف من تأكيد صلاح خلف حين قال " بعد مجازر عمان – وخاصة بعد طرد آخر الفدائيين من الأراضي الهاشمية – كان واضحاً للعيان أن الثورة الفلسطينية لا تستطيع الاعتماد على أي دولة عربية تعطيها ملجأ أو قاعدة للعمليات ضد إسرائيل، ولكي نمضي قدماً لا بد لنا من دولة خاصة بنا ولو على شبر واحد من فلسطين"[26].

أما في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الذي انعقد في القاهرة عام 1971 فقد جاءت بقرارات لعل أبرزها أن كفاح شعب فلسطين المسلح ليس ضد اليهود أو أي مذهب، وأن شعب فلسطين يسعى إلى إقامة دولة فلسطينية حرة من الاستعمار الصهيوني، لكنها دولة ديمقراطية يعيش فيها الراغبون في السلام جنبا إلى جنب ولهم ذات الحقوق وعليهم نفس الواجبات [27].

ويعتبر هذا القرار تحولاً فيما يتعلق بسكان فلسطين، وبتعريف وبتحديد اليهودي الفلسطيني السابق لمن يملك حق العيش في فلسطين، ليشمل الذين يرغبون في العيش فيها بسلام.

ويعتقد الباحث أن هذا القرار تنازل ضمني عن رفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ويحاول الفلسطينيون من خلال هذه القرارات الظهور بمظهر ديمقراطي، وأن همّ الفلسطينيين العودة إلى ديارهم دون قتل اليهود أو إلقاءهم بالبحر لإيجاد مكان لهم في الفضاء الدبلوماسي.

أما الدورة التاسعة للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة في تموز عام 1971 فإنها عقدت في أجواء مضطربة ومتردية بين القوى الفلسطينية والحكومة الأردنية، وفي ظل الحديث حول إقامة التسوية السلمية واستمرار الضغوط على المنظمة وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[28].

وقد اتخذ المجلس العديد من القرارات التي أكدت التمسك بكافة حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تحرير أرضه عن طريق الكفاح المسلح، إضافة إلى تجديد الرفض بالحلول السلمية

والمشاريع التي تتعرض للحقوق الثابتة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 242 ومشروع (روجرز)[29].

وفي الدورة العاشرة للمجلس – الاستثنائية – عام 1972 في القاهرة تم التأكيد على النضال ضد مشروعات التسوية التي تهدف إلى تصفية قضية الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه ورفض الكيانات الجزئية، وتضمنت الدورة الدعوة إلى زيادة روابط الوحدة بين فلسطيني عام 1948 وبين فلسطيني الضفة والقطاع، والاهتمام بأوضاع المواطنين من فلسطيني 1948 حفاظا على هويتهم، وفي هذه الدورة أيضاً رفض مشروع المملكة المتحدة.

اندلعت حرب رمضان عام 1973 وخاض الجيشان المصري والسوري وبمشاركة قوات الثورة الفلسطينية الحرب، وعند توقفها صدر قرار مجلس الأمن رقم 338 في 1973/10/22 والداعي إلى وقف اطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بهدف إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط حيث توقفت الحرب بتاريخ 1973/10/26.

وحصل تطور على بنية منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني عام 1973 في القاهرة، حيث تقرر تأسيس المجلس المركزي كحلقة وصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، إذ جرى اختيار أعضائه بموجب نظام الحصص بين كافة المنظمات والمستقلين، وشهدت هذه الدورة زيادة عدد أعضاء المجلس الوطني من مئة عضو عام 1968 إلى مئة وثمانون عضو عام 1973 وكان السبب هو مشاركة أوساط واسعة في أنشطة المنظمة، وكانت حصص المستقلين الذين يمثلون الجمعيات المهنية والنقابات تتزايد أيضا باستمرار، فمثلاً في عام 1968 كان هناك ثلاثة مقاعد للجمعيات المختلفة، وتسعة وعشرون مقعداً للمستقلين. أما في العام 1971 فأصبح هناك ستة وعشرون مقعداً للجمعيات والنقابات، وتسعة وأربعون للمستقلين[30].

2. 2. 2 منظمة التحرير الفلسطينية والانعطاف إلى المرحلية

أقرت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة في حزيران من عام 1974 البرنامج المرحلي أو ما عرف ببرنامج النقاط العشرة، لتعلن بداية تحول حقيقي في

الإستراتيجية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واستبدال مبدأ المرحلية لإقامة دولة فلسطينية على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف التحرير الكامل للتراب الفلسطيني، وللمرة الأولى يتم تمثيل الجبهة الوطنية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة من خلال ثلاثة من الناشطين السياسيين المبعدين من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والبرنامج المرحلي يشتمل على النقاط العشرة التالية[31]:

1. تأكيد موقف منظمة التحرير الفلسطينية السابق من القرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب، أو يتعامل مع قضيته كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل في هذا القرار من الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

2. تناضل منظمة التحرير الفلسطينية بجميع الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاومة على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح الشعب.

3. تناضل منظمة التحرير الفلسطينية ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح، والحدود الآمنة، والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

4. إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجلس الوطني السابقة.

5. النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

6. تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وقوى حركة التحرير العربي كافة المتفقة حول البرنامج.

7. تناضل منظمة التحرير في ضوء هذا البرنامج من أجل تقرير الوحدة الوطنية، والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهامها الوطنية والقومية.

8. تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني كخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

9. تناضل منظمة التحرير من أجل تقرير تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.

10. تضع قيادة الثورة في ضوء هذا البرنامج التكتيك الذي يحترم هذه الأهداف، ويمكن من تحقيقها.

لقد جاءت هذه التحولات بعد حرب رمضان عام 1973 وفي ظل الدعوات لإبرام تسوية، والشروع في مفاوضات بين أطراف الصراع من أجل التوصل إلى إقامة السلام العادل والشامل عبر الإيحاء بأن منظمة التحرير الفلسطينية ستكون أحد الأطراف المفاوضة أو التي ستحضر المؤتمر الدولي في جنيف. وفي حقيقة الأمر لم تشارك المنظمة في أية مفاوضات[32].

ولأن المناخ لم يكن مواتياً لأنصار المرحلية في المجلس الوطني، وللتخفيف من حدة العبارات فقد جاءت قرارات المجلس بعبارات مثل "ضد المشاريع المؤدية للاعتراف والصلح والحدود الآمنة" ولا "للقرار 242"، ومن المفارقات أيضاً فيما يتعلق بالكفاح المسلح فقد كان لافتاً ذلك التغيير في أسلوب إنشائها ضمن القرارات السياسية للمجلس الثاني عشر، فجاءت في السياق التالي "التأكيد على أن تناضل منظمة التحرير الفلسطينية بكل الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المقاومة، وبالرجوع إلى الأدبيات السياسية السابقة للمجالس الوطنية الفلسطينية فلم تظهر عبارة "كل الوسائل" إلا في هذه الدورة.

ومن التحولات الملحوظة في إقرار البرنامج المرحلي الموقف من القرار 242 حيث اقتصر رفضه لا لكونه ينهي الصراع العربي الإسرائيلي، وإنما بسبب تعامله مع الشعب الفلسطيني وقضيته بوصفها قضية لاجئين، ويتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية[33].

كما دعا البرنامج المرحلي إلى النضال من أجل تقرير الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهامها الوطنية والقومية، لكن الذي حصل بعد إقرار البرنامج المرحلي هو العكس؛ فقد أصابت الشروخ جسد المنظمة والساحة الفلسطينية بعامة وحركة فتح بخاصة، مع العلم أن قيادة فتح التي تبنت البرنامج المرحلي لم تستطع أن تفرضه على المؤتمر العام الرابع للحركة الذي عقد في أيار عام 1980 أي بعد مرور ست سنوات على إقراره[34].

لكن أعضاء المؤتمر فشلوا، وليس هذا فحسب بل تجاوز الأمر إلى فشل انتخاب قيادة بديلة، حيث رأى المعارضون للبرنامج أن التسوية لا تتفق مع الوحدة، وأن الوحدة الحقيقية تقوم على أساس الميثاق الوطني الفلسطيني.

ومن الجدير ذكره أن المؤيدين للحل المرحلي هم حركة فتح والجبهة الديمقراطية وقوات الصاعقة، أما المعارضون كان أبرزهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعلى إثرها أعلن جورج حبش استقالة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتم تشكيل جبهة الرفض من التنظيمات المعارضة.

لكن فتح والجبهة الديمقراطية تمسكوا بالدفاع عن وجهة نظرهم في كل المناسبات والمواقع الفلسطينية، وفي غضون ذلك ترأس ياسرعرفات وفداً كبيراً من منظمة التحرير الفلسطينية إلى القمة العربية في الرباط في تشرين أول من عام 1974 وهناك حصلت المنظمة على الاعتراف الرسمي العربي، بها وانطلق شعار القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

وكان نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية وقبل حرب رمضان عام 1973 بأشهر قد عبر عن أن التمسك بهدف تحرير كامل التراب الفلسطيني كموقف استراتيجي إنما هو اتجاه عدمي، وأنه يساهم في الترويج لمشروع المملكة المتحدة [35].

ويمكن إرجاع جذور التسوية إلى عوامل عديدة من أبرزها رغبة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في التعامل ضمن برنامج سياسي فلسطيني، كما أن النزوع نحو الكيانية الفلسطينية وإن عبرت عن الشخصية الوطنية الفلسطينية وإعطاء الدور الريادي والمباشر للشعب الفلسطيني في معركة تحرير وطنه، إلا أنه عبر عن واقع التجزئة الإقليمية في الوطن العربي، وعدم بلورة جهد قومي لتحرير فلسطيني، ولأن النزعة الفلسطينية في غياب البعد القومي لا تستطيع إنجاز هدفها الخاص بتحرير فلسطين، فإنها ستتجه إلى برنامج الأنظمة الإقليمية الداعية إلى التسوية.

وتركت الهزائم والصدامات العسكرية أثراً بالغاً على البرنامج السياسي، فبعد حرب حزيران عام1967 وافق العرب على قرار مجلس الأمن 242، وبعد أن واجهت الثورة الفلسطينية الهزيمة العسكرية في الأردن وحرب رمضان عام 1973 وطرح برنامج التسوية الفلسطيني ذو النقاط العشر الذي أحدث انقساماً وخلافاً داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن الخلاف لم يصل إلى شرعية المنظمة، وظل الجميع متمسكاً بها ويريد لها برنامجاً يمثله ويعكس تصوره لإدارة الصراع، ومن هنا صدرت أولى دعوات الإصلاح والحوار الوطني من أجل منظمة تعكس اسمها وميثاقها الأصلي، وكان من السهل في كل مرة رد الخلافات بين الفصائل إلى تدخلات الأنظمة العربية[36].

وانقسمت بلدان الوطن العربي إلى دول مواجهة ودول مساندة مما أربك البعد القومي للصراع، إن حصول منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف الرسمي من العرب جعلهم ينظرون إليها بأنها الطرف المعني بالقضية الفلسطينية، وليس باعتبارها طليعة الأمة العربية في معركة التحرير.

إن مقررات المجالس الوطنية لم تكن تعكس بالضبط مواقف القيادة المعبّرة عن نهج التسوية وكانت القيادة تنفرد بالقرارات والمواقف وإقامة التحالفات وبناء العلاقات والاتصالات، ثم تضع المجلس الوطني بعد ذلك أمام الأمر الواقع، وتحت شعار الحفاظ على الوحدة الوطنية يتم تكريس الوقائع الجديدة مع بعض التعديلات أو الإضافات الهامشية من قبل المعارضة؛ لإعطائها مبرر الاستمرار في مؤسسات المنظمة، وكان البرنامج المرحلي هو بداية العد التنازلي في الموقف الوطني الفلسطيني، وعززت الدورات اللاحقة للمجالس الوطنية تكريس هذه المواقف.

وبخطاب ياسر عرفات أمام الأمم المتحدة حصلت المنظمة على صفة المراقب وكانت المرة الأولى التي تمنح العضوية لحركة تحرر وطني.

لقد تعرضت منظمة التحرير إلى محاولات تصفية تمثلت أولاً في مشروع المملكة العربية المتحدة. وثانياً في التحرك الإسرائيلي لإيجاد هيئة تمثيلية للفلسطينيين في الضفة والقطاع، لكن كلا المشروعين سقطا بفعل الرفض الشعبي لهما، وعدم الإسناد العربي والدولي لهما، لكنهما شكلا بداية التفكير للتكيف مع مقتضيات التمثيل والعودة من الثورية إلى الرسمية.

لقد أعطت الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني في آذار عام 1977 تفويضا للجنة التنفيذية بمواصلة سياساتها نحو التسوية، واستطاعت حركة فتح كبرى فصائل المنظمة عزل جميع حلفاء الجبهة الشعبية في جبهة الرفض من خلال إقناعهم بقبول مقاعد على اللائحة الانتخابية للجنة التنفيذية التي تسيطر عليها فتح وبشروطها السياسية، وحينها لم يخصص أي مقعد للجبهة الشعبية، لكن هذه الدورة شهدت مناقشات حادة حول أهمية العلاقات والتنسيق مع القوى اليهودية والديمقراطية، والتحرك نحو مصالحة الملك حسين.

وشهدت هذه الدورة أيضا زيادة أعضاء المجلس الوطني ليشمل تجمعات فلسطينية أخرى لم تكن ممثلة في المجلس، كما وبرزت مصطلحات لم تكن موجودة في الفكر السياسي الفلسطيني، مثل: الحديث عن الحقوق غير القابلة للتصرف، مما يعني ضمناً أن هناك حقوقاً

قابلة للتصرف، ومن الصيغ الجديدة أيضا استبدال عبارة النضال الجماهيري العربي بصيغة التضامن العربي مما يعني تجزئة المعركة القومية لتحرير فلسطين[37].

2. 2. 3 التحول في الصراع العربي الإسرائيلي

جاء إعلان الرئيس المصري أنور السادات أمام البرلمان المصري في التاسع من تشرين الثاني عام 1977 واستعداده لزيارة القدس ليضع حداً لكل المداولات والمبادرات التي كانت جارية بشأن قضية الشرق الأوسط، ولم يعد هناك معنى لجميع النقاشات التي جرت في الأشهر السابقة لخطاب السادات بين الفلسطينيين والحكومات العربية والأمريكان والروس والإسرائيليين؛ فقد قفز عامل جديد على ميزان الشرق الأوسط وهو التقارب المباشر بين مصر وإسرائيل.

ومما يجدر ذكره أن ياسرعرفات وفاروق القدومي كانا حاضرين كضيفين على جلسة البرلمان المصري التي أعلن فيها السادات مبادرته، فما كان من الرجلين إلا مغادرة الجلسة بعد شعورهما بالاستفزاز[38].

إلا أن الزيارة تمت، وشجبت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية في بلاغ مشترك زيارة السادات ودعا عرفات الشعب المصري وجيشه الباسل لمقاومة هذه الخيانة بحق الأمة العربية، وبعدها تشكلت جبهة الصمود والتصدي في طرابلس من ليبيا وسوريا والجزائر واليمن الجنوبية والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن مصر ظلت ماضية في طريقها وعقدت اتفاقية كامب ديفيد مع الإسرائيليين.

وجاءت الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني في كانون ثاني عام 1979 في دمشق بقرارات كرد فعل على زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس وتوقيع معاهدة السلام الأمر الذي أُعتبر تخلياً عن القضية الفلسطينية وخروجاً عن الإرادة العربية ومقررات القمم العربية[39]، ولقد تم الهجوم على اتفاقية كامب ديفيد كونها تشكل خطراً على القضية الفلسطينية وحقوقه، وتكرس الاحتلال، وتلغي حق العودة وتقرير المصير، لكن منظمة التحرير اعتبرت الاتفاقية أيضا أنها بمثابة اعتداء على الشرعية الفلسطينية، ومؤامرة يجب مواجهتها.

وجاءت قرارات الدورة الخامسة عشرة في دمشق في نيسان عام 1981 لتؤكد وحدانية منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وضرورة الارتقاء بالوحدة الوطنية التي أصابها الانقسام في الدورات السابقة، وجاء الترحيب بمبادرة (بريجنيف) حول أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية[40].

وبعد اتفاقية كامب ديفيد توالت المبادرات والبيانات الأوروبية من قمة البندقية عام 1980 إلى بيان المجلس الأوروبي الصادر في (لوكسمبورغ) عام 1981 من أجل إيجاد حل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام، ومن الجدير ذكره أن منظمة التحرير كانت حريصة على مسألة التمثيل خوفاً من فقدان زمام الأمور.

وفي الخامس من حزيران عام 1982 اجتاحت إسرائيل لبنان وحاصرت قوات الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية في بيروت، لكن القوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة ظلت تقاوم طوال ثمانية وثمانين يوماً. وبعد وساطة أمريكية قام بها (فيليب حبيب) غادرت قوات منظمة التحرير الفلسطينية عبر البحر إلى العديد من الدول العربية وبهذا الخروج ابتعدت قوات منظمة التحرير الفلسطينية عن خطوط التماس ولم يبق لها موطئ قدم في دول الطوق، ففي الوقت الذي ساند اللاجئون الفلسطينيون الثورة الفلسطينية، ووجدوا في المنظمة إطاراً ينظم صفوفهم من أجل التحرير، فإن المقاومة الفلسطينية لم تلق الترحاب من شرائح عريضة من المجتمع اللبناني خاصة تلك التي شعرت أن المقاومة تشكل خطراً يتهددها مثل التنظيم الماروني الذي كان له ارتباطات دولية ومصلحته تكمن في الاستقرار السياسي.

لم تتعلم المقاومة الفلسطينية من الدرس الذي لاقته في الشارع الأردني فكررت ذات الأخطاء، وذات المسلكيات، فلم تقم بإجراء عملية تقييم حقيقية ومحاسبة المسئولين عن الإخفاقات أو سوء التصرف[41]، ومن الجدير ذكره أن المنظمة وبعد تعاظم الاعتراف العربي والدولي بها نشطت في دهاليز السياسة الإقليمية والدولية واحتل العمل السياسي الدبلوماسي المكان الأبرز في نشاط المنظمة على حساب النشاط القتالي والنضالي، ووجدت نفسها بعد الخروج من بيروت في محنة عسيرة مما جعلها تلجأ إلى تغيير مسارها والولوج في طرق جديدة[42].

كان الإجماع بين الفصائل بأقوى صورة على قرار الجلاء عن بيروت حيث عبرت الجبهة الشعبية عن القرار بقولها: "إن قيادة الثورة الفلسطينية في الوقت الذي قادت فيه عملية التصدي والمواجهة العسكرية بشجاعة وبطولة، فإنها خاضت عملية المفاوضات بكفاءة، وإن التكتيك الذي اتبعته خلال هذه العملية كان بشكل عام تكتيكاً صائباً، وإن الجلاء شكل أفضل الشروط الممكنة على ضوء الوقائع والمعطيات السياسية والعسكرية، بل إن منظمة التحرير الفلسطينية حققت نصراً سياسياً ومعنوياً في ضوء التفوق العسكري الإسرائيلي الهائل[43]، ولم تتمكن إسرائيل من القضاء نهائياً على الثورة الفلسطينية، غير أن الفلسطينيين واجهوا تحديات كبيرة بعد الخروج من لبنان مثل إدارة الكفاح المسلح في الأراضي المحتلة.

وفي الواقع فقد عززت الحرب موقع منظمة التحرير الفلسطينية من جديد بقوة أكثر من أي وقت مضى كطرف أساسي مهم لا يمكن بدونه التوصل إلى حل لأزمة الشرق الأوسط.

ففي الوقت الذي حذرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من المخاطر التي تواجه منظمة التحرير الفلسطينية وبخاصة من محاولات الأنظمة العربية من احتواء المقاومة الفلسطينية، وجرها إلى التسوية بما يتناغم وأهداف المخططات الإمبريالية والصهيونية، فقد دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى المحافظة على المكتسبات التي تم إنجازها بالدم والعرق والدموع.

لكن الاتجاه الأقوى في منظمة التحرير الفلسطينية رأى أن هناك فرصة لإعادة إطلاق استراتيجيتها الدبلوماسية.

وعقب انتهاء جلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بيوم واحد أطلق الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) في أيلول عام 1982 مبادرة للسلام أكد فيها أن خسائر منظمة التحرير الفلسطينية في الحصار لم تقض على تطلعات الشعب الفلسطيني، وأنه لا بد من التوفيق بين المطالب الأمنية المشروعة لإسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين، ودعا الرئيس ريغان الشعب الفلسطيني للتسليم بأن تطلعاته السياسية مرتبطة بالاعتراف بحق إسرائيل في مستقبل آمن، وأن إسرائيل موجودة، ولها الحق في الوجود في سلام وراء حدود آمنة، وأن طريق

المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن 242 هو حجر الزاوية لجهود السلام[44]، ولكن جوهر المبادرة دعت الى إقامة حكم ذاتي مرتبط مع الأردن.

وجاء مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس المغربية في تشرين ثاني عام 1982والتي عرفت لاحقاً "بمشروع فاس" واشتمل المشروع على ثمان نقاط هي:[45]

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها في العام 1967 بما فيها القدس العربية.
2. إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد العام 1967.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض من لا يرغب العودة.
5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقال تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
8. يتولى مجلس الأمن الدولي ضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وقد عملت هذه المبادرة على شق الساحة الفلسطينية من جديد بين موافق ومعارض على نحو أدى إلى تعميق الشرخ داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

جاءت الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1983 والمشهد الفلسطيني والعربي زاخراً بالأحداث الحرجة، حتى يمكن وصفها بمرحلة التغيير الجوهري في الصيغة المعلنة للشعار السياسي العربي وقراره الرسمي؛ حيث أعلن مؤتمر القمة العربية في فاس عام 1982 عن توجه لقبول مبدأ التسوية السياسية وآلياتها كمقدمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، إن الخروج من بيروت قد أسس لمرحلة جديدة في حقائق القرار السياسي الفلسطيني الرسمي.

ففي الوقت الذي قبلت فيه الدورة السادسة عشرة مشروع فاس باعتباره الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية[46]، فإنها أبقت مشروع الرئيس الأمريكي (ريغان) معلقاً بين القبول والرفض، واكتفت بالقول: إنه لا يخدم الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن متحمسة في متابعة مشروع (ريغان)، وأن الدافع الأساسي وراء إعلان المشروع بالأساس هو استباق مبادرة فرنسية كانت أكثر طموحاً، وانصبت الجهود الأمريكية في ذلك الوقت لعقد معاهدة بين لبنان وإسرائيل، وحين لم توفق استعاضت باتفاق 17 أيار عام 1983 الذي سرعان ما انهار بسبب تجاهل مصالح السوريين [47].

إن قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني شكلت انزلاقاً عن الميثاق الوطني الفلسطيني؛ فقد غاب عن الصياغات السياسية عبارات كانت تشكل ثوابت في البيانات السياسية الفلسطينية مثل التحرير والكفاح المسلح. وبرز تحول في عبارة "استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني" إلى الحقوق الوطنية المشروعة" بما فيها حقه في تقريرالمصير، ومن قرارات الدورة إقامة كونفدرالية مع الاردن، وإقرار مبدأ الحوار مع ما سمي بالقوى الديمقراطية الإسرائيلية [48].

وقد أدى تبني القرارات الصادرة عن الدورة السادسة عشرة إلى حدوث الانشقاقات الفلسطينية خاصة داخل حركة فتح، لكن قادة الانشقاق لم يستطيعوا الصمود أمام القيادة التاريخية وتسويق مطالبهم بإلغاء الحلول المرحلية ورفض استقلالية القرار الفلسطيني، وأخيراً رفض مقررات المجلس الوطني السادس عشر[49].

إلا أن خالد الحسن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني يؤكد أن المشكلة التي حدثت في فتح أُستغل فيها (الإصلاح) كقناع لعملٍ لا علاقة له بالإصلاح وكان الهدف منه الاستيلاء على حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي هو نوع من الانقلاب، ويرى أن من يريد الإصلاح حقاً لا بد له أن يستعمل لتحقيق هذا الهدف وسيلة من جنس الهدف، وبالتالي لا يمكن تحقيق الإصلاح بأسلوب فاسد؛ لأن الوسائل الفاسدة لا تحقق نتائج طيبة[50].

إن أحداً لا يستطيع نكران أهمية الإصلاح، وكل شيء يحتاج إلى إصلاح سواء كان ساكناً أم متحركاً نتيجة الفعل أو الخمول، بسبب الانتصارات أو الأزمات، فعملية النقد وممارسة الإصلاح أمر حتمي وضروري خاصة عندما ينبع من الداخل، لكن الانشقاق الذي حصل كان ممولاً ومسلحاً من جهات خارجية، و أن الموضوع تحول إلى موقف سياسي وليس موقفاً إصلاحياً أو إدارياً داخلياً، لأن هناك أطر تمثل الشرعية الفلسطينية، ويمكن الإصلاح من داخلها سواء المجلس الوطني الفلسطيني أو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو المؤسسات الحركية الأخرى.

لقي هذا الانشقاق ترحيباً إسرائيلياً وأمريكياً مما دعا وزير خارجية أمريكيا (جورج شولتز) إلى القول: إن على العرب أن يسحبوا تفويضهم لمنظمة التحرير، وإن منظمة التحرير الفلسطينية لم يعد لها دور أساسي بعد أن فقدت دورها العسكري بعد خروجها من بيروت [51].

وللمرة الأولى تظهر أسئلة حول شرعية المنظمة وقياداتها، وتحدثت جبهة الإنقاذ التي تشكلت من القوى المعارضة عن ضرورة استنفاذ المنظمة وإعادة بنائها، فيما تحدث آخرون عن إصلاحها وإن كان هناك من شكك بجدواها أصلا[52].

ويرى الباحث أن بذور الدعوات لإصلاح منظمة التحرير قديمة قِدَم تشكيل المنظمة، وأن الأصوات الداعية للإصلاح كانت تعلو وتخفت بحسب طبيعة المرحلة التي تمر بها منظمة التحرير ومحكومة بطبيعة القيادات وتأثيرها في هياكل منظمة التحرير الفلسطينية.

إن المشكلة تكمن في أن نصوص المجلس الوطني وقراراته كانت تخالف الميثاق، مع العلم أن الميثاق الوطني ينص على أن أي تعديل يتطلب جلسة خاصة للمجلس، وأن أي تعديل في الميثاق يتطلب أغلبية الثلثين[53].

وشكل إعادة إحياء الحوار مع الأردن والإشارة إلى الاتحاد الكونفدرالي الأردني – الفلسطيني موضوع خلاف بين الفصائل من جهة، وبعض الدول العربية من جهة أخرى حيث وصفت سوريا هذا التقارب بأنه انتهاك واضح لقرارات القمم العربية في إشارة إلى الاعتراف العربي عام 1974 بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وصرحت عن نيتها بتشكيل منظمة تحرير فلسطينية بديلة، وسمحت لجماعة أبو نضال المنشق بإقامة مقر لها في دمشق.

أما الجبهة الشعبية فقد اعتبرت هذا التقارب تصفية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية، ويؤدي إلى نسف الوحدة داخل منظمة التحرير، وخلق توتر بين المنظمة وسوريا، في حين اعتبرت الجبهة الديمقراطية هذا المشروع محاولة لإعادة إحياء مشروع المملكة العربية المتحدة الذي أعلن عنه الملك حسين عام 1972[54].

وهنا يلاحظ التنازل الجزئي من المنظمة عن شرعية التمثيل التي قاتلت طويلاً لأجلها، وشكل انطلاق الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر تأزماً آخراً في العلاقات الفلسطينية الداخلية حيث عبرت المعارضة عن المصالحة مع القاهرة بأنها تهديدٌ مباشرٌ للوحدة الوطنية الفلسطينية، وتوالت مطالب الإصلاح على صعيد حركة فتح أيضا؛ حيث وجهت إحدى المجموعات البارزة ومنها رئيس لجنتي غزة ونابلس في القطاع الغربي صبحي أبو كرش وإحسان سمارة، ومسؤول الإعلام الخارجي في منظمة التحرير الفلسطينية محمود اللبدي والعديد من الضباط والكوادر المدنية مذكرة عبروا فيها عن تذمرهم من الخلل الذي أصاب حركة فتح نتيجة الارتماء في أحضان الأنظمة العربية، وانتقدوا التركيز الضيق على الهموم الفلسطينية وعدم التقدم في اتجاه الوحدة الوطنية وإهمال العمل في الضفة الغربية بشكل جدي، كما هاجمت

المذكرة انتشار ظاهرة البيروقراطية وتغلغل ظاهرة العشائرية والشللية، وردت المذكرة تلك العيوب والسلبيات إلى الفردية في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات التنظيمية[55].

ونظمت الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمان في تشرين ثاني عام 1984 بمقاطعة جميع التنظيمات الفلسطينية تقريباً، وافتتحها الملك حسين الذي سبق له أن افتتح دورة المجلس الوطني الأولى قبل عشرين عاما.

وفي شباط عام 1985 عقد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الملك حسين (اتفاق عمان) الذي نص على تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات سلام في إطار مؤتمر دولي على قاعدة قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن، وشكل اتفاق عمان قطيعة مع مجمل اليسار الفلسطيني وفتور العلاقات مع موسكو، لكن اتفاق عمان لم يدم، وتم تجميده من قبل الأردن.

ولعل أبرز ما قررته الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني هو التمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني، والعودة إلى الجذور، ومحاولة إعادة البناء على أسس جديدة، لكن التطورات اللاحقة بينت أن هدف القرار تخفيف الاحتقان على الساحة الفلسطينية ومحاولة لجمع الشمل فقط [56].

ولكن التطور الآخر في هذه الدورة هو انتهاء عهد سياسة الإجماع في منظمة التحرير الفلسطينية ليفسح المجال إلى عهد سياسة الأغلبية في اتخاذ القرارات.

وفي الدورة الثامنة عشر اللاحقة ترسخت الديمقراطية العددية، وأصبح المطلوب هو أغلبية عددية للتوصل إلى قرارات ملزمة في الهيئات الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية[57].

لقد دأبت منظمة التحرير الفلسطينية إلى النقاش والحوار وسيلة للوصول إلى الحلول الوسط، وإذا كان لبعض الجماعات مثل الجبهة الشعبية تحفظاً على قرارات معينة ولا تريد الالتزام بقرارات جماعية فإنها كانت تنأى بنفسها عن الإطار التنظيمي للسياسة الفلسطينية حتى لا تلتزم بقرارات لا تستطيع الموافقة عليها.

وتحليلاً لذلك يذكر خالد الحسن أن منظمة التحرير الفلسطينية تحتوي كل التناقضات العربية، وعبر عن سياسة الإجماع بأنها ديكتاتورية الأقلية في القرار الفلسطيني، وأنه نشأ في أروقة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مؤسسه غير رسمية وغير منصوص عليها في لوائح وأنظمة منظمة التحرير الفلسطينية وهي مؤسسة "الأمناء العامون" التي تحولت إلى مركز القرار الفلسطيني بالرغم من عدم شرعيتها [58].

ويرى الباحث أن الأمر ليس متوقفاً على مؤسسة "الأمناء العامون" في مخالفتها لأنظمة ولوائح منظمة التحرير والمجلس الوطني، بل إن الأمر طال قرارات هامة ومصيرية، وإن المسألة تسير بشكل عكسي؛ أي أن القرارات الهامة تؤخذ أولاً، ثم تعود للمصادقة عليها من المجلس الوطني.

كما أن حلول نظام الأغلبية محل الإجماع أثار مسألة طريق اختيار الهيئات التمثيلية للمنظمة. وفي هذا الإطار، تم مأسسة نظام الحصص في اختيار الممثلين في المجلس الوطني والمجلس المركزي، وانعكس ذلك على طريقة إنشاء البنية التحتية وبناء المؤسسات داخل الأراضي المحتلة، حيث قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتصدير هياكلها البيروقراطية إلى الداخل، وأصبح هَمّ كل جماعة أن تكون ممثلة في كل مؤسسة من المؤسسات بهدف حماية المصالح الفئوية والاهتمام بأعضائها، وبالرغم من التغني بالديمقراطية الفلسطينية إلا أن الانتخابات لم تجد لها طريقاً تحت مبررات واهية وأعذار ليس لها سند شرعي في أغلب الأحيان.

2. 2. 4 الانتفاضة الأولى عام 1987

أدركت الجماهير الفلسطينية وبعد عملية الاستقطابات الطويلة التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية من قبل الدول العربية أنه لا بد من الاعتماد على قواها الذاتية في مسك زمام الأمور، فخاضت انتفاضتها المشهورة والتي كانت بمثابة أعظم محطة من محطات النضال الفلسطيني ضد الاستعمار منذ عام 1936.

وقد أحدثت الانتفاضة هزة عنيفة في المنطقة حيث انخرط معظم الشعب الفلسطيني في فعاليات الانتفاضة وبرامج عملها في مقاومة المحتلين، بما عكس تحركات سياسية واسعة النطاق مما مكنت المنظمة لاقتحام أوسع الميادين السياسية، وبخاصة بعد قرار الأردن في تموز عام 1988 والقاضي بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من أن القرار جاء بدون التشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الأردن أكد انه جاء استجابة لأماني الفلسطينيين في الاستقلال عن الأردن[59].

ومع هذا القرار تعزز حضور منظمة التحرير الفلسطينية وفاعليتها كممثل شرعي أصيل ووحيد للشعب الفلسطيني وقائدة لنضاله، وجاءت الانتفاضة بشرعية كانت المنظمة بأمس الحاجة إليها وبخاصة بعد خسارة الساحة اللبنانية كقاعدة أرضية مما أدى إلى بروز صعوبات في الحفاظ على حيوية وفعالية مؤسسات منظمة التحرير وتماسكها واندثار عدد كبير منها.

وفي بداية الانتفاضة برز تأثير الإسلاميين من خلال تنظيمين رئيسين هما حركة حماس والجهاد الإسلامي يليهما حزب التحرير الإسلامي، فكانت حركة الجهاد الإسلامي أول من واجه الاحتلال مواجهة مكشوفة، وانتقدت حركة الجهاد الإسلامي جماعة الأخوان المسلمين لاختيارها طريق الإيمان بغير جهاد، كما انتقدت منظمة التحرير الفلسطينية لاختيارها طريق الجهاد دون إيمان [60].

أما القوة الإسلامية الرئيسية فهي حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وهي فرع جماعة الأخوان المسلمين في فلسطين وكان يمثلها الشيخ أحمد ياسين وآخرون.

تحاشت جماعة الأخوان المسلمين العمل العسكري تماماً في العقدين الأولين بعد سنة 1967 ونشطت من خلال دور الإخوان وشعبهم والجمعيات الإسلامية في الضفة والقطاع، وعملت على توسيع قاعدتها الاجتماعية بتأسيس المدارس الدينية والمكتبات ومراكز رعاية الأطفال والتدريب المهني، وأظهر التحدي الانتخابي المتنامي الذي شكله المرشحون الإسلاميون في اتحادات الطلبة التي تهيمن عليها منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزز دور جماعة الأخوان المسلمين كقوة سياسية بعد العام 1979 خاصة بعد القرار

الإسرائيلي بترخيص المجمع الإسلامي رسمياً في قطاع غزة بهدف البحث عن بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما أن الثورة الإسلامية في ايران وتنامي الصحوة الدينية في العديد من البلدان العربية كان له أثره الواضح في تعزيز دور جماعة الإخوان المسلمين، فما كان من الأخوان المسلمين إلا أن سيطروا على الجامعة الإسلامية التي ساعدت منظمة التحرير الفلسطينية في تأسيسها الأمر الذي حدا بمنظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء فرع لجامعة الأزهر لتأكيد حضورها بين الجمهور الإسلامي.

ظلت مشاركة الأخوان المسلمين في الاحتجاجات المدنية ضد الاحتلال محدودة جداً وتعرض هذا الموقف للانتقادات والتشكيك من قبل قاعدتها التنظيمية الأمر الذي حدا بالشيخ احمد ياسين إلى تأسيس "المجاهدون الفلسطينيون" كذراع عسكري للجماعة، وبالرغم من ذلك فقد شككت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من هذا التطور، واعتبرته بأنه مخطط موجه لتخريب منظمة التحرير الفلسطينية وليس ضد إسرائيل[61].

أما الإخوان المسلمون فقد أخذوا على المنظمة وجود العناصر اليسارية في صفوفها وتشرذمها لعدة فصائل مستقلة تنظيميا وعسكريا، وبالتالي من حق الإسلاميين أن يكونوا في تنظيم مستقل، وبما أن فصائل المنظمة غير موحدة فلماذا يطلب من حماس أن تتحد معهم، واعتبروا أن المنظمة ليس إطارا للوحدة وإنما تكريس للفرقة[62].

2. 2. 5 نشأة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

تغيرت جماعة الأخوان المسلمين بشكل جذري مع بدء الانتفاضة، وأعلنت عن يوم الرابع عشر من كانون الأول 1987 يوم ولادة حركة حماس، وبالرغم من الإرباك والجدل الداخلي بين جماعة الأخوان المسلمين في الداخل والخارج عن ميلاد حماس إلا أن هويتها ومكانتها تعززت منذ نشر ميثاقها التأسيسي في آب 1988.

لقد جاء قرار إنشاء الحركة بعد صراع داخلي بين قيادات حركة الإخوان المسلمين، فالقيادات الشابة وخصوصاً تلك التي كانت متواجدة داخل الكتل الإسلامية في المؤسسات

المختلفة تريد الانخراط في الصراع ومقاومة الاحتلال، ذلك أن هذه القيادات عايشت النضال ضد الاحتلال في الجامعات والسجون واحتكت بالعناصر الوطنية وتأثرت بها، في حين ظلت القيادات التقليدية تفضل المحافظة على الموقف التقليدي لحركة الإخوان المسلمين إلى أن جاءت الانتفاضة لتحسم الأمر لصالح القيادات الشابة، التي شقت طريقها في العمل الوطني، وقامت بتأسيس جهازها العسكري باسم "كتائب عزالدين القسام" ومقارعة الاحتلال مما أكسبها تأييداً جماهيرياً واسعاً وشرعية وطنية داخل المجتمع الفلسطيني[63].

وقد عبرت حركة حماس بأن هدفها هو "منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان"[64]، ومن هنا يمكن الحديث عن أهداف حماس بأنها تتمثل في إقامة الدولة الإسلامية وتحرير كامل التراب الفلسطيني.

إن ميثاق حماس ظل مبهماً بشأن أهداف النضال ضد إسرائيل ووسائله، فكانت حماس تسعى لإقامة دولة الإسلام فوق فلسطين كلها، وعارضت الدعوة لإقامة دولة ديمقراطية علمانية الشعار الذي رفعته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1969، ولم توضح عن الطبيعة الاجتماعية والسياسية الاقتصادية للدولة الإسلامية المنشودة[65].

لم يظهر ميثاق حماس سبل تدمير إسرائيل، فذكر الميثاق فقط أن تحرير فلسطين كأرض إسلامية يشكل واجباً دينياً، ومع أنها دعت إلى رفع راية الجهاد إلا أنها لم تذكر الكفاح المسلح تحديداً، إلا أن حماس تجاوزت الميثاق، وأصبحت قوة سياسية رئيسية تقود العديد من الناشطين، وأسست السواعد الرامية، ولكنها لم تنضم إلى القيادة الوطنية الموحدة التي كانت تقود فعاليات الانتفاضة بتوجيهات من منظمة التحرير، وشكلت إطارها الخاص بها وأصدرت بياناتها بشكل مستقل، وتعرض قادتها للاعتقال وبخاصة بعد خطف الجنديين الإسرائيليين وقتلهما عام 1989، لكن حماس أعادت تنظيم عضويتها وتوسعة جمهورها، وركزت أكثر على جهودها في الأراضي المحتلة على عكس فتح التي ركزت قوتها في المنفى، وكرست سلطتها الأبوية في الأراضي المحتلة.

2. 2. 6 إعلان الاستقلال (الدورة التاسعة عشرة) عام 1988

شهدت الدورة الثامنة عشرة إعادة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية حيث عادت كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية إلى الإطار الموحد، ودخل الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بجهود موسكو التي أكدت أن المؤتمر الدولي المزمع عقده سيكون كامل الصلاحيات.

وفي خضم الانتفاضة المشتعلة ضد الاحتلال الإسرائيلي عقد المجلس الوطني دورته التاسعة عشرة في الجزائر حيث أعلن المجلس يوم الخامس عشر تشرين الثاني عام 1988 "يوم الاستقلال"، وانتخب المجلس ياسر عرفات أول رئيس لدولة فلسطين.

وجاء إعلان الدولة سادّا الفراغ الذي خلفه فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية في الحادي والثلاثين من تموز عام 1988.

أصدر المجلس بياناً سياسياً أدان فيه الإرهاب، ودعا إلى مؤتمر دولي فعال للسلام تحت إشراف مجلس الأمن الدولي وفق القرارات 242 و 338 بما يضمن الحقوق الفلسطينية.

كما صادق المجلس الوطني الفلسطيني على قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1947، مما يعني القبول بالتعايش في دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل[66].

وبالرغم من ذلك لم تقبل واشنطن بقرارات المجلس الوطني حيث رفضت منح الرئيس عرفات تأشيرة دخول الولايات المتحدة لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن الجمعية عقدت جلستها في جنيف، وتمكن عرفات من إلقاء خطابه، وفيه أشار إلى خطة السلام الفلسطينية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط [67].

وفي عملية التصويت الأولى رحب مائة وخمسون عضوا بالنتائج التي توصل إليها المجلس الوطني، وأعربوا عن تأييدهم لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر دولي للسلام، وفي تصويت آخر اعترف مائة وأربعة أعضاء بإعلان "قيام الدولة الفلسطينية" ووافقوا على تغيير لقب وفد منظمة التحرير الفلسطينية المراقب إلى وفد فلسطين[68].

بينما ظلت الولايات المتحدة ترفض إقامة حوار رسمي مع منظمة التحرير إلى أن أوضح ياسر عرفات في مؤتمر صحفي عقده في جنيف جاء فيه " أنا اقبل بحق جميع أطراف النزاع في الوجود في سلام وأمن، بما فيه الدولة الفلسطينية وإسرائيل وجيرانها، وفقا للقرار رقم 242 " وفيما يتعلق بالإرهاب أكد عرفات رفضه المطلق جميع أنواع الإرهاب بما فيه إرهاب الأفراد والجماعات والدولة[69].

وبالرغم من القبول والتأييد الذي حظيت به منظمة التحرير الفلسطينية واكتسابها حق مخاطبة مجلس الأمن، على قدم المساواة مع الدول الأعضاء، إلا أنها واجهت تحديات جدية وحقيقية على مشروعها الدولاني جاء هذه المرة من داخل الساحة الفلسطينية وتحديدا التيارات الإسلامية.

2. 2. 7 موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية

لم تكن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وعمودها الفقري حركة فتح وحركة الإخوان المسلمين على وتيرة واحدة، بل تراوحت بين التنسيق الكامل أحياناً، والصراع العنيف أحياناً أخرى، ولكن التنافس الخفي شكل الطابع العام لتلك العلاقة.وعلى الرغم من أن حركة حماس تعاطت ايجابياً في الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ومجمل الاتجاهات الوطنية كما جاء في ميثاقها فإن الحركة " تطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين بأنها لها سند وعون"[70].

إلا أنها لم تُشِر ولم تُقِر يوماً بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أثار المخاوف لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أن تشكل حركة حماس منافسا حقيقيا لها.

كما بين الميثاق في المادة السابعة والعشرين نظرة حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية حيث جاء فيه أن "منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه، فوطننا واحد، ومصابنا واحد ومصيرنا واحد، وعدونا مشترك"[71].

وجاء أيضاً أن المنظمة تبنت فكرة الدولة العلمانية وهي مناقضة للفكرة الدينيـــة، وبـــين الميثاق أنه على الأفكار تبنى المواقف والتصرفات وتتخذ القرارات.

ومن هنا يتضح أن الاختلاف الأيدولوجي شكل العامل الرئيسي في الفرقـــة والتنـــافس، بالإضافة إلى الموقف من التوجه السياسي للمنظمـــة، وتبنيهـــا الحلـــول الســـلمية والاعتـــراف بإسرائيل.

كما شكك الإخوان المسلمين بالجهات التي كانت وراء تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية من الأنظمة العربية، وبالتالي الشك في أهداف المنظمة نفسها، وهذا الوضع جعلها تبقى خـــارج أطر منظمة التحرير الفلسطينية.

حاولت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تمثيل حركة حماس في المجلس الـــوطني منـــذ العام 1990، وبينت أن حماس جزء من منظمة التحرير الفلسطينية، وأوضح الـــرئيس عرفـــات مراراً أن لحماس ستة مقاعد في المجلس الوطني ومقعدان في المجلس المركزي وهي تطالـــب بعدد أكبر[72].

لكن حركة حماس نفت أي تمثيل لها في المجلس الوطني، بينما أكدت أنها رفعت مذكرة إلى رئيس المجلس الوطني السابق الشيخ عبدالحميد السائح في نيسان عام 1990، إذ اشـــترطت لدخولها المجلس الوطني الفلسطيني أن يتم فرز أعضاء المجلس على أساس الانتخاب لا التعيين، وإذا تعذر إجراء الانتخابات فينبغي أن يعكس التمثيل الجديد للمجلـــس الـــوطني أوزان القـــوى السياسية الموجودة على الساحة بأعداد تتناسب وأحجامها، ومن هنا طالبـــت حمـــاس أن يكـــون تمثيلها بين 40% إلى 50% من مجموع أعضاء المجلس، وأن تحصل على تمثيل يتناسب مـــع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها، كما اشترطت أيضا أن يتخلى المجلس عن الاعتراف بالقرارات الدولية 242 و 338 وكذلك الاعتراف بإسرائيل[73].

ففي الوقت الذي نظرت منظمة التحرير الفلسطينية بايجابية إلى موافقة حماس إلى دخول المجلس الوطني إلا أنها رفضت شروطها، لكنها عادت ووجهت الدعوة لها قبيل انعقاد المجلـــس

الوطني في دورته العشرين في أيلول عام 1991 للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية المكلفة باقتراح أسس ومعايير تشكيل مجلس وطني جديد، إلا أن حركة حماس اعتذرت مجدداً، ولم تفلح اجتماعات الخرطوم بإقناع حماس للدخول في المجلس الوطني.

وبانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في 1991/10/13 لم يعد خيار حماس مطروحاً بإمكانية دخول المجلس الوطني الجديد، وتبنت سياسات جديدة وواضحة في تعاطيها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت تنظر إليها بصفتها إطاراً من أطر العمل الوطني وليس "وطناً معنوياً للفلسطينيين"، وبالتالي فإن هذا الإطار ليس مقدساً، والخروج عنه ليس خروجاً عن الصف الوطني، وكما أعلنت أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل كل الشعب الفلسطيني وإنما تمثل جزءاً منه.

ورفضت حركة حماس في اجتماعات الخرطوم مع حركة فتح في ايلول عام 1991 بخصوص مسألة التمثيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وبررت حماس موقفها بأنه في حال موافقتها على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية فإنها توافق على مبدأ المفاوضات[74].

حدث تقارب مؤقت بين حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية عندما قامت إسرائيل بإبعاد 415 مواطنا فلسطينيا من الأراضي المحتلة ينتمي معظمهم إلى حركة حماس، حيث علّقت المنظمة المشاركة الفلسطينية في المفاوضات الجارية حينذاك، ووجهت دعوة إلى حماس لحضور اجتماعات عقدتها في تونس لبحث مسألة المبعدين، ولبت حركة حماس الدعوة، وحضرت اجتماع القيادة الفلسطينية، وقدمت مذكرة تطالب فيها بالانسحاب من المفاوضات واعتماد الكفاح المسلح خياراً استراتيجياً للمواجهة، والدعوة إلى حوار وطني شامل للقوى الفلسطينية.

لكن المنظمة عادت إلى المفاوضات قبل أن تُحّل مسألة المبعدين مما عمق الفرقة من جديد بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لكن القطيعة الأكبر كانت عند توقيع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق (أوسلو) في 1993/9/13، حيث شككت حركة حماس في مشروعية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، وهو ما يترتب عليه نفي مشروعية الاتفاق الذي وقعته قيادة منظمة التحرير مع إسرائيل، وأصبحت حركة حماس تدعو – لأول مرة – إلى انتخاب قيادة جديدة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

وقادت حركة حماس تجمع "الفصائل العشرة" والقائمة على أساس رفض اتفاق (أوسلو) والعمل على إسقاطه، وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والإعلان عن منظمة جديدة.

وقد طرحت التصورات التالية[75]:

- التصور الأول: ويقوم على إعلان قيادة بديلة عن قيادة المنظمة تقوم بإجراءات وإصلاحات ديمقراطية في آليات عمل المنظمة وإعادتها إلى برنامجها الوطني الأصلي، وتبنى هذا الطرح كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية باعتبار أن المنظمة إنجازاً وطنياً يضم الفلسطينيين لا يجب التخلي عنها وإنما إقصاء قيادة المنظمة الحالية.

- التصور الثاني: ويتمثل في إعلان منظمة تحرير بديلة لا علاقة لها بالمنظمة القائمة، وتستند هذه المنظمة إلى برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني، وتعلن مشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وقد تبنت هذا المشروع فصائل المعارضة الفلسطينية المقيمة في دمشق وجبهة الرفض غير المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية.

وتبنت حركة حماس إنشاء جبهة أو تحالف وطني إسلامي عريض ذي برنامج سياسي موحد يضم في عضويته فصائل ومستقلين من مختلف الاتجاهات، وهذا الطرح تميز بعدم إعلان حرب الشرعية صراحةً على منظمة التحرير، واعتبرت حركة حماس أن شعارات الفصائل الفلسطينية الرافضة ومن خلال التجربة ترفع شعارات الحد الأقصى، التي لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، ورأت أن الشرعية إنما تكتسب بالممارسة السياسية، وليس بمجرد الإعلان واعتبرت أن الظروف غير مواتية لإعلان منظمة بديلة.

2. 2. 8 منظمة التحرير الفلسطينية ومؤتمر مدريد

شهدت المنطقة منذ بداية التسعينات العديد من التطورات كان أبرزها حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي، فمع الغزو العراقي للكويت جُمّدت مساعي البحث عن سلام في الشرق الأوسط، وبعد احتلال العراق للكويت حدث انقسام حاد في الوطن العربي، حيث قادت الولايات المتحدة تحالفاً عربياً ودولياً من ثلاث وثلاثين دولة، وشنت حرباً ضد العراق عام 1991.

تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية وجميع التنظيمات الفدائية موقفاً منحازاً للموقف العراقي، واعتبرت احتلال الكويت عملاً استباقياً هدفه هزيمة المؤامرة التي دبرتها الولايات المتحدة ضد العراق، وعبّر ياسر عرفات عن ذلك بقوله: "خيارنا الثوري أن أكون في هذا الخندق المواجه لإسرائيل وأمريكيا"[76].

ونتيجة لهذا الموقف أصدرت الولايات المتحدة تعليماتها إلى حلفائها العرب بقطع المساعدات عن منظمة التحرير الفلسطينية، وبهذا تكون منظمة التحرير الفلسطينية قد دفعت ثمناً باهظا نتيجة فقدان تأييد مشيخات الخليج ومصر، مما أدى إلى تسريح عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت دون قدرة المنظمة على تقديم أي شيء لهم.

ويرى الباحث أن الموقف الأمريكي كان بمثابة ضغط على المنظمة لسلوك مسار التسوية وبالشروط الأمريكية والإسرائيلية، واتضح هذا بعيد توقف حرب تحرير الكويت حيث دعا الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الأب أمام الكونغرس الأمريكي في السادس من آذار عام 1991 أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى سد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين، وأكد أن السلام الشامل ينبغي أن يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن 242، و338، وعلى الأرض مقابل السلام، وفي هذا السياق تبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقف إسرائيل بشأن استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المشاركة في مؤتمر السلام الجاري إعداده.

وهنا عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن رغبتها في المشاركة في هذا المؤتمر وبأي طريقة، حيث وافق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين التي عقدت في الجزائر في آب عام 1991 إيفاد ممثلين للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، وعبر فاروق القدومي عن المشاركة بقوله "كان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تنضم إلى عملية السلام أو تخرج من التاريخ" [77]، لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبرت عن معارضتها ورفضها للمؤتمر الأمريكي.

إلا أن المعارضة الفلسطينية كانت تعيش أزمة حادة، فكل الدعوات لتشكيل منظمة تحرير منافسة ومجلس وطني بديل لم تؤت ثمارها، وعاشت المعارضة أزمات الدول التي كانت تحتضنها، وعانت الانشقاقات داخل تنظيماتها[78].

وبحلول منتصف عام 1991 تخلت المعارضة الفلسطينية عن الدعوة إلى إسقاط ياسر عرفات واستعاضوا عنها بالتضامن والوحدة والإصلاح الديمقراطي داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

ومهما يكن من أمر، وبالرغم من إملاء التمثيل الفلسطيني بشخصيات من الضفة والقطاع ضمن وفد أردني مشترك، وما يشكله من إهانة وإجحاف بحق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني إلا أنها وافقت على المشاركة، ووجدت فيه فرصة لاستعادة الحقوق الفلسطينية، وقامت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بجهد دبلوماسي، وزارت العديد من الدول العربية بما فيها دول الخليج لإيجاد طرق تفضي إلى إجراء مفاوضات سلام حقيقية تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً أصيلاً ومؤثراً فيه.

إن المشاركة في المؤتمر أحدثت انقساماً بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبين فصائل المقاومة حيث انسحبت بعد الجولة الثالثة كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب ورئيس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي نتيجة الشروط المجحفة والمتمثلة في تأجيل القضايا الهامة مثل الحدود والقدس والاستيطان واللاجئون والمياه والسيادة على الأرض، وكذلك الفصل بين المسارات العربية للوصول إلى تسويات ثنائية [79].

وواجهت مفاوضات الوفد المشترك صعوبات جمة وتحديات كثيرة وبخاصة في واشنطن، –على ما يبدو– كانت منظمة التحرير الفلسطينية معنية بالجمود وبقاء المفاوضات تراوح مكانها لتجد لها مكاناً ولإجبار إسرائيل والولايات المتحدة للتعامل معها كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مع أن تشكيلة الوفد وافقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، ففي الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات في واشنطن تم فتح قناة سرية للمفاوضات في (أوسلو) عاصمة النرويج بين ممثلي منظمة التحرير وتحديداً مَن هُم بالخارج وبين ممثلي حكومة إسرائيل.

الخلاصة

لم يكن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 عملا فلسطينيا ذاتيا بحتا، فبعد وفاة أحمد حلمي باشا رئيس حكومة عموم فلسطين، قامت جامعة الدول العربية بتسمية أحمد الشقيري مندوبا لفلسطين في جامعة الدول العربية الذي قام بدوره بالاتصال وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وصياغة الميثاق القومي الفلسطيني.

بعد هزيمة عام 1967 استطاعت الفصائل المسلحة ترتيب أمورها على أساس منظمة واسعة التمثيل وتأسيس جبهة لكافة الفصائل المسلحة، والتي تعزز دورها بعد معركة الكرامة عام 1968.

وعلى الرغم من توحيد الجهدين بين السياسي والعسكري في زمام قيادة واحدة إلا أن الفئوية كانت سمة ملازمة للمشهد الفلسطيني وأسفرت العملية عن توالد فصائل ومنظمات أخرى تمثلت جميعها لاحقاً في المجلس الوطني الفلسطيني، وكان نظام الحصص أو الكوتا هو الناظم لعمل المنظمة.

وبالرغم من تباين المواقف فقد ظلت منظمة التحرير الفلسطينية مطلباً إجماعياً كونها تمثل الالتزام العربي الرسمي نحو الشعب والقضية الفلسطينية، وظلت الوحدة الوطنية محل اعتزاز فيما بين الفصائل.

جاء ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية في ظروف غير طبيعية بسبب الهجرة واللجوء، وتعرضت إلى التشتت والانتقال من قطر إلى آخر تحت تأثير الجغرافيا الطاردة، وفي كل مرة كانت تفقد قاعدتها الجماهيرية العريضة سواء في الأردن أو لبنان.

لم يكن هناك من خيارات متاحة لتنتخب الجماهير الفلسطينية ما تشاء، وظل الشغل الشاغل هو الكفاح المسلح وساحاته الرئيسية في المنافي، مما انعكس بشكل واضح في تطور نشوء منظمة التحرير الفلسطينية في شكلها التنظيمي والإداري مما جعلها تقوم بوظائف دولانية ذات طابع بيروقراطي، كما عملت على إنشاء مؤسسات المجتمع المدني مثل اتحادات الشباب والمرأة والطلاب.

شكل العام 1974 مفصلاً هاماً في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية حيث اعترفت قمة الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وحصلت على العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية، ودخلت الأمم المتحدة كعضو دائم بصفة مراقب، واتسعت دائرة الاعترافات الدولية بها.

ولكنها على الصعيد الداخلي شهدت انقسامات خاصة بعد تبنيها المشروع المرحلي أو ما عرف بالنقاط العشر الذي على أثره تم تشكيل جبهة الرفض الفلسطينية.

وجاء الخروج من بيروت عام 1982 ليشكل مأزقاً سياسياً بعد أن فقدت الأرض التي كانت ترتكز إليها، وفقدانها سمة الإجماع العربي حول شرعية حركتها السياسية المستقلة.

كما أن انشقاق حركة فتح أحدث تحولات هامة وعملية في مسار المنظمة، مما حدا برئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات قيادة دفة المنظمة.

وبعد حوارات عقدت الدورة التوحيدية للمجلس الوطني في الجزائر عام 1988، وفيها تم القبول بقرارات الأمم المتحدة 242 و338 وعاد نظام المحاصصة مجدداً وبقوالب جديدة. لم تتوقف مطالبات الإصلاح والتطوير داخل أُطر منظمة التحرير وكانت تأخذ شكل تجميد

العضوية من اللجنة التنفيذية، أو تشكيل جبهات الرفض إلا أنها وفي كل الأحـوال لـم تسـتطع الرقي إلى إيجاد بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية.

وحول آلية اتخاذ القرارات فإن دستور المنظمة يتطلب أغلبية بسـيطة لإقـرار معظـم القرارات، لكن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كانت تسعى في الغالب للوصول إلـى قـرارات إجماعية تصدر باتفاق الآراء سواء عن طريق الإقناع أو المساومة.

أما جلسات المجلس الوطني الفلسطيني أعلى سلطة سياسية فكانت تأخذ طابعـاً شـكلياً، ومنبراً للمطالب، وآراءً للجماعات الاجتماعية المختلفة، أما القرارات السياسـية فتبقـى بأيـدي الفئات السياسية، مما يعني أن صنع القرار بقي خارج نطاق المؤسسات التشـريعية والتنفيذيـة لمنظمة التحرير الفلسطينية وأوجد هذا الأمر فراغاً في قمة السلطة ملأه رجلٌ واحد، وبهذا حـلّ الزعيم محل المؤسسة بالرغم من دعوات الفئات اليسارية داخل منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة جماعة ذات طابع ديمقراطي، إلا أن هذه المطالب ظلت في إطار الحصول على نصيب أكبر من الكعكة وزيادة في التمثيل لهذا الفصيل أو ذاك ضمن المناورة أو التهديد بالانسحاب.

كان هناك وحدة شكلية بلا اتفاق كامل على برنامج الحد الأدنى أو السياسات، لكن السمة الأبرز كانت هي عدم التقيد بالميثاق الوطني ومقررات المجـالس الوطنيـة، وجـرى تبادليـة الاتهامات مثل اليمينية والتفريط والقيادة المتنفذة مقابل اتهامات مثل اليسارية الطفولية والمزايدة والتخريب والولاء لهذا النظام أو ذاك، وفي النهاية كان الكل يتذمر وكان الكل راضياً في آخـر المطاف.

ولعل المفصل الأهم في التاريخ السياسي الفلسطيني كان الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي في العام 1993 وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية كذراعٍ من أذرع منظمة التحرير الفلسطينية.

والتحدي الأكبر جاء من نمو الحركات الإسلامية وتحديداً حركة حماس التي عبرت عن موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية بشكل ايجابي كما تضمنه ميثاقها، إلا أنهـا لـم تعتـرف

بوحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وباتت تطرح نفسها بديلاً للمنظمة على المستويين الأيدولوجي والسياسي.

ولم تفلح المشاورات والحوارات في مشاركة حماس بمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بسبب عدم الاتفاق على نسبة التمثيل، ولم تتورع حماس عن اتهام منظمة التحرير الفلسطينية بالتفريط وعملت على محاربة السلطة، وعدم الإقرار بشرعية المنظمة ووحدانيتها.

هوامش الفصل الثاني

1. أبوغربية، بهجت. **في خضم النضال العربي الفلسطيني 1919-1949**، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1993، ص7.
2. صالح، محسن. **تقرير معلومات منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني**، تعريف، وثائق، قرارات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص 7.
3. **الموسوعة الفلسطينية**. دمشق، الطبعة الأولى، مجلد رقم 4، ص 138.
4. زريق، قسطنطين. **معنى النكبة مجددا**، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1967، ص 63.
5. صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ص 155.
6. نفس المصدر، ص57.
7. البحيري، صلاح الدين، والمسيري، عبدالوهاب وآخرون. **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط7، 2004، ص370.
8. الشقيري، أحمد. **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب**، دار العودة، ط1، بيروت، 1971، ص 56- 60.
9. هلال، جميل. **تكوين النخبة الفلسطينية**، مواطن، رام الله، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ط1، 2002، ص 39.
10. صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، مصدر سابق، ص 164.
11. الحوراني، فيصل. **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974** دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكالة أبو عرفة، القدس، 1980، ص 24.
12. الكبيسي، باسل. **حركة القوميين العرب**، بيروت، 1985، ص70.
13. صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مصدر سابق، ص 166.
14. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع الكتروني، **نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية** www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_1.html 2007/3/23.
15. خلف، صلاح. **فلسطيني بلا هوية**، دار الجليل، عمان، 1991، ص73-75.
16. أبو حسنة، نافذ، **تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية**، في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007،ص 27.
17. أبو زهيرة، عيسى. تغيير الفكر السياسي الفلسطيني، ***مجلة رؤية***، الهيئة العامة للاستعلامات، السنة الثانية، العدد23، أيلول 2003، ص 79.
18. انظر **الميثاق القومي الفلسطيني**، المادة الرابعة عشرة.
19. أبو نضال، نزيه، والنشاش، وعبد الهادي. **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**، دراسة في الميثاق والمجالس الوطنية 1964-1983، دار الحقائق، قبرص، ودار الصمود العربي، بيروت، 1984، ص60.
20. الحوراني، فيصل. **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974** مصدر سبق ذكره، ص136.
21. عبد الرحمن، أسعد. **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الخامس، بيروت، ط1، 1990، ص 189.

22. خلف، صلاح. **فلسطيني بلا هوية**، مصدر سابق، ص104.
23. المصدر السابق، ص248.
24. عبد الرحمن، ماهر. من هدف "التحرر الكامل" "إلى السلطة" وإسقاط الميثاق، ***مجلة فلسطين***، غزة، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، العدد السابع، 1999، ص 24.
25. صايغ، يزيد، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، مصدر سبق ذكره، ص379.
26. كوبان، هيلينا، ترجمة سليمان الفرزلي. **المنظمة تحت المجهر**، دار (هاي لايت) للنشر، لندن، 1984، ص105.
27. قاسم، عبد الستار. **الطريق إلى الهزيمة**، نيسان، 1998، ص 56
28. أبو نضال، نزيه، والنشاش وعبد الهادي. **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**، مصدر سبق ذكره، ص60.
29. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع الكتروني، **قرارات المجلس الوطني الدورة التاسعة** 2007/3/23 www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester9.html.
30. البديري، موسى وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية**، أوراق نقدية، رام الله، مواطن، ط1، 1995، ص44.
31. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع الكتروني، **قرارات المجلس الوطني الدورة التاسعة** 23/3/ www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester12.htm.2007
32. الحوراني، فيصل. **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974**، مصدر سبق ذكره، ص 184.
33. أبو نضال، نزيه، والنشاش، وعبد الهادي. **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التسوية والمقاومة**، مصدر سبق ذكره، ص9.
34. نفس المصدر، ص94.
35. نفس المصدر ص85.
36. أبو حسنة، نافذ، **تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية**، في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مصدر سبق ذكره، ص35.
37. كوبان، هيلينا، ترجمة سليمان الفرزلي، **المنظمة تحت المجهر**، مصدر سبق ذكره، ص 144.
38. نفس المصدر، ص153.
39. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **قرارات المجلس الوطني**، الدورة الرابعة عشرة، 2007/3/23 www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester14.
40. موقع الكتروني، مركز المعلومات الوطني، **قرارات المجلس الوطني**، الدورة الخامسة عشرة، 2007/3/23 www.pnic.gov.ps/Arabic/semester15.
41. قاسم، عبد الستار. **الطريق إلى الهزيمة**، مصدر سبق ذكره، ص38.
42. البديري، موسى وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية**، أوراق نقدية، مصدر سبق ذكره، ص 47.
43. صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية1949-1993**، مصدر سبق ذكره، ص 761-763.
44. بسيسو، صخر. **منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية**. منتديات انتفاضة فلسطين 3/27/ 2007 www.palissue.com/vb/palestine79/issue4100
45. عباس، محمود. **طريق أوسلو**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1994، ص39.
46. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **قرارات المجلس الوطني**، الدورة السادسة عشرة، www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester16.html، 2007/5/25.

47. صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، مصدر سبق ذكره، ص766.
48. عبد الرحمن، ماهر. من هدف "التحرر الكامل" إلى السلطة وإسقاط الميثاق، **مجلة فلسطين**، مصدر سبق ذكره، ص 27.
49. عبد الرحمن، اسعد. **الموسوعة الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص 247.
50. الحسن، خالد. **لبنانيات**، أوراق سياسية (9)، بدون مكان نشر، 1984، ص147.
51. نفس المصدر، ص 153.
52. أبو حسنة، نافذ. **تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره.
53. قاسم، عبد الستار. **الطريق إلى الهزيمة**، مصدر سبق ذكره، ص 69.
54. صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، مصدر سبق ذكره، ص776.
55. نفس المصدر، ص783.
56. قاسم، عبد الستار. **الطريق إلى الهزيمة**، مصدر سبق ذكره، ص 70.
57. البديري، موسى وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية**، أوراق نقدية، مصدر سبق ذكره، ص65.
58. الحسن، خالد. **الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك**، أوراق سياسية(13)، دار الكويت للصحافة، الكويت، 1985، ص26-27.
59. جابر، صلاح. **فلسطين من المقاومة إلى الانتفاضة**، موقع الكتروني المناضل www.almounadil-a.info/article54.html?var_recherche، 2007/3/5
60. Ziad Abu Amr, **Islamic fundamentalisim** in the west bank and Gaza Bloomington, 1994. p 103.
61. صايغ، يزيد. الحركة **الوطنية الفلسطينية1949-1993**، مصدر سبق ذكره، ص878-880.
62. البرغوثي، إياد. **الاسلمة السياسية في الأراضي الفلسطينية**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، ط3، 2003، ص117
63. أبو عيد، عبدالله، وعمارة محمد وآخرون. **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط2، 1998، ص169.
64. انظر **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، المادة التاسعة.
65. بدون مؤلف، **القضية الفلسطينية بين ميثاقين، الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية(حماس)**، الكويت، مكتبة دار البيان، ط1، 1989، ص 59.
66. صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، مصدر سبق ذكره، ص871.
67. قاسم، عبد الستار. **الطريق إلى الهزيمة**، مصدر سبق ذكره، ص75.
68. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع الكتروني، **نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية** www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_1.html 2007/4/2.
69. بشان المؤتمر الصحفي انظر ***مجلة شؤون فلسطينية***، العدد 190، كانون ثاني، 1989، ص 141-142.
70. انظر **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، المادة25.
71. انظر **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، المادة27.
72. حيدري، نبيل. منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس- الصراع في شأن النفوذ، ***مجلة دراسات فلسطينية***، العدد 13، شتاء 1993، ص117.

73. أبو عيد، عبدالله، وعمارة محمد وآخرون. **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، مصدر سبق ذكره، ص266.

74. حيدري، نبيل. منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس- الصراع في شأن النفوذ، ***مجلة دراسات فلسطينية***، مصدر سبق ذكره، ص127.

75. أبو عيد، عبدالله، عمارة، محمد وآخرون. **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، مصدر سبق ذكره، ص268.

76. صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، مصدر سبق ذكره، ص896.

77. نفس المصدر، ص898.

78. من الأمور التي زادت من مأزق تنظيمات الرفض صدور قرار ليبي بتجميد المساعدات المالية، مما حدا ببعضها اللجوء إلى إيران، وقد انفصل جناح إسلامي عن الجبهة الشعبية القيادة العامة في نيسان عام 1994، وكانت قد انسحبت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني من ائتلاف جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني 1988 لينضم أمينها العام سمير غوشة إلى اللجنة التنفيذية عام 1991.

79. حواتمة، نايف. **عشر سنوات على أوسلو تغييب أسس الحل المتوازن، والمرجعيات أسقطت رحلة الأوهام**، موقع الكتروني، الحوار المتمدن، www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=10879، 2007/3/22.

الفصل الثالث

منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية

3. 1 نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية

ظلت المفاوضات من مدريد إلى واشنطن تراوح مكانها، وكان ياسر عرفات حريصاً على دفع الوفد الفلسطيني إلى التشدد والتصلب، وكان يتعمد إعطاء التعليمات مباشرة للوفد عبر الهاتف، وأن تكون بصوته بقصد إسماع الأمريكان وإقناعهم بأنه مرجعية الوفد في كل صغيرة وكبيرة، وبالتالي إجبارهم على التعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية[1].

وكان ياسر عرفات قد رفض اقتراحاً قدمه خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بتأليف حكومة فلسطينية مؤقتة تتولى المفاوضات مع إسرائيل، وتعفي المنظمة من ضرورة التخلي عن المبادئ التي قامت من أجلها[2].

وكان تخوف ياسر عرفات نابعاً من ظهور قيادة بديلة من الداخل وبدعم من الإدارة الأمريكية، فأمر بإقامة قنوات اتصال متوازية تولاها محمود عباس وأحمد قريع بوساطة نرويجية.

جاء الإعلان عن الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أواخر آب عام 1993 بعد تسعة شهور من المفاوضات السرية في (أوسلو) عاصمة النرويج.

لقد شكل الإعلان عن هذا الاتفاق إرباكاً وحيرةً وتوجساً في الأوساط العربية والفلسطينية خاصة تلك التي كانت مشاركة في المفاوضات الثنائية في واشنطن.

وأحدث إعلان الاتفاق حالة من الجدل تراوحت ما بين الترحيب والإدانة، فأصدرت الصحف العربية، وفي صدر صفحاتها الأولى مواقف القوى الفلسطينية من الاتفاق عكست كل واحدة منها الصيغة المعبرة عن موقف النظام الحاكم لها من الاتفاق.

فالصحف الأردنية مثلاً شنت حملة قوية على الاتفاق وعلى قيادة المنظمة، وأبرزت مذكرة وقعها أكثر من 120 عضواً من أعضاء المجلس الوطني تدين الاتفاق والتنازلات التي

رافقته، ومن بين الموقعين على المذكرة أعضاء من اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلس الثوري وبعض الأعضاء المستقلين مثل هاني الحسن وعبد الله الإفرنجي وعباس زكي إلى جانب أعضاء الفصائل العشرة في المجلس[3].

أما بيانات حماس والجهاد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية فقد طعنت في الاتفاق وشككت في شرعيته، وشرعية قيادة المنظمة، وأكدت أنها لن تلتزم به، وأنه غير ملزم للشعب الفلسطيني، بينما لوحت بعض الفصائل مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة – وحركة الجهاد الإسلامي بالتهديدات والتصفيات الجسدية لكل من شارك ووقع على هذا الاتفاق، وظهرت الدعوات إلى عقد مؤتمر شعبي فلسطيني في القدس والخارج لتشكيل منظمة بديلة أو موازية للمنظمة، فيما طالب آخرون بدعوة المجلس الوطني للانعقاد.

وراهنت الفصائل المعارضة على فشل منظمة التحرير في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق، فيما راهن البعض على دعم وإسناد بعض الدول العربية وإيران.

إلا أن الرهان على الدول العربية فشل؛ لأن هذه الدول لم تعمل على إسقاط الاتفاق بل ودعمته في وقت لاحق، مما عزز موقف منظمة التحرير بحيث أصبحت الطرف الرسمي في المفاوضات مع الإسرائيليين، وتعزز أكثر موقف ياسر عرفات لدى الأمريكان والغرب عندما أصبح رجل السلام والشجاع بدلاً من الإرهابي حسب وصفهم.

وعلى أية حال لم يكن الاتفاق ما بين مؤيد ومعارض فقط فقد برز اتجاه ثالث ما بين التأييد والمعارضة وعكس حالة الحيرة لديه وعدم القدرة على حسم الأمور، لأن الاتفاق حسب رأيه لا يمكن تقييمه بمنطق الأبيض المقبول أو الأسود المرفوض، أي أن هذا الاتجاه يرى في الاتفاق ايجابيات واضحة، وله أيضاً سلبيات واضحة، ولكنه يدعو إلى استثمار الفرصة وجعلها مجالاً للبناء وتحويل السلبيات إلى ايجابيات، وهذا يتطلب وضع إطاراً للعمل البناء وبطريقة ديمقراطية، ومثّل هذا التيار كل من فاروق القدومي ومحمود درويش ومحمد زهدي النشاشيبي.

أما شخصيات الأرض المحتلة التي شاركت في المفاوضات منذ بدايتها، وسواء المؤيدة أو المعارضة للاتفاق فهي لا ترفض الاتفاق رفضاً مطلقاً ولا تقبل به قبولاً مطلقاً وإنما تعاملت معه كواقع فرضته المستجدات الدولية[4].

ويرى الباحث أنه على الرغم من الزخم الذي أحدثته المعارضة إلا أنها لم تستطع تعبئة الجماهير وتحريك الشارع ضد الاتفاق بشكل يؤدي إسقاط بنوده أو منع تنفيذ تطوره، كما أنها لم تستطع طرح البديل العملي في ظل التوازنات الإقليمية والدولية.

وأبرز ما في الاتفاق هو الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي كان برأي محمود عباس وقعه صعباً على الفلسطينيين من الناحية النفسية والمعنوية، وسهلاً عليهم من الناحية السياسية – بالإشارة إلى أن دورة الجزائر تضمنت موضوع الاعتراف– أما بالنسبة للإسرائيليين فقد كان الاتفاق صعباً عليهم من الناحيتين المعنوية والسياسية[5].

إن هذا التوصيف لم يقلل من حدة السهام الموجهة ضد الاتفاق، فقد قفز الاتفاق عن مطلب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وكان أقل من تصور إقامة الدولة المستقلة عام 1988 وقت إعلان الاستقلال، وتخلى عن الأساس القانوني الدولي للمفاوضات الجارية والمستندة إلى مبدأ عدم جواز استيلاء دولة على أرض دولة أخرى بالقوة.

وبسبب الضجة الإعلامية والدعائية التي رافقت، الاتفاق وتأثيره الكبير على الرأي العام الدولي فقد وصفه خالد الحسن مفكر المنظمة – كما كان يحلو لرفاقه أن يسموه– بأنه: " اتفاق تلفزيوني بقيادة (CNN)، وعبقرية منهجية العلاقات العامة الأمريكية التي أوصلت الرئيس (كلينتون) إلى البيت الأبيض[6]، وهذا يدل على مدى تأييد الإدارة الأمريكية للاتفاق الذي شكل اختراقاً غير مسبوق في تاريخ القضية الفلسطينية.

3. 2 أوسلو بين الدوافع والأسباب

ظلت منظمة التحرير الفلسطينية متوجسة ومتخوفة من أن يقوم العرب بتوقيع الاتفاقيات مع إسرائيل وتركها وحيدة في الميدان، لكن الذي حصل هو العكس تماما فقد سارعت المنظمة إلى توقيع إعلان المبادئ دون أدنى تنسيق مع العرب.

ترى ما هي الدوافع والأسباب التي انطلقت منها منظمة التحرير لتوقيعها الاتفاق:

1. مرور منظمة التحرير الفلسطينية بأزمة مالية خانقة، وعزلة سياسية محكمة بعد حرب الخليج الثانية عام 1990، وتفشي حالة من اليأس والإحباط صاحبها نوع من التمرد والتلويح بالانشقاقات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، فكان الخروج عن الصمت أمراً حتمياً، ورأت المنظمة أن التوصل إلى بعض الشيء والإمساك به يمكن تسويقه على أنه إنجاز عام، وبالتالي سيحسن من أوضاعها ويقوي نفوذها[7].

2. كان الهم الطاغي على تفكير ياسر عرفات هو موقع منظمة التحرير الفلسطينية، ودورها والخوف من تحول الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن إلى قيادة بديلة، لا سيما أن إصرار الحكومة الإسرائيلية على تشكيل الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد من الداخل فقط وضمن وفد مشترك مع الأردن، الأمر الذي شكل لدى ياسر عرفات إنذاراً مبكراً حول سوء نوايا إسرائيل والولايات المتحدة.

3. إن أزمة الثقة والشك التي صاحبت العلاقات بين الفصائل الفلسطينية وبين الأنظمة العربية وتحديداً سوريا والأردن جعلها تتعاطى مع المفاوضات بشكل سري ومستقل.

4. إن الطريق (البرغماتية) التي سلكتها منظمة التحرير الفلسطينية، ونظرتها إلى الصراع وتحديداً منذ عام 1974، والمستند إلى مبدأ "بعض الشيء أفضل من لاشيء" جعلها تتجه نحو سراديب المفاوضات.

وهذا الطرح عبر عنه ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقاً أمام وفدٍ من زعماء الزنوج الأمريكان عام 1979، بأن هناك توجهاً ورغبة ملحة لإقامة الدولة الفلسطينية مهما كان حجمها حتى وإن كانت مدينة أريحا [8].

5. لقد سبق الاتفاق تغيرات جوهرية على المسرح الدولي فقد انتهت الحرب الباردة، وانهارت الكتلة الاشتراكية، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسياسة الدولية، وأعطت لنفسها الحق في فك وإعادة تركيب المنطقة، والعمل على إزالة العقبات من هنا وهناك، في ظل سبات وتيه عربي بنتائج حرب الخليج، وعليه فقد فقدت المنظمة دعم أحد قطبي التوازن القديم (الاتحاد السوفيتي)[9].

وعلى صعيد آخر فإن إسرائيل استفادت من الأوضاع السابقة، وحققت مكاسب سياسية وإستراتيجية تمثلت في تحسين صورتها كدولة تدعو للسلام دون تقديم أية تنازلات حقيقية، وقد صرح (يوسي بيلين) المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية بعد الإعلان عن اتفاق غزة وأريحا بقوله "الآن فإن إسرائيل سوف تدفع ثمناً أقل في تسوية مع سوريا وبقية الأطراف العربية [10].

لقد كان الإعلان عن اتفاق غزة – أريحا مفاجأة لمعظم قيادات منظمة التحرير الفلسطينية وبخاصة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وخالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني وأصدروا بيانات ضد الاتفاق، وأكدوا حينها أن مؤسسات حركة فتح لم تعرف عن الاتفاق شيئا وأنها لم توافق عليه[11].

فيما يذكر ممدوح نوفل أحد مستشاري ياسر عرفات أن أبا عمار ذهب بنفسه إلى مقر الدائرة السياسية، واجتمع مع فاروق القدومي قبيل الإعلان عن الاتفاق وقال له أن هناك قناة خلفية مع الإسرائيليين، وتم التوصل إلى مشروع إعلان مبادئ وأن الإسرائيليين موافقون عليه من حيث المبدأ، وقدم أبو عمار مسودة الاتفاق باللغة الإنجليزية للقدومي وقال له: "فهمت أنهم وافقوا على الانسحاب من غزة وأريحا وهناك ذِكر للقدس، وأن التوقيع سيتم مع المنظمة وهذا

مكسبٌ كبير، حينها تصفح فاروق القدومي الاتفاق وراح يقرأه، وقال هذا عظيم وعلى بركة الله يا أبو عمار"[12].

ومن الواضح أن الاتفاقية وقعت بناء على قرارات شخصية من بعض القادة وخلية (أوسلو) بدون حوار ديمقراطي، وقد وصفه من وقعه بأنه اتفاق تافه وهزيل وبالإمكان تطويره والتغلب على عيوبه، لكن الواقع أثبت عكس ذلك حين قامت إسرائيل بانتهاك الجدول الزمني للاتفاقية بقول رابين "ليست هناك مواعيد مقدسة"[13].

6. سهلت شبكة الاتصالات التي أقامتها منظمة التحرير الفلسطينية مع القوى الإسرائيلية والمحلية واليهودية العالمية المحبة للسلام في تحويل الرأي العام الإسرائيلي ونظرته لإمكانية إحلال السلام [14]، مع العلم أن هدف المنظمة من هذه الاتصالات هو إيصال رسالة مفادها أن العناد الإسرائيلي لا بد أن ينتهي بالإقرار بالحقوق الفلسطينية.

إن نشاط الدبلوماسية الفلسطينية في الآونة الأخيرة خاصة بعد دورة الجزائر عام 1988 واستعدادها للاعتراف بإسرائيل وبالقرارات الدولية 242 و 338، ونبذ الإرهاب، وإقامة حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، جعل إسرائيل تتكشف أمام الرأي العام العالمي، على أنها متنكرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وانه لا بد لها من السير في طريق السلام.

كما أن تأثير الانتفاضة الفلسطينية وديمومتها وكفاحها الشعبي حتّم على جميع الأطراف النظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية عادلة ويجب التعامل معها.

إلا أن هناك تحليلاً آخر وهو تراجع القوة العسكرية الإسرائيلية، فقد نشرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية مقالاً ورد فيه إجابة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (إسحق رابين) رداً على سؤال سبب ذهابه إلى (أوسلو) مبيناً أنه كان يخشى من أنه إذا دخل الجيش الإسرائيلي في حرب شاملة فإن هذا قد ينتهي بالفشل[15]، لان الجميع يقولون: إن الجيش قوي،

وقد دلت الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله في تموز 2006 والتي استمرت مدة ثلاثة وثلاثين يوما، صدقية هذا التحليل حيث تكبدت إسرائيل خسائر كبيرة واهتزت صورة الجيش الذي لا يقهر.

كما أن إسرائيل أرادت من وراء إبرام الاتفاق التخلص من أعباء إدارة الوضع الفلسطيني كقوة احتلال، واللعب بورقة فتح الأبواب العربية التي ما زالت مغلقة أمام إسرائيل.

أما (إدوارد سعيد) فيرى أن الشعور بالاستسلام تجاه إسرائيل والولايات المتحدة ساد النخب السياسية الفلسطينية المحدودة الثقافة أصلاً، مما جعلها توقع اتفاقاً مع إسرائيل التي تعرف عن الفلسطينيين أكثر مما يعرفون هم (النخب)[16].

ولقد بدا ذلك واضحاً قلة الخبراء والمختصين والقانونيين الذين شاركوا في المفاوضات من الجانب الفلسطيني التي اتسمت بسوء التنظيم والإدارة والافتقار إلى المعلومات والبيانات والخرائط التي تبين التغييرات التي قامت بها إسرائيل على الأرض منذ العام 1948 وحتى العام 1967 وما تلاها.

3. 3 تداعيات اتفاق أوسلو

شكّلت ديباجة اتفاق أوسلو اعترافاً بالحقوق المشروعة والسياسية للشعب الفلسطيني، ونصت على إنشاء حكم ذاتي في قطاع غزة وأريحا في المرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية فتمتد السلطة الفلسطينية إلى بقية المراكز السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، وسيتم إجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس حكم ذو صلاحيات متفق عليها، وتقرر أن تكون هذه الترتيبات الانتقالية مدة خمسة أعوام يبحث خلالها مواضيع مثل القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين الفلسطينيين[17].

ويرى الباحث أن تأجيل هذه الملفات الساخنة التي هي أساس الصراع مكّنت الطـرفين الفلسطيني والإسرائيلي من إبرام اتفاق إعلان المبادئ، وهناك من يرى أن الاتفاق تميـز عـن المقترحات السابقة لإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين هو بالدور الرسـمي والمسـؤوليات المناطـة بمنظمة التحرير الفلسطينية[18]، وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك حيث عـدّ الاتفـاق "فرصـة للفلسطينيين لإقامة الكيان الفلسطيني الذي يحمل في طياته إمكانية التحول إلى دولة مستقلة"[19].

3. 4 رسائل الاعتراف المتبادل

شكلت الرسائل المتبادلة بين ياسر عرفات رئيس اللجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحريـر الفلسطينية واسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي – بيت القصيد في الاتفاق – حيـث كانـت هذه الرسائل بمثابة انقلابٍ حقيقيٍ ورسميٍ في الموقف الفلسطيني، فقد تضمنت رسـالة ياسـر عرفات الاعتراف بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام وأمن[20]، وهذا الاعتراف يتجاوز القبول الواقعي بالتعايش بسلام وأمن مع إسرائيل إلى اعتبار مثل هذا التعـايش حقـاً أصـيلاً للكيـان الصهيوني يلتزم به الفلسطينيون وعلى حساب أمنهم.

ويعتبر الاعتراف بمثابة انتصارٍ حقيقي لإسرائيل وهو أهم الأمور التي حصلت عليهـا، كما أن الالتزام بإنهاء الصراع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل يقزم الصراع المصيري ويخرجه من بعده القومي، ويعتبره نزاعاً حدودياً ليس إلا[21].

كما وتضمنت الرسالة أيضاً أن منظمة التحرير الفلسطينية تتخلى عن الإرهـاب أو أي عمل من أعمال العنف، وهنا تقر المنظمة بالصفة الإرهابيـة التـي كانـت تطلقهـا إسـرائيل والولايات المتحدة على المنظمة وعلى النضال الفلسطيني المشروع، الأمر الذي يلغـي الصـفة التحررية والصفاء الثوري عن النضال الفلسطيني والحق الفلسطيني وقد حملت منظمة التحريـر نفسها مسؤولية تعقب أي انتهاك لهذه التعهدات، واتخاذ الإجراءات بحق المخالفين، وبهذا تكـون قد حمّلت نفسها عبئاً لا تقوى عليه دولة قائمة وليست منظمة تحرير. بل وقد تكون هذه الإضافة هي نقطة التحول الكبرى في مسيرة البناء الوطني الفلسطيني، وخاصة في ظل السلطة الوطنيـة التي انقسم الشعب والقوى السياسية من خلالها إلى صفين متناحرين.

وشملت رسالة التعهدات بين ياسر عرفات واسحق رابين أن مواد الميثاق الوطني التي تنكر حق إسرائيل بالوجود، والنقاط التي تتعارض مع التعهدات الواردة في الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول في الميثاق الوطني، وبرأي خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح يعتبر هذا أخطر ما في الرسالة من تعهدات؛ لأن حق إسرائيل في الوجود يعني إلغاء الحق الفلسطيني في فلسطين[22].

ويلاحظ أن التعهدات تؤدي إلى تكريس الاستيطان – وهذا ما ثبت على أرض الواقع لاحقاً حيث زادت وتيرة الاستيطان بمتواليات هندسية وليس عددية– وإلغاء حقوق الشعب الفلسطيني التي لا يحق لأي سلطة تشريعية أن تلغيها؛ لأنها من حق الشعب صاحب الأرض.

علاوة على ذلك فقد استبدلت الاتفاقيات المرجع التفاوضي مع إسرائيل بالمرجع القانوني الذي كفلته المواثيق الدولية، ولهذا استعملت كلمة (Legetimi) في النص الإنجليزي للاتفاق ولم يستعمل كلمة (Legal) أي إضفاء الشرعية وليس الشرعية [23].

والفرق بين المصطلحين برأي خالد الحسن أن الأول يعني مشروعية ما يتفق عليه وان لم يكن شرعياً في الأصل، بينما الثاني يعني الشرعية الأصلية للحق.

وفي قراءة للخطب الإعلامية في حديقة البيت الأبيض وقت التوقيع على الاتفاق يلاحظ من كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي (اسحق رابين) التمسك الإسرائيلي لما يدّعيه من حقوق كالقدس الموحدة والعاصمة الأبدية والتباكي على القتلى وتضحيات اليهود.

وفي المقابل ركز ياسر عرفات في خطابه على مستقبل التعايش السلمي والازدهار المستقبلي دون ذكر للتضحيات والشهداء وعذابات الشعب الفلسطيني والظلم التاريخي الذي لحق به، كما جاء في كلمة حيدر عبد الشافي وقت افتتاح مؤتمر مدريد، لكنه أكد أكثر من مرة على التزام منظمة التحرير بالاتفاق، وتحدث عن حاجة الشعب الفلسطيني للمساعدات الاقتصادية، وهذا ما جعل البعض يصف خطاب الرئيس ياسر عرفات "بالخطاب اليتيم"[24].

ولم تكن هذه الصورة نهاية مرحلة، بل إن المتتبع لطبيعة العلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية يجد أن هذا تحول إلى نهج في التعامل على مدار المرحلة القادمة.

ومن الواضح أن إسرائيل قد فرضت شروطها طوال المفاوضات، وحققت السيادة الفعلية وأحكمت سيطرتها على الأراضي المحتلة، وتميز الاتفاق بخللٍ كبيرٍ في التوازن؛ فكل المطالب الإسرائيلية كانت واضحة لا لبس فيها ولا غموض، كمسؤوليتها عن أمن المستوطنات، والأمن الخارجي والداخلي بعد إعادة تموضعها وليس انسحابها، وكان أن فرض الطرف القوي (إسرائيل) شروطه على الطرف الضعيف (المنظمة)[25].

أما فيما يتصل بالشأن الفلسطيني فهو إما غامض كعبارة النظام العام، وإما مؤجل للمفاوضات بدون مرجعية قانونية دولية كمواضيع اللاجئين والقدس والمستوطنات، أو مهملة نهائياً مثل حق تقرير المصير وحق العودة للاجئي عام 1948.

ويرى الباحث أن اتفاق (أوسلو) شابه العديد من الغموض والالتباس حتى إنه لم يشر إلى اللغة الرسمية المعتمدة في بنوده، وقد نشر باللغة الإنجليزية والعبرية بنص واحد وبعناوين واضحة أما النصوص العربية فقد جاءت غير متطابقة لبعضها البعض في صياغتها وصياغة عنوانيها، كما أن الغموض في الاتفاقيات يمكّن كل طرف ولو لفترة قصيرة من تفسير المواد على هواه ليرضي جمهوره، ويسوق إنجازاته هذا إذا كانت أطراف المعادلة متكافئة ومتوازنة، أما إذا كان الخلل في التوازن كبيراً كما هو الحال في هذا الاتفاق، فإن الغموض يخدم الأقوى، فقد طال الغموض نقاطاً أساسية في الاتفاق مثل مرجعية الاتفاق، والولاية الجغرافية ومداها، والانسحابات، والمطار والمعابر، أما فيما يخص القدس فقد تم ترحيل الموضوع إلى مفاوضات الوضع الدائم.

لكن الاتفاق أشار إلى مشاركة سكان القدس في الانتخابات دون أن تكون لهم دائرة انتخابية، أما مسألة عودة اللاجئين فاقتصرت على عودة قوات الشرطة المدربين والمبعدين وحالات شمل العائلات وبعض قيادات منظمة التحرير.

3. 5 تفاعلات قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية

أقر المجلس المركزي الفلسطيني في جلسته التي عقدت في تونس في10-1993/10/12 قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من اعتباره السلطة الفلسطينية امتداداً للمنظمة في الداخل وأن المنظمة هي المرجعية التنظيمية والسياسية للسلطة، فقد عارضته معظم الفصائل المنضوية تحت لواء المنظمة، بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إلا أن هذه المعارضة لم تمنع قيام السلطة واستمرارها في طريق التسوية، وحدث انقسامٌ عميق داخل بنية منظمة التحرير الفلسطينية ورافقه تراجع لدور وقاعدة القوى اليسارية وتآكل لدورها الفعلي في المجتمع بسبب عجزها عن إيجاد بديل مناسب[26].

ومن التفاعلات الأخرى أن أقامت السلطة الوطنية تنظيمها الحاكم الممثل بحركة فتح، وبوجود الأحزاب والتنظيمات المعارضة في ظل دخول حركات جديدة على الساحة مثل حماس والجهاد الإسلامي مما أدى إلى انكماش تنظيمات كانت امتداداً لأنظمة عربية.

وعلى الرغم من ترهل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلا أنها تركت سماتها البنيوية السياسية والتنظيمية على الكيان الوليد خاصة فيما يتعلق بالمركزية الشديدة التي تعمقت مع ضعف قوى المعارضة وعدم قدرتها على إيجاد البديل، وتعاظم دور الشخصية القيادية المركزية و(الكاريزمية) [27].

ومن شأن الشخصية (الكاريزمية) – التي تميز بها ياسر عرفات وهي الأكثر تأثيراً والأوسع نفوذاً– عدم تشجيع العمل المؤسسي؛ لأن المأسسة تحد من القرارات الفردية، وتعمل على الفصل بين السلطات.

إن اتفاقيات التسوية – وإن سمحت بإقامة حكم ذاتي وسلطة فلسطينية وإجراء أول انتخابات سياسية عامة – فإنها حملت بين طياتها عدم إمكانية إقامة دولة مستقلة بسبب غياب العوامل الأساسية المتعلقة بالسيادة وخضوع الاتفاقيات نفسها للتأويلات والتفسيرات المتضاربة

لما اكتنف النصوص من غموض وتلاعب من قبل الجانب الإسرائيلي الأمر الذي كَرّس الاحتلال بمعنى أو بآخر [28].

إن غياب دور وتأثير أطر ومؤسسات المنظمة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية يثير الشكوك من إعادة تعريف الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، خاصة إذا تم استثناء فلسطيني الشتات واللجوء وتعقيد عودتهم إلى الكيان الناشئ من قبل الاتفاقيات، فهوية الشعب الفلسطيني توّحدت حول المفهوم المركزي للتحرر وتقرير المصير، أما مرحلة (أوسلو) فإنها كرّست صنع القرار الفلسطيني خارج أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية [29]، مما أدى إلى ضبابية الرؤية السياسية والبرامجية لكل القوى السياسية وبخاصة في ظل التداخل بين مهام التحرر الوطني ومهام البناء.

ولقد أدى التركيز على العملية السياسية إلى عدم الاهتمام بالبناء المؤسسي، فالبرغم من أن اتفاق (أوسلو) قد منح للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بعض الحقوق بما فيها انتخابات فلسطينية، إلا أن الاتفاق يحدد هيكلية المجلس وأعضاءه والصلاحيات التي ستنقل إليه من الجهات المدنية العسكرية الإسرائيلية، إلى جانب تحديد سلطته التنفيذية والتشريعية وأجهزته القضائية.

عملت الاتفاقية على تحول منظمة التحرير الفلسطينية من حركة تحرر وطني في المنفى إلى جهاز حكومي فوق ترابها، وتم استبدال خطاب التحرير الكامل واستراتيجيات وتكتيكات الكفاح المسلح والأدوات التنظيمية والأشكال المؤسسية المصاحبة، الأمر الذي يعكس أزمة عميقة على صعيد القيادة والإستراتيجية، ونمط العمل السياسي.

وقيد الاتفاق مهام عمل منظمة التحرير الفلسطينية حيث جاءت المادة الرابعة فقرة 3 من اتفاقية (أوسلو) أن على المنظمة أن تبلغ حكومة إسرائيل بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية أي الوزراء وبأي تغيير في أعضائهم، وتبين أن اتفاقية (أوسلو) عملت على إلغاء المادة التاسعة من الميثاق الوطني الفلسطيني التي تؤكد على أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير

فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً"[30] وعلى ما يبدو أن الاتفاق استبدل مهام منظمة التحرير الأساسية بمهام أخرى وخاصة بعد إلغاء الميثاق الوطني.

ومن الجدير ذكره أن الطرفيْن الأمريكي والإسرائيلي عملا على تضييق التمثيل الفلسطيني في المفاوضات إلى أبعد مدى وإضعاف وعزل منظمة التحرير الفلسطينية حتى منذ انطلاق عملية التسوية في مؤتمر مدريد، والتأكيد على أن المفاوضات مقتصرة على الترتيبات المؤقتة، وتأجيل القضايا الجوهرية إلى مراحل لاحقة، في حين عمدت إسرائيل إلى تمزيق الفلسطينيين ككيان وكشعب واحد من خلال تصاعد عملياتها وإجراءاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة [31].

ويرى الباحث أن الإجراءات الإسرائيلية وفصل الضفة عن غزة ساهم في الازدواجية في بناء المؤسسات الفلسطينية، وخلق دوائر موازية في كل من الضفة والقطاع، ويأتي هذا الفصل بحجة الأمن لمواطني إسرائيل وللمستوطنات، "بحيث تحولت عملية السلام إلى مجرد أداة لتعزيز أمن إسرائيل ولا صلة لها بأمن الآخرين أو حقوقهم"[32].

ولهذا فقد كان واضحاً في الاتفاقيات إصرار إسرائيل على إعطاء الأمن الأولوية القصوى وفرضت مطالب أمنية عديدة على السلطة؛ لأن هدف إسرائيل كما يذكر الباحث خليل الشقاقي من المفاوضات العربية الإسرائيلية هو بناء نظام أمني إقليمي يشكل ركيزة التسوية السياسية على أساس نشوء هيمنة أمنية إسرائيلية في المنطقة، وتمكين إسرائيل من فرض إرادتها من خلال القوة المادية والسيطرة، من خلال فرض قيم ومفاهيم سياسية جديدة على المنطقة، مما يعني تحول السيطرة العسكرية الإسرائيلية إلى هيمنة أمنية تكتسب الشرعية من خلال مفاوضات تؤدي إلى مأسسة هذه الهيمنة [33].

والإيحاء للعالم بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي شريكها الأساسي في عملية التسوية، بينما نظرت إسرائيل إلى الاتفاق على أنه تطور ايجابي، ويقرّب إسرائيل من تحقيق أهدافها، وفي حال فشل الاتفاق فأكدّ (رابين) أنه "إذا لم ينجح الفلسطينيون في اختبار تنفيذ ما يتوقع منهم، فإننا قادرون، وفي غضون برهة زمنية قصيرة جداً في السيطرة على كل ما ينحرف عن

الطريق المرسوم... وإزاء عدو مر، فإن أفضل الطريق تتمثل في العثور على أسلوب للتفاهم" [34].

وهذا ما حدث فعلاً حيث قامت إسرائيل وخلال انتفاضة الأقصى بإعادة احتلال المناطق والمدن الفلسطينية، وتدمير المؤسسات والمقرات، وحصار مقر الرئيس ياسر عرفات حتى وفاته، وضرب الاتفاقيات عرض الحائط.

3. 6 إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية

لقد طرح موضوع المنظمة والسلطة منذ الأيام الأولى لاتفاق (أوسلو)، وكان الموضوع وقتها من يوقع الاتفاق؟ أهو وفد من سكان المناطق المحتلة الذي شارك في مؤتمر مدريد؟ أم منظمة التحرير التي فاوضت على الاتفاق ووقعته؟ وفي نهاية المطاف تم حسم الأمر لصالح منظمة التحرير بتوقيع محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

كما أن أول صيغة وضعت للنظام الأساسي نصت على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية السلطة الفلسطينية، وهي التي تقر تشكيل الحكومة الفلسطينية، وهذا ما حصل بالفعل عند تشكيل حكومة السلطة الأولى في تونس من خلال مناقشات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية [35].

ومن الأمور التي ظلت لصالح المنظمة أيضاً عشية الاتفاق هو إبقاء بعض مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج لتأمين حرية الحركة لها وتحديداً الدائرة السياسية في تونس والصندوق القومي في عمان.

إن إصرار الرئيس ياسرعرفات على أن يترأس وفود التفاوض مع إسرائيل حول الحل الدائم أعضاء من اللجنة التنفيذية مثل ياسر عبد ربه، إنما تعكس مغزى التشبث بالمنظمة، لكنّ هذه الإشارات بدأت تضعف مع مرور الزمن لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية وبرز ذلك من خلال خطة خارطة الطريق ومحاولة حصر الموضوع الفلسطيني في نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحويل مسؤولية السفارات الفلسطينية من الدائرة السياسية الى وزارة الخارجية

التي تشرف عليها السلطة، ولم يبق من صلاحيات المنظمة سوى دعوة لجنتها التنفيذية للتوقيع على ما تم إنجازه من اتفاقات، أو ما يتم اتخاذه من قرارات تستدعي موافقة منظمة التحرير.

وهنا يرى الباحث أن إسرائيل لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد تعثر كل المحاولات لخلق بديل عنها، وأن إسرائيل لم تقبل بأن يتم التوقيع على الاتفاقيات إلا باسم منظمة التحرير، وليس باسم السلطة؛ لأنها تريد أن يكون التوقيع باسم جهة تمثل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، على الرغم من أن كل اتفاق كان يوقع إما انه يستثني الشتات أو يكون على حساب الشتات.

عانت منظمة التحرير الفلسطينية من أزمات في بنيتها قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ولا يستطيع أحد تحميل مسؤولية أمراض المنظمة إلى السلطة الوطنية؛ لأن أزمة المنظمة قديمة وعميقة شاركت فيها جميع الفصائل المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية والمهيمنة على قيادتها، التي ساهمت في عملية بنائها على أسس غير ديمقراطية، وهي أيضاً المسؤولة عن ترهل مؤسساتها بدءاً من المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية وانتهاءً بأصغر مؤسسة أو لجنة [36].

والمنظمة مثلها مثل أي حركة تحرر وطني لم تكن منتخبة بشكل ديمقراطي من الشعب إلا أن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية العسير خلق إشكالية إضافية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث ورثت السلطة عن المنظمة أمراضها، وتعززت الاعتبارات الحزبية، وطغت الفصائلية على البناء التنظيمي من جهة، ومن جهة أخرى ظهر الصراع بين العائدين من الخارج والمقيمين في الداخل، إضافة لتحمل المنظمة لأعباء الكيان الذي يتناقض تماماً مع أغلب أهدافها.

لقد انتقلت المركزية الشديدة التي اتسمت بها قيادة المنظمة في ظل تراجع دور قوى المعارضة إلى بنية السلطة وبخاصة تلك المتعلقة بالشخصية التاريخية و(الكاريزمية) للرئيس ياسر عرفات التي تستأثر بالقرار خارج المؤسسات [37]، وأدى دمج مؤسسات المنظمة مع مؤسسات السلطة إلى تهميش دورها وبرنامجها الوطني الذي يمثل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، ويذكر ممدوح نوفل أن ياسر عرفات أصر على المزج بين

عضوية اللجنة التنفيذية وعضوية السلطة، وتعمد خلط مهام السلطة بمهام التنفيذية وقاد السلطة بعقلية الثورة، وهذا الخلط أبقى مهام وطنية كبرى مهملة، وأدخل علاقة السلطة بالمنظمة في إشكالية وحالة تعارض إلى إشعار آخر [38].

إن الازدواجية التي نشأت بين مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ولّدت نزاعات حول الولاية السياسية والوظيفية لكل منهما، مما أعاق ممارسة الصلاحية الدستورية وسيادة القانون والمساءلة؛ لأن المعايير المتوارثة من منظمة التحرير في إنجاز القرارات تتيح الاستئثار والتفرد في صنع القرار [39].

وجاء اهتمام القيادة بالسلطة الفلسطينية على حساب المنظمة مما أضعف من كيانها المعنوي وأثار تساؤلات شعبية وفصائلية حول مستقبلها ومآلها، فالسلطة قد استحوذت على معظم مهام منظمة التحرير الفلسطينية، وتجاوزت مرجعيتها الأساسية المتمثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما جعل مؤسسات المنظمة تعاني من تغييب دورها. فلا يكاد يفرق المرء بين مهام الحكومة وبين مهام اللجنة التنفيذية ولجنة المفاوضات.

أما المنظمات والاتحادات الشعبية مثل المرأة، الطلاب، العمال، الكتّاب، المعلمين وغيرهم فإن هيئاتها تعرضت للتآكل والتفكيك؛ فأمناؤها العامون تحولوا إلى مدراء عامين في وزارات السلطة الوطنية، وكانت وظائفهم ومهامهم في الاتحادات والمؤسسات الجماهيرية قد انتهت [40].

ويرى الباحث أن سلوك قيادة المنظمة تجاه السلطة جاء من اعتقاد أن السلام والوئام سيعمّ الأراضي المحتلة، وأن إسرائيل ستلتزم بالاتفاقيات، وأن إقامة الدولة قاب قوسين أو أدنى، وبالتالي فلا حاجة إلى تفعيل دور المنظمة. وتم التركيز على السلطة الناشئة، ولكن عندما تكشف للعيان عدم جدية إسرائيل وتهربها من استحقاقات السلام وظلت ماضيةً في غيّها واستيطانها، وعندما تبعثرت الأوراق، واختلفت موازين القوى الداخلية على الساحة الفلسطينية، ودخول لاعبين جدد، وتشكل خارطة حزبية جديدة، عاد الجميع يستحضر منظمة التحرير الفلسطينية وحيزها الجماهيري في الداخل والخارج ويدعو إلى تطويرها وتفعيلها.

إن هيمنة مؤسسات السلطة الفلسطينية أدى إلى إضعاف الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير، ويرجع فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية السبب إلى رغبة أصحاب (أوسلو) أنفسهم في إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية [41]، وإحلال النظام السياسي الذي يجد إطاره في السلطة الفلسطينية بديلاً للنظام السياسي الشامل الذي كانت تعكسه المنظمة، بحيث تم عزلها عن التجمعات الفلسطينية في الداخل والخارج، وتعاظمت أزمتها التي ظهرت حتى قبل اتفاقيات (أوسلو)، وأظهرت عدم تجاوب هياكلها وأبنيتها مع مطالبة التغيير، مما قاد إلى تفريغ مؤسسات المنظمة وتحويلها إلى مجرد أشكال لمؤسسات فقدت تأثيرها وفاعليتها، وهذا ما برّر الدعوات المتلاحقة والمتزايدة بضرورة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، واعتباره المدخل لتنمية النظام السياسي، وذلك باستغلال الموارد الموجودة والأساليب الأكثر فعالية، وتنظيم هذه الموارد وتوزيعها حتى يتمكن النظام من تكييف نفسه بنيوياً من أجل البقاء والاستمرار.

لقد انسجمت السلطة الفلسطينية مع منظمة التحرير الفلسطينية في طابعها الشمولي والسلطوي الذي يدمج في حوزته مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع السياسي، مما أفرز نزعات الفئوية الفصائلية، وعدم احترام القيم المؤسسية بحيث ظلت عملية البناء المؤسسي خاضعة للاعتبارات الفصائلية، ومعيار الولاء السياسي في حين بقيت الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية إما غائبة أو ضعيفة[42].

أسست مرحلة (أوسلو) للنظام السياسي الفلسطيني الدخول إلى مرحلة من التحول أو الانتقال، مما أظهر جلياً بأن إشكالية هذا التحول تتنازعه قوتان، قوة المنظمة وقوة السلطة، فهو انتقال من طور المنظمة الذي لم ينته بعد، إلى مرحلة ناشئة يتبلور فيها كيان سياسي لم تكتمل ولادته بعد، وهو انتقال تتجاذبه قوى القديم والجديد، لكن مصادر الشرعية لكل منهما اختلفت، ففي الوقت الذي تآكلت شرعية النظام السياسي الذي سيطرت عليه المنظمة بسبب ضرب قاعدة الإجماع والتوافق من خلال المحطات التي مرت بها المنظمة ابتداءً من البرنامج المرحلي، إلى الخروج من بيروت، إلى إعلان الاستقلال وظهور الحركات الإسلامية، وقيام مؤسسات السلطة

على الأرض في حين كان النظام السياسي الفلسطيني يعيش أدنى مستويات شرعيته بفعل فقدان قاعدة الإجماع الفلسطيني حول الأهداف والوسائل الأمر الذي حتم إيجاد مصدر جديد للشرعية يستند إليه النظام السياسي الذي تهيمن عليه السلطة الفلسطينية بديلاً لقاعدة الإجماع، وتجلى هذا المصدر في الانتخابات العامة أي الشرعية الدستورية الديمقراطية التي تمثلت في انتخاب المجلس التشريعي الأول عام 1996[43].

لكن هذه الشرعية الجديدة لم تستطع التخلي عن الشرعية القديمة بحكم التداخل بين مهمات التحرر الوطني – لا سيما أنّ الاحتلال ظل جاثماً على الأرض الفلسطينية– وبين مهمات البناء الدولاني الديمقراطي.

لقد سعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تعزيز نفوذها محلياً ودولياً على حساب المنظمة، كما أن انغماس البعض في السلطة وامتيازاتها إنما جاء على حساب التفكير في إحياء المنظمة وردّ الاعتبار لها، ومن هنا عمّ الفساد والفوضى الأمنية، وترهلت مؤسسات السلطة والمنظمة وعمودها الفقري حركة فتح.

إن تهميش المنظمة لصالح السلطة بدأ على أيدي بعض المتنفذين في السلطة، فعلى الرغم من أن المنظمة هي المسؤولة عن ملف المفاوضات والعلاقات الخارجية إلا أن دورها بدأ يتراجع، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات منها أن خطة خارطة الطريق التي صاغتها اللجنة الرباعية تم تسليمها إلى رئيس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تم استحداث منصب وزاري جديد وهو منصب وزير شؤون المفاوضات، كما أن استحداث منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية بدلاً من منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي أدى إلى تهميش الدائرة السياسية للمنظمة، وظهر ذلك في الخلاف مع فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية.

وعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية أورثت السلطة أساساً دستورياً تمثل في تعهد المجلس الوطني بإقامة دولة مستقلة ترتكز على نظام برلماني ديمقراطي، وحرية التعبير والمساواة والدستور وسيادة القانون والقضاء والمستقل، فإن الخلط في المهام والازدواجية في السلطة بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية قد عرقل الشفافية

والمحاسبة وسيادة القانون، كما أن انتهاء الفترة الانتقالية المحددة في أيار عام 1999 قد أدى إلى زيادة تعقيد الجهود المبذولة لتقوية وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، وظل النظام السياسي الفلسطيني يكتنفه الغموض فيما يتعلق بالأدوار والقواعد الدستورية، فقد حلّ محل اجتماعات مجلس الوزراء اجتماعات "القيادة الفلسطينية"، وهو تجمع واسع فضفاض يضم الرئيس والوزراء وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس المجلس التشريعي ونوابه ورؤساء طواقم المفاوضات، مما حدّ من عملية المحاسبة والمساءلة [44].

وتنطلق قيادة النظام السياسي في سيطرتها وتفردها ليس من حقيقة أنها منتخبة وحسب وإنما أيضا من كونها تمتلك الشرعية الثورية المستمدة من تاريخها النضالي، وكذلك من اتفاقيات (أوسلو) التي عززت قوة ومكانة هذه القيادة، وجعلتها أقل استعداداً حتى لتقبل النقد.

لقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها إلى نقل عملية صنع القرار السياسي من أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلى أطر ودوائر ووزارات تابعة لها، وأضحت منظمة التحرير ودوائرها بنداً على موازنة السلطة.

وعمدت السلطة في بسط سلطتها وسيطرتها من خلال أساليب ووسائل جديدة منها بناء قوة أمنية مسلحة، كما سعت إلى احتواء المجتمع المدني، واسترضاء بعض المثقفين، والحدّ من الحريات الممنوحة لوسائل الإعلام [45]، كما تكرسّت الانتماءات العائلية والعشائرية وظهر ذلك في سياسة التعيينات في المناصب الحكومية العليا؛ لأن الروابط العائلية الإرثية لديها استعداد تام للدخول في علاقات زبائنية محضة أكثر من استعداد التشكيلات السياسية والوطنية لفعل ذلك.

وقد قام النظام السياسي الفلسطيني بعد (أوسلو) على أساس تحالف النخب السياسية والأمنية والاجتماعية، وارتكز على شبكة من علاقات الولاء والارتباطات الشخصية والمصلحية، في ظل سيطرة الحزب الواحد على السلطة وتهميش السلطتين التشريعية والقضائية مع الاعتماد المتزايد على المساعدات والمعونات الخارجية التي أثرت سلباً في الشرعية الفلسطينية واستقلالية قرارها [46].

فالقدرة الحقيقية على اتخاذ القرارات أو معارضتها وتحديها لم يكن بين المؤسسات والهيئات الرسمية مثل المجلس الوطني أو المجلس المركزي أو حتى المجلس التشريعي ومجلس الوزراء، وإنما هي بيد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبعض المستشارين، مما أضعف البناء الإداري وتضخم القطاع الحكومي الذي استوعب عدداً هائلاً من الموظفين المؤهلين وغير المؤهلين، وبالتالي فإن النظام التي رعته السلطة الفلسطينية يقوم على هيمنة العلاقات غير الرسمية وغير المؤسسية والتي من خلالها يتم توظيف العلاقات الفئوية والعائلية والجهوية لضمان الولاء الشخصي مما أدى إلى استشراء الفساد واستغلال المنصب العام[47].

شهدت الساحة الفلسطينية نوعاً من التجاذبات والتنافر بين السلطة من جهة والمعارضة من جهة أخرى وتحديداً التيارات الإسلامية، بحيث لم يتسع صدر السلطة للنقد الداخلي، ولم تُعط الاهتمام الجدي للتقارير والتحقيقات التي صدرت عن المجلس التشريعي بخصوص الفساد وسوء الأداء، ويرجع ذلك إلى غياب الديمقراطية وعدم شعور الأفراد بالاقتدار السياسي؛ أي القدرة على التأثير في النظام السياسي من خلال عدة وسائل " كالقدرة على توجيه النقد للنظام دون خوف من عقاب، وكالاستعداد لإبداء الرأي في القضايا العامة مع التأكيد من أن لذلك الرأي وزناً وأهمية" [48]. كما برزت إشكاليات ملحة داخل النظام السياسي الفلسطيني كالعلاقة بين السلطة والمنظمة، وبين الضفة وغزة، وبين العائد والمقيم، وبين مفهوم البناء والتحرر، وغير ذلك من الثنائيات والتعارضات.

إن وجود تيارين على الساحة الفلسطينية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية أضعف كل منهما الآخر.

3. 6. 1 تغييب منظمة التحرير الفلسطينية

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية على مدار أكثر من أربعين عاماً الحاضنة السياسية لميلاد وتطور الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني، وصمدت أمام محاولات المحو والتبديد وظلت إطاراً مرجعياً وتمثيلياً لكل الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي الشتات، بفضل رصيدها الكفاحي والمقاوم من جهة، وحصولها على الاعتراف العربي والدولي بوصفها الممثل

الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من جهة أخرى، وعلى الرغم من تكتل فصائل المعارضة في جبهات وتحالفات ضد قيادة المنظمة وفي مراحل متعددة فإنها لم تكن تسعى للنيل من مرجعية وشرعية منظمة التحرير، وأن الصراع لم يكن يوماً ضد منظمة التحرير بل كان صراعاً على منظمة التحرير [49].

لكن الانقسامات الحادة في منظمة التحرير ظهرت بعد توقيع اتفاق (أوسلو) وانحسر دور منظمة التحرير في تعزيز وإضفاء الشرعية على الاتفاق والسلطة، فقد تم دعوة اللجنة التنفيذية ثم المجلس المركزي ثم المجلس الوطني للتصديق على اتفاق إعلان المبادئ في المرحلة الأولى.

ثم دعي المجلس الوطني إلى الانعقاد دورتين للاستجابة إلى مضمون رسائل الاعتراف المتبادلة، وإلغاء البنود التي لا تعترف بشرعية قيام الكيان الإسرائيلي على ارض فلسطين.

3. 6. 2 المرجعية والتمثيل

أقر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة ما بين 10–12 تشرين الأول عام 1993 في تونس قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال القرار الصادر عنه وهو:

أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأكد القانون الأساسي للسلطة على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية السلطة الوطنية حيث جاء في مقدمة (ديباجة) القانون الأساسي "أن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن فلسطين، أرض الآباء والأجداد، يأتي في سياق الكفاح المرير والمستمر، الذي قدم خلاله الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء والجرحى والأسرى من خيرة أبنائه، لأجل نيل حقوقه الوطنية الثابتة المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجدوا" [50]،

ويرى الباحث أن مواد القانون الأساسي تخلو من ذِكر منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها المرجعية إلا ما جاء في المقدمة، والمادة الثامنة التي تتحدث عن مواصفات ومعايير العلم الفلسطيني.

أما القانون الأساسي فلا مقدمة له، لكن هناك تقديم بكلمات شخصية لرئيس المجلس التشريعي السابق أحمد قريع عندما عرض القانون الأساسي على المجلس التشريعي لإقراره وعليه وبمجرد صدور القانون الأساسي وتعديلاته عام 2003 أصبح هو المرجعية العليا والوحيدة للسلطة فلا سلطة فوق القانون والدستور[51].

3. 6. 3 الحاجة إلى استعادة منظمة التحرير الفلسطينية

مرت منظمة التحرير الفلسطينية بمحاولات عديدة للتهميش من الداخل والخارج والمتمثلة في إحلال السلطة الوطنية الفلسطينية مكان منظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة وراثة دورها استعداداً لإقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن السلطة لم تستطع سد الفراغ البنيوي والمعنوي، وجاء اتفاق (أوسلو) ليعوّم الوضع الفلسطيني من خلال إدخاله في مرحلة انتقالية غير محددة النهايات [52].

إن السلطة الفلسطينية وإن كانت مسؤولة عن حالة الفراغ السياسي من جرّاء سياساتها فإن قوى جديدة من خارج أطر منظمة التحرير الفلسطينية نجحت في ملء بعض هذا الفراغ، مما عرّض مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية إلى نزيف سياسي حاد تضافرت على خلقه إرادتان سياسيتان الأولى: تتمثل في مصادرة سلطة منظمة التحرير، والثانية: تتطلع إلى بناء سلطة بديلة [53]، مع العلم أن تمثيل منظمة التحرير راسخ في وجدان الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات وأضحى ثابتاً وطنياً من الصعب محوه أو استبداله بالرغم من كل المحاولات.

إن محاولات تغييب منظمة التحرير الفلسطينية عن التفاعلات السياسية على الصعيدين الفلسطيني والعربي أحدث ضرراً بالقضية الفلسطينية وفراغاً لم تستطع السلطة الفلسطينية والمعارضة أن تملأه بالكامل.

كما أن الاستغناء عن صيغة منظمة التحرير الفلسطينية التمثيلية هو اعتداء على المؤسسة السياسية ونكران للذاكرة الوطنية، فهي ليست إطاراً تنظيمياً جامعاً للعمل الوطني فحسب، وإنما مثلت الوطن السياسي الانتقالي فأصبحت مصدراً قوياً من مصادر الكفاح الوطني حافظ على وحدة الشعب الفلسطيني.

إن من دواعي إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية هو أن مؤسسات المنظمة قد أصابها الشلل في السنوات الأخيرة، ولم تعمل بالطريقة الطبيعية، فالمجلس الوطني تضخم وزاد عدد أعضائه عن 750 عضواً لكثرة ما أضيف إليه من أشخاص دون أدنى اعتبار لموضوع الكفاءة أو الاختصاص، وكذلك أعضاء اللجنة التنفيذية فمن بين أعضائها الثمانية عشر أربعة توفوا وهم (ياسر عرفات، فيصل الحسيني، سليمان النجاب، ياسر عمرو) وأحد الأعضاء معتقل (عبد الرحيم ملوح)، وبعض الأعضاء استقال أو جمّد عضويته مثل (شفيق الحوت، وأسعد عبد الرحمن)، وبعضهم غير متفرغ لعمله في اللجنة التنفيذية حيث يمارس مهمات وظيفة خارجها، وهذا ما يتناقض مع ما جاء في نص المادة المعدلة من النظام الأساسي للمنظمة الذي ينص انه "في حال شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب يعين أعضاء آخرون بدلاً من الذين يفقدون عضويتهم في اللجنة التنفيذية [54].

إن عدم وجود إطار دستوري أو قانوني يحدد طبيعة العلاقة والأدوار لكل من المنظمة والسلطة في النظام السياسي، أضعف بدوره قدرة طرفي العلاقة على الأداء الفعال بسبب الازدواجية في عضوية الهيئات القيادية للتشكيلتين، بين المجلس التشريعي والوطني، وبين اللجنة التنفيذية للمنظمة ومجلس وزراء السلطة، حيث تولى عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية مناصب وزارية، واحتل أعضاء من المجلسين الوطني والمركزي مواقع عليا في السلطة مما أحدث تشابكاً وتعقيدات إدارية وسياسية وقانونية [55].

إن الحاجة إلى منظمة التحرير هي حاجة حيوية وتاريخية وسياسية ووطنية من أجل الدفاع عن وحدة الأرض ووحدة الشعب ووحدة القضية أمام الاحتلال الذي لا يألو جهداً في تشتيت الشعب، وتجزئة الأرض والقضية، وقد زادت الحاجة بعد أن بدأت بعد الأصوات الفلسطينية في مخيمات سوريا ولبنان والأردن تتعالى بضرورة الحفاظ على إطار المنظمة في الخارج ودعم مؤسساتها مثل مؤسسات أبناء الشهداء والرعاية الصحية، وأصبح هناك بعض الأصوات القوية في التجمعات الفلسطينية في دول الشتات تشكك بدور المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وأصبح هناك حاجة ملّحة لاستعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأن الظروف التي بررّت وجود منظمة التحرير وإنشائها والمتمثلة في تحرير الأرض الفلسطينية لا زالت ماثلة.

أما فلسطينيو الداخل فإن غالبيتهم تعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حيث أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطينية رقم (21) والصادرة عن جامعة النجاح الوطنية –مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية بتاريخ 12–13/حزيران 2006 بأن ما نسبته 64.1 من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبرون أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[56].

أما حول تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده؛ فقد بينت نفس نتائج الاستطلاع ما يلي:

العبارة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
أوافق بشدة	30.6	29.0	38.6
أوافق	49.8	55.2	39.6
أعارض	10.8	11.8	9.0
أعارض بشدة	4.0	4.4	3.2
لا رأي/ لا أعرف	6.4	5.7	9.6
المجموع	100	100	100

ومن هذه النتائج يمكن الاستنتاج بأن المزاج الشعبي الفلسطيني العام ما زال يعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد بالرغم من التكلس الذي أصاب مفاصلها، كما أن هناك شبه إجماع على ضرورة تطويرها وتفعيلها بانضمام الحركات الإسلامية إليها وتحديداً حركتي حماس والجهاد الإسلامي الأمر الذي يقوي البنية السياسية في إطار كيان جامع.

وفي استطلاع آخر أجراه موقع عرب 48 الإلكتروني بتاريخ 2007/6/25 حول الأولويات في الظروف الراهنة أيدت غالبية المشاركين وبنسبة 69.5% انه يجب تركيز الجهود على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع استراتيجية صمود ونضال، في المقابل رأى 11.4% من المشاركين انه يجب تركيز الجهود على تعزيز السلطة الفلسطينية، في حين رأى 19.1% أنه يجب تركيز الجهود على الأفق السياسي وتسوية الصراع، ويذكر أن عدد المشاركين في الاستطلاع 1581 صوتاً[57].

إن الحاجة إلى استعادة منظمة التحرير الفلسطينية مكانتها واعتبارها تكمن في التمسك بالقرارات الدولية خاصة فيما يتعلق باللاجئين، لأنه وبعد توقيع اتفاق (أوسلو) قامت (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية بتوزيع وثيقة تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إما إلى إلغاء أو تعديل، أو تجاهل قرارات الأمم المتحدة التي قد تضر بالمفاوضات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين[58].

وهذا ما يؤكد ما أشرنا إليه سابقاً باستبدال المرجع التفاوضي بالمرجع القانوني للقضية. إن تمكين المنظمة كمؤسسة من جمع شمل الفلسطينيين تحت مظلتها، يهيئهم لدخول المفاوضات النهائية كشعب وليس كمجموعة من القبائل؛ لأن المنظمة تقع عليها مسؤولية رعاية شؤون الشعب الفلسطيني في كل مناطق الشتات الذي يشكل 53% من مجموع الشعب الفلسطيني، وأن المنظمة وليس السلطة هي مَنْ يمثل الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية ومن يتحدث ويناضل باسمه، وهي من يوقع أية اتفاقيات تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني ومصيره[59].

وفي مقابلة خاصة أجراها الباحث مع تيسير نصر الله عضو المجلس الوطني الفلسطيني أوضح أن تجربة المنظمة بحاجة إلى تقييم ومراجعة على ضوء المستجدات الدولية والتحالفات والمبادرات.

أما على الصعيد الهيكلي فأكد أن هناك حاجة إلى ضم قوى سياسية ذات ثقل جماهيري برزت في الآونة الأخيرة مثل حماس والجهاد الإسلامي، وأن الحاجة تبقى ملحة لاستعادة دور منظمة التحريرالفلسطينية لما لهذا الاسم من مكانة في وجدان الشعب الفلسطيني وخاصة لدى فلسطيني الشتات[60].

إن جميع الفصائل الفلسطينية التي عملت داخل إطار منظمة التحرير تملك من التجربة ما يساعد في عملية إصلاح منظمة التحرير إذا ما توفرت الإرادة القوية والنوايا الصادقة [61].

ويرى الباحث أن الحاجة إلى تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية هو ضرورة وطنية لتمكينها من تحمل أعباء المرحلة القادمة، ومواجهة الأخطار المحدقة، والوقوف سداً أمام محاولات تصفية القضية الوطنية الفلسطينية.

3. 6. 4 المسؤولية والتطبيق

إن انتقال مركز الثقل والقرار إلى الداخل شق طريقه بعد الخروج من لبنان عام 1982، وتعزز بعد تبني المنظمة لبرنامج الدولة المستقلة وخاصة بعد انطلاق الانتفاضة الأولى لا سيما أنه كان يحظى بقبول أكثرية سكان الأراضي المحتلة لجهة خلاصهم من الاحتلال [62].

أدت ظروف الشتات واللجوء إلى الاهتمام بالخارج وإن كان على حساب الداخل، لكن المفارقة وبعد توقيع اتفاق (أوسلو) أن الاهتمام بالداخل جاء على حساب الخارج مما يعني أنه تكرر نفس الخلل في إيجاد التوازن.

إن الاهتمام بالسلطة وامتيازاتها أضعف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج وبهّت من دورها، ومسؤولية هذا الخلل الكبير تقع في الدرجة الأولى على قيادة السلطة

وعمودها الفقري حركة فتح التي تراجعت، وقبلت بالحد من دور منظمة التحرير، وزجت برموز قيادتها للداخل في رحلة البحث عن المناصب والامتيازات، كما أن الفصائل والمنظمات اليسارية فعلت نفس الشيء وهي تتحمل جزءاً من المسؤولية في تهميش دور المنظمة وتراجع دورها الوطني الجامع.

كما أن حركة حماس لا يمكن إعفاؤها من المسؤولية التي ظلت تسعى لخلق بديل مع المنظمات والفصائل المعارضة لكن دون فائدة، وحتى عندما وافق المجلس الوطني على تعديل الميثاق بما يتلاءم والاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل، فقد أعلنت حماس وقتها "أن هذه الاتفاقيات والتفاهمات والتعديلات لا تعنيها في شيء، لأنها ليست عضواً في منظمة التحرير" (63).

إن مسؤولية تطوير وتفعيل منظمة التحرير تقع على عاتق جميع الفصائل والأحزاب والتنظيمات مع العلم أن أزماتها البنيوية سابقة على اتفاق (أوسلو)، وبالتالي فإن استعادتها ينبغي أن تكون أولاً فكرة وطنية جامعة في مؤسسة تنظيمية قادرة على ترجمة الفكرة إلى واقع صحيح، وعندما يتم الحديث عن التطوير والتفعيل فإنما يتم الحديث عن الفكر والسياسة والبرنامج والهيكلية وأساليب العمل وطبيعة التحالفات الخارجية ضمن مراجعة سياسية شاملة.

3. 7 وثيقة إعلان القاهرة

عقد مؤتمر الحوار الفلسطيني خلال الفترة 15-2005/3/17 في القاهرة بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً فلسطينياً، وناقشوا فيه الأوضاع الداخلية الفلسطينية وموضوع التهدئة مع إسرائيل مقابل وقف العدوان على الشعب الفلسطيني، كما بحث المؤتمر عقد الانتخابات المحلية والتشريعية، وأكد على الحوار كوسيلة وحيدة للتعامل.

أما فيما يخص منظمة التحرير فقد ذكرت الوثيقة بأنه "وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى

والفصائل الفلسطينية بوصف المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس، وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات" [64].

وبالرغم من تنفيذ معظم بنود وثيقة إعلان القاهرة مثل التهدئة وإجراء الانتخابات إلا أن موضوع تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية لم يخرج إلى حيز الوجود، مع العلم أن هناك بعض المشاورات والاجتماعات قد حصلت في الآونة الأخيرة سواء في الداخل أو الخارج.

لقد شكل إعلان القاهرة ولأول مرة صيغة أجمعت عليها كافة الفصائل والتنظيمات تطالب بتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية كمخرج للأزمة الشاملة التي تعصف بالأوضاع الفلسطينية، وإذا كانت الفصائل قد أجمعت على ضرورة التفعيل والتطوير فهل اتفقت على توحيد المفاهيم والمصطلحات؟

بين يوسف رزقة وزير الإعلام السابق في الحكومة العاشرة التي شكلّتها حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات بأن قبول حركة حماس للمشاركة في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية جاء من قراءة عميقة للرؤية الصهيونية التوسعية، والتحولات الداخلية والإقليمية والدولية، وانطلاقاً من أن مشاركتها في هيئات منظمة التحرير تزيدها قوة وتأثيراً[65].

وقد أظهرت القوى الفلسطينية الموقعة على إعلان القاهرة حالة من المسؤولية غير مسبوقة على صعيد التفاهمات السياسية والمشاركة في صنع القرار، وذلك في إطار المصلحة العامة بعيداً عن النظرة الفصائلية والحزبية الضيقة، وأكدت القوى المشاركة أن الإصلاح الوارد في الإعلان مطلب فلسطيني في الأساس، وغير مرتبط بالضغوط الدولية وأكدوا على أن التحدي الأكبر لتنفيذ هذا الإعلان على الأرض يكمن في موقف وممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

وترى حركة حماس أنها انطلقت من موقفها السياسي من دراسة وتقدير موضوعي للظروف المحيطة، وأن مساهمة حماس في إعادة بناء منظمة التحرير يمنع انزلاقها تحت

الضغوط الإسرائيلية والدولية، ويعزز الثوابت الفلسطينية ويضمن سلامة الخط السياسي الفلسطيني.

إن إعلان القاهرة يعد خطوة هامة في تاريخ النضال الفلسطيني وهو بذلك يتشابه وقيام منظمة التحرير عام 1964، ولكنه يمتاز عنها بشمولية في ضم جميع الفصائل لأول مرة في تاريخ هذه المنظمة [66].

وتزامن الاتفاق الذي رحبت به إسرائيل ومطالبتها بنزع سلاح الفصائل مع عودة السفير المصري إلى إسرائيل بعد غياب دام أكثر من أربع سنوات احتجاجاً على أسلوب تعامل إسرائيل مع الانتفاضة الفلسطينية.

3. 8 إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية تفعيل أم إعادة بناء؟

إن الإصلاح ينطبق عملياً بشكل أكبر على الفعل الإنساني الجماعي، وهو يستهدف التواصل مع الآخر والتفاهم معه وإيجاد العناصر المشتركة للخروج من الأزمة [67].

إن مؤسسة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالسيد محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أيضاً تطرح تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كمرادف لمفهوم إعادة البناء، وليس التفعيل كمعطى لإعادة البناء، وهذا يعني أن إعادة البناء يجب أن تنطلق من الواقع الراهن آخذين بعين الاعتبار الاتفاقيات الموقعة والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية، والإصلاح يكون من خلال تطوير مؤسساتها وتفعيل دورها وترسيخ مكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

أما القوى اليسارية الفلسطينية المنضوية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية فإنها ترى أن التفعيل لا بد أن ينطلق من إجراء مراجعة سياسية وتنظيمية شاملة ترتكز عليها إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية انتخابية، حيث أن غالبية القوى الديمقراطية واليسارية ترى أن التعديلات التي وقعت على الميثاق الوطني الفلسطيني غير دستورية ولا تحظى بالإجماع الوطني، وهي ما زالت ترفض اتفاقيات (أوسلو) وتعتبرها خروجاً

عن البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية رغم إقرارها بالواقع الـذي خلقتـه اتفاقيـات (أوسلو) على الأرض وبالتالي لا يمكن تجاهله، وترى أن تجاوز هذا الواقع يكمن في الـدخول في مفاوضات شاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

أما حركتا حماس والجهاد الإسلامي اللتان ما تزالان خارج أُطـر ومؤسسـات منظمـة التحرير الفلسطينية فلهما نظرة خاصة وتحديداً حركة حماس التي ترى بأن عملية إعـادة بنـاء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تستند إلى الواقع الجديد في بنية النظام السياسـي الفلسطيني على ضوء تنامي دور حركات الإسلام السياسي وتراجع دور قوى وفصائل منظمـة التحرير الفلسطينية، كما عكسته نتائج الانتخابات التشريعية الثانية التي جـرت فـي الخـامس والعشرين من كانون ثاني 2006، وما يمليه ذلك من ضرورة إحداث تغييرات علـى برنـامج منظمة التحرير الفلسطينية [68].

إن نتائج الانتخابات التشريعية الثانية زادت من التعقيدات حول توحيـد الفهـم لعمليـة الإصلاح وبخاصة أن قيادة منظمة التحرير باتت تستحضر دور منظمة التحرير وتركـز علـى الدور القيادي والتمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي ترفضه حماس بحجة أنها غير ممثلة في منظمة التحرير.

3. 9 الانتخابات التشريعية الثانية

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في الثامن عشر مـن حزيـران عـام 2005 بعـض التعديلات التي طرأت على قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995، واشتملت هذه التعـديلات على زيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي من 88 إلى 132 مقعداً، وأقر القانون الجديـد أيضـاً "النظام المختلط" في الانتخابات والذي يجري من خلاله توزيع المقاعـد مناصـفة بـين نظـام (الدوائر– 16 دائرة انتخابية) ونظام التمثيل النسبي (القوائم).

وقد شاركت حركة حماس ومعظم الفصائل في هذه الانتخابات لأول مرة بينما قاطعـت حركة الجهاد الإسلامي الانتخابات التشريعية التي جرت في الأراضي الفلسطينية للمرة الثانية.

وقد تنافس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية إحدى عشرة قائمة انتخابية تتبع لمعظم التنظيمات الفلسطينية، ومن أبرزها قائمة حركة فتح، وقائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس ووفق مصادر لجنة الانتخابات المركزية فإن نسبة التصويت بلغت 77.96% في جميع الدوائر الانتخابية.

استطاعت حركة حماس في هذه الانتخابات التشريعية الفلسطينية في الخامس والعشرين من كانون ثاني عام 2006 تحقيق فوزٍ كبيرٍ، إذ انتقلت الحركة ودفعة واحدة من المعارضة إلى السلطة، فقد حصلت على 74 مقعداً، أي ما نسبته 56% من مقاعد المجلس التشريعي أل 132 مقعداً، في حين حصلت حركة فتح على 45 مقعداً أي ما نسبته 34%، فيما حصلت قائمة الشهيد أبو علي مصطفى على ثلاثة مقاعد، وقائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين) على مقعدين، وقائمة فلسطين المستقلة على مقعدين، وقائمة الطريق الثالث على مقعدين فيما حصل المستقلون على أربعة مقاعد [69].

وبعيداً عن الأسباب الداخلية والخارجية لهذا النجاح الذي حققته حركة حماس فإنها باتت أمام تحديات وتبعات داخلية وخارجية يفرضها عليها موقعها الجديد في قيادة السلطة.

وبدأت حركة حماس بعد تكليف الرئيس محمود عباس النائب إسماعيل هنية الذي سمته حركة حماس رئيساً للوزراء في المشاورات مع الفصائل والكتل البرلمانية، إلا أن تلك المشاورات وصلت إلى طريق مسدود لعدم الأخذ بورقة الملاحظات التي تقدمت بها الكتل البرلمانية حول برنامج الحكومة في 2006/3/15 حيث رأت الورقة أن برنامج الحكومة الفلسطيني يجب أن يستند على وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي وقرارات الشرعية الدولية، وضرورة التزام الحكومة بالاتفاقيات التي وقعت مع منظمة التحرير الفلسطينية [70].

ولم تستطع حركة حماس إقناع أي من الكتل البرلمانية أو الفصائل الفلسطينية بالمشاركة في حكومتها، وقدم رئيس الوزراء المكلف تشكيلة حكومته المكونة من أربعة وعشرين وزيراً، في حين أكد الرئيس محمود عباس أن الحكومة المقترحة ستعرض على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للاطلاع عليها.

وقد طالبت اللجنة التنفيذية حينها بتعديل البرنامج الحكومي خاصة لجهة الاعتراف بدور منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن حماس رفضت هذه المطالبة، وشهد الحقل السياسي الفلسطيني جدلاً وحواراً سياسياً غير مسبوق، وقد بين إبراهيم أبراش أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر أن هذه القضايا تتمحور حول طبيعة العلاقة ما بين مؤسسات رئيسية ثلاث: الأولى منظمة التحرير الفلسطينية التي يزيد عمرها عن أربعة عقود وتمثل الشعب الفلسطيني، وتعتبر الإطار الموحد للقوى السياسية الفلسطينية وبمثابة النظام السياسي الفلسطيني، والثانية وهي السلطة الوطنية باعتبارها نظاماً فرعياً للمنظمة أسست بقرار منها للتعامل مع استحقاقات سياسية مرتبطة بالتسوية السياسية التي ألزمت نفسها بها، والثالثة هي حركة حماس التي أصبحت الحكومة وجهاز السلطة التنفيذي من باب الانتخابات دون أن تكون جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية [71].

ويرى الباحث أن منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الموروث التاريخي ينبغي ألا تخضع للمساومات الحزبية، وأن قدرة حركة حماس على المساهمة في اصلاح منظمة التحرير يكون بدخولها أولاً، لاسيما انها صاغت برنامجاً على قدرمن الحنكة لكنها أخفقت في مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير، وهي لا تستطيع أن تكون بديلاً للحركة الوطنية الفلسطينية.

إن رفض اللجنة التنفيذية لبرنامج الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية هو رفض يأتي من زاوية أنه لا ينبغي أن تعترف مرجعية أعلى بمرجعية أدنى لا تعترف بها ولا بالقانون الأساسي الذي شرع الانتخابات، وحسب أبراش فإنه لأول مرة في تاريخ الأنظمة السياسية الديمقراطية أو البرلمانية تحدث انتخابات وتتقدم الأغلبية الفائزة ببرنامج حكومي يتعارض مع دستور الدولة وقانونها الأساسي[72].

وفي قراءة الأسباب التي أدت إلى تراجع حركة فتح فيمكن إرجاعها إلى ترهل حركة فتح وعدم تجانسها، والصراعات العلنية بين أجنحتها في ظل غياب (كاريزمية) ياسر عرفات القادرة على لملمة صفوف الحركة من جهة، وجذب الجمهور من جهة أخرى، كما أن انتشار حالات الفساد والمفسدين في السلطة لعب دوراً في تراجع حركة فتح.

علاوة على أن عدم انضباط أعضاء حركة فتح وترشيح أنفسهم كمستقلين في الانتخابات شتت من الأصوات على عكس حركة حماس التي التزم أعضاؤها بترشيحات الحركة لهم.

أما الأسباب التي أدت إلى تقدم حركة حماس فإن تمسكها بالعمل المقاوم والخدمات الاجتماعية والتعليمية من خلال مؤسساتها أسهم إلى حد كبير في بناء رصيد شعبي للحركة.

وتأثرت هذه النتيجة في التحولات الإقليمية الجارية التي تجتاح المنطقة فيما يخص بعملية الإصلاح والانتخابات والديمقراطية، كما أن شعور المواطن الفلسطيني بأن إسرائيل غير ناضجة للسلام وبسبب ممارساتها القمعية، وعدم استعدادها لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم في أرضهم.

وعقب إعلان النتائج شدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن الأساس المركزي الذي تعمل بموجبه السلطة هي مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية والمتمثلة في اتفاقات (أوسلو)، وقرارات الجامعة العربية، وخريطة الطريق وفكرة الدولتين وحل مشكلة اللاجئين وفقاً للقرار رقم 194.

في حين أعلن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في مؤتمر صحفي عقده في دمشق يوم 2006/1/28 أن حماس لم تفاجأ بالفوز الساحق الذي حققته في هذه الانتخابات لأنها خططت له منذ انطلاقتها عام 1987، وشدد على أنه لا يجوز معاقبة الشعب الفلسطيني لاختياره حركة حماس، وأن لا تقطع الدول الأوروبية والولايات المتحدة مساعدتها عن الشعب الفلسطيني؛ لأن ذلك حق له بسبب الاحتلال.

وشدد مشعل على أن أولويات حركة حماس تتركز في ثلاث نقاط رئيسية هي إصلاح الواقع الفلسطيني وتغييره إلى الأفضل. وحماية المقاومة وحشد الجماهير حول ذلك. وترتيب مؤسسة القرار الفلسطيني على أساس الشراكة وهي المجالس البلدية والمجلس التشريعي ومنظمة التحرير الفلسطينية [73]، وعلى صعيد الجانب الإسرائيلي فإن التكتلات الإسرائيلية اتفقت على

وصف فوز حركة حماس بالزلزال السياسي من جهة، وعلى رفض التفاوض مع حركة حماس طالما لم تعترف بإسرائيل وبقيت محتفظة بسلاحها من جهة أخرى.

فيما عزت أحزاب إسرائيلية أسباب فوز حماس إلى الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة، الأمر الذي يعزز خيار المقاومة لانتزاع الحقوق من الإسرائيليين.

إن حركة حماس وإن شككت في مرجعية وشرعية منظمة التحرير منذ زمن بعيد، وهي التي خرجت من رحم تجربة الكفاح الوطني الذي خاضته منظمة التحرير على مدار العقود الأربعة، لا ينبغي لها التنكر لتراث المنظمة الكفاحي ومحاولة تأسيس شرعيتها على تدمير شرعية منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأن هذا يعني المساهمة في محو الذاكرة الوطنية [74].

كما أن حركة حماس – وعلى الرغم من اكتسابها الشرعية بسبب كفاحها ونضالها– فإنها لا تستطيع أن تتحول إلى مرجعية وطنية جامعة بسبب التنوع الديني والثقافي والأيدولوجي والسياسي في المجتمع الفلسطيني سواء في الداخل أو الشتات.

ويرى الباحث أن الأمر يحتاج إلى معالجة العلاقة ما بين المنظمة والسلطة والحكومة وفق المستجدات الأخيرة للخروج من الأزمة، وبما يحقق المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني خاصة أن الشعب الفلسطيني لا زال في مرحلة تحرر وطني، وأن الاحتلال لا زال جاثماً على الأرض الفلسطينية يقطع أوصالها، ويعزل سكانها وينهب مواردها ومياهها.

إن نقد تجربة منظمة التحرير الفلسطينية وتحليلها وتفسيرها من الأهمية بمكان بحيث يمكّن المراقب من استشراف مستقبل هذه المؤسسة الجامعة، والمعبرة عن انتماء وهوية الشعب الفلسطيني على اختلاف مشاربه ومذاهبه السياسية والاجتماعية.

كما أن أزمة منظمة التحرير الفلسطينية إنما تعكس أزمة الشعب الفلسطيني ومحنته وبكل أطيافه السياسية، وإذا كنّا بصدد تحميل المسؤولية لأية جهة، فإننا لا نخلي مسؤولية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عما آلت إليه الأمور، كما لا يمكن إخلاء مسؤولية المعارضة

والفصائل وكل مكونات الحركة الوطنية، فالكل ساهم في إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، ولكل مقاصده ومآربه.

وبالتالي فان عملية الإصلاح – كما اشرنا – هي مسؤولية جماعية تقتضي إعادة النظر بمسيرة منظمة التحرير الفلسطينية وأخذ المتغيرات والمستجدات في الاعتبار بما يخدم القضية الوطنية.

وتفاقمت أزمة النظام السياسي الفلسطيني عندما شاركت القوى الفلسطينية في الانتخابات التشريعية الثانية دون الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة، ذلك أن التداول السلمي للسلطة وإشاعة الديمقراطية لا تتم بين أحزاب سياسية ذات برامج متناقضة، ويبقى السؤال عن السبيل لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

ويرى الباحث أن على حماس التعامل مع عدد من الاستحقاقات، فهناك استحقاق قانوني سياسي وهو أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد، وحماس ينبغي أن تقدر هذا الاستحقاق، فالمجلس التشريعي لا يغير في الاتفاقيات؛ لأن من وقعها هو منظمة التحرير وليس السلطة أو المجلس التشريعي، وهناك إشكالات بين المجلس وصلاحياته، ومعالجة الموضوع يكمن في دخول حماس إلى مؤسسات منظمة التحرير والعمل معاً لتسوية المواضيع السياسية وعلى رأسها الميثاق الوطني.

هوامش الفصل الثالث

1. نوفل، ممدوح. العرفاتية: تاريخ شعب في سيرة رجل، **موقع الكتروني** www.mnofal.ps/printable/?nb=521 2007/1/17.
2. صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مصدر سابق، ص913.
3. نوفل، ممدوح. **قصة اتفاق أوسلو**- الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1995، ص183-185.
4. أبو شنب، حسين. **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي – الرأي والرأي الآخر**- مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995، ص 237.
5. عباس، محمود. **طريق أوسلو**، مصدر سابق، ص 38.
6. الحسن، خالد. **فلسطينيات (5)، أوراق سياسية**، دار الشروق، عمان، 1994، ص200.
7. فاروق، عبد الخالق. **أوهام السلام صراعات التسوية وحروب المفاوضات**، دار الكلمة، القاهرة، ط2، 2000 ص248-249.
8. كوبان، هيلينا، ترجمة سليمان الفرزلي، **المنظمة تحت المجهر**، مصدر سابق، ص 44.
9. هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق، ص67.
10. فاروق، عبد الخالق. **أوهام السلام وصراعات التسوية وحرب المفاوضات**،مصدر سابق، ص252.
11. الحسن، خالد. **فلسطينيات (5)، أوراق سياسية**، مصدر سابق، ص152.
12. نوفل، ممدوح. **قصة اتفاق أوسلو**- الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"، مصدر سابق، ص136.
13. سعيد، ادوارد. **اوسلو2- سلام بلا أرض**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995، ص31-34.
14. عباس، محمود. **طريق أوسلو**، مصدر سابق، ص34.
15. الباقوري، عبد العال. **تراجع قوة إسرائيل قادها إلى أوسلو**، موقع الكتروني صحيفة الوقت، العدد 218، 26 أيلول 2006. www.alwaqt.com/blogprint.php?baid=1154 2007/1/17.
16. سعيد، ادوارد. **اوسلو2-سلام أرض**، مصدر سابق، ص25.
17. انظر **اتفاق إعلان المبادئ** بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذي عرف باتفاق (أوسلو) أو اتفاق (غزة-أريحا) للحكم الذاتي الفلسطيني، يوميات ووثائق الوحدة العربية (1989-1993)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1995، ص874-879.
18. صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، مصدر سابق، ص918.
19. أبو عمرو، زياد. تقرير الموقف في الأرض المحتلة، ***مجلة السياسة الفلسطينية***، ع1+2 شتاء-ربيع 1994، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ص11.
20. انظر رسالة ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين **(الاعتراف المتبادل)** 1993/9/9م.
21. الحسن، سعيد. **حول اتفاق غزة أريحا أولا**، دار الشروق، عمان، 1995، ص6.
22. الحسن، خالد. **فلسطينيات(5)، أوراق سياسية**، مصدر سابق، ص181.
23. نفس المصدر، ص170-172.
24. نوفل، ممدوح. **قصة اتفاق أوسلو**-الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"، مصدر سابق، ص 220.

25. الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مواطن، رام الله، ط1، كانون ثاني 1998، ص35.
26. السبع، عماد. **أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني**، في أزمة الحزب السياسي الفلسطيني. مؤتمر مواطن 1995/11/24، مواطن، رام الله، ط1، 1996، ص196.
27. هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق، ص49.
28. أبو عمرو، زياد. تقرير الموقف في الأرض المحتلة، ***مجلة السياسة الفلسطينية***، مصدر سابق، ص11.
29. هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق، ص 241
30. النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، **المادة التاسعة**.
31. الخالدي، رشيد. الطريق المسدود في المفاوضات الثنائية، ***مجلة السياسة الفلسطينية***، ع1+2، رام الله شتاء ربيع 1994، ص33.
32. هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق، ص 233.
33. الشقاقي، خليل. الهيمنة الأمنية الإسرائيلية والمفاوضات السياسية الراهنة، ***مجلة السياسة الفلسطينية***، ع 1+2، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، شتاء–ربيع 1994، ص43.
34. سبير، أوري، ترجمة بدر عقيلي. **المسيرة– حكاية أوسلو من الألف إلى الياء**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1998، ص119.
35. الحسن، بلال.**هل تعيد حكومة حماس الروح لمنظمة التحرير**، موقع الكتروني جريدة الشرق الأوسط، العدد9980،26 آذار 2006. www.asharqalawsat.com/leader.asp?article=354890&issue=9980&section=3 .2006/5/2
36. نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**، في ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسة الفلسطينية وآفاق العمل، مواطن، رام الله، ط1، 1999، ص41.
37. هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق، ص49.
38. نوفل، ممدوح، العرفاتية: تاريخ شعب في سيرة رجل، **موقع الكتروني**، مصدر سبق ذكره.
39. صايغ، يزيد، والشقاقي، خليل. **تقرير فريق العمل المستقل** برئاسة (ميشال روكارد). تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية – برعاية مجلس العلاقات الخارجية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية–نابلس، 1998، ص31.
40. نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**، في ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مصدر سابق، ص42.
41. القدومي، فاروق. **برنامج نقطة نظام**، قناة العربية، الأحد 2006/10/27.
42. الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص30.
43. الشقاقي، خليل. تقديم محاضر جلسات **مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني** 1994/12/8، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تحرير خليل الشقاقي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ط1، 1995، ص15.
44. صايغ، يزيد، والشقاقي، خليل. **تقرير فريق العمل المستقل**، برئاسة ميشال روكارد، مصدر سابق، ص 44.
45. هلال، جميل. **الدولة والديمقراطية**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله، 1996، ص12–15.
46. هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مصدر سابق، ص78.

47. نفس المصدر، ص205.
48. الزبيدي، باسم. **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مواطن، رام الله، 2003، ص 72.
49. بلقيز، عبدالإله، وحماد، مجدي وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة** –الحصيلة والمستقبل–، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص12
50. مقدمة القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
51. حمامي، إبراهيم. **سامحك الله يا سيد عاطف عدوان**، موقع الكتروني التجديد العربي، arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=19350 2006/12/24.
52. الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سابق، ص24.
53. بلقيز، عبدالإله، وحماد، مجدي وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة**–الحصيلة والمستقبل–، مصدر سابق، ص14.
54. النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، **المادة 14.**
55. شبيب، سميح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**، في ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مواطن، رام الله، ط1، 1999، ص56.
56. انظر **نتائج استطلاعات الرأي العام الفلسطينية رقم(21)**، جامعة النجاح الوطنية، مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسيحية 12–13 حزيران 2006.
57. استطلاع عـ48ـرب: غالبية تعتقد أن يجب تركيز الجهود على إعادة بناء م.ت.ف ووضع استراتيجية صمود ونضال،www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=46517&ar ، 2007/6/27
58. سعيد، ادوارد. **اوسلو2–سلام بلا أرض**، مصدر سابق، ص154.
59. الحوراني، عبد الله.منظمة التحرير الفلسطينية أين صارت، وكيف تعود، **موقع الكتروني** -www.al moharer.net/moh218/a-hourani218.htm 2006/11/3.
60. مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **تيسير نصر الله عضو المجلس الوطني الفلسطيني**، نابلس، الأربعاء، 2007/4/25.
61. الحوت، شفيق. **مؤتمر مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية**–نحو أسس جديدة لتمثيل الشتات، عبر الفيديو كونغرس، معهد إبراهيم أبو لغد/ جامعة بيرزيت، ومؤسسة مواطن، رام الله، 2005/1/6.
62. الأممية الرابعة. تقويم لازمة منظمة التحرير الفلسطينية، **موقع صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية**، العدد 795، 2004/4/5، .www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=16654
63. أبو شاويش، زياد. منظمة التحرير الفلسطينية...التحدي الكبير، **موقع حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي** www.ettihad-sy.net/modules.php?name=News&file=article&sid=970/ 2006/11/27.
64. انظر وثيقة إعلان القاهرة 2005.
65. رزقة، يوسف. منظمة التحرير بين الإحياء والإقصاء، **موقع الكتروني التجديد العربي**، www.alarabnews.com/alshaab/2005/02-09-2005/31.htm، 2007/5/5.
66. نوفل، أحمد. إعلان القاهرة الفلسطيني– نحو تأسيس نظام سياسي جديد، ***مجلة دراسات شرق أوسطية***، العدد 31، السنة العاشرة ربيع 2005، مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، ط1، عمان، ص33.

67. بانوراما. **الدليل التدريبي لمشروع تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني**-نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح، القدس، ط1، 2007، ص76.
68. راشد، عامر. **إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية...تفعيل أم إعادة بناء**، موقع صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 1556، 2006/5/20 www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=65261 2006/5/26.
69. تقرير الانتخابات التشريعية الثانية-25 كانون ثاني2006، والصادر عن لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، بتاريخ 2006/5/31، جدول رقم 7، **التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي**، ص145.
70. الطناني، معين. **حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية**، موقع الكتروني مركز التخطيط الفلسطيني www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_1.htm/ 2007/4/25.
71. أبراش، إبراهيم. العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس، **جريدة الحياة الجديدة**، العدد 3746، السنة العاشرة، 2006/3/25.
72. أبراش، ابراهيم. السلطة بين المرجعية المؤسسية(م.ت.ف) والمرجعية الانتخابية (حركة حماس)، **مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية 2006**، معهد دراسات التنمية- غزة،آذار 2006.
73. المركز الفلسطيني للإعلام، **حماس تستلم السلطة من فتح**، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الثانية25 كانون ثاني 2006، موقع الكتروني المركز الفلسطيني للإعلام. www.palestine-info.info/arabic/books/2006/5_2_06_1/5_2_06_1.htm
74. بلقزيز، عبدالإله، وحماد، مجدي وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة**-الحصيلة والمستقبل-مصدر سابق، ص16.

الفصل الرابع

موقف الفصائل من إصلاح منظمة التحرير

4. 1 مقدمة

ساهمت منظمة التحرير الفلسطينية في إثراء الحياة السياسية الفلسطينية، وأدخلت شكلاً من التعددية السياسية والأيديولوجية إضافة إلى الانتماء الحزبي وإن كان في مضمون النضال للتحرر، وانتقلت قيادة الأحزاب السياسية من أيدي أبناء العائلات والقيادات التقليدية أمثال الحاج أمين الحسيني وموسى العلمي وأحمد حلمي باشا والشقيري إلى الفقراء من أبناء الريف أو مخيمات اللاجئين والطلبة والمثقفين مثل ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف وغيرهم، حيث أصبح الحراك السياسي والوصول إلى مراكز قيادية في منظمة التحرير داخل التنظيمات الفلسطينية ممكنا دون حاجة لحسب أو نسب.

وأسهمت منظمة التحرير الفلسطينية في تنظيم المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال من خلال تأسيس الأطر الجماهيرية كالاتحادات الطلابية والعمالية والمهنية والنسائية.

وبعد اتفاقية (أوسلو) تولت قيادة منظمة التحرير مسؤولية المجتمع الفلسطيني في غياب معارضة منظمة ذات قاعدة شعبية تعمل ضمن الكيان السياسي الجديد؛ فقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتنظيم المجتمع الفلسطيني في الداخل في غيابها كسلطة علنية على أرض فلسطين، وتولت تنظيم الشعب الفلسطيني في الخارج كسلطة لمجتمع غائب عن أرضه في الشتات انعكس هذا في بنية وتنظيم وآليات عمل المنظمة الشمولي [1].

إن الإصلاح يقتضي استنهاض قوة المجتمع، وبناء مؤسسات سياسية ومجتمعية فاعلة، ومأسسة الحكم، وتقسيم العمل والصلاحيات، وإرساء حكم القانون والمسائلة والمحاسبة، وتبني قيم الحوار والديمقراطية والشفافية في أطر منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها.

4. 2 هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية

أقر المؤتمر الفلسطيني في القدس في الثامن والعشرين من أيار عام 1964 وبحضور ممثلين عن التجمعات الفلسطينية قيام منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني وقائدة كفاحه الوطني من اجل تحرير وطنه، واعتبرت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية – لائحة المجلس الوطني الفلسطيني– أن "الفلسطينيين جميعاً أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة"[2].

وقد صادق المؤتمر العربي الفلسطيني الأول على الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعدد بنوده 29 بنداً، وعلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير وعدد بنوده 32 بنداً، كما حدد طبيعة المؤسسات في بنية منظمة التحرير الفلسطينية وهي كما يلي:

4. 2. 1 المجلس الوطني الفلسطيني

تعود نشأة المجلس الوطني الفلسطيني إلى عام 1948 حين قام الحاج (أمين الحسيني) بالعمل على عقد مجلس وطني فلسطيني في غزة، مثّل أول سلطة تشريعية فلسطينية فقام على أرض فلسطين التي نص عليها قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947، حيث قام المجلس الوطني حين ذاك بتشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي باشا [3].

أشار النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في المادة السابعة أن "المجلس الوطني الفلسطيني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها [4].

وحول كيفية تكوين المجلس أشار النظام إلى أن الأساس في العضوية هو الانتخاب العام، لكنه بين أيضاً أنه "إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات"[5].

ويعتبر المجلس الوطني الفلسطيني أعلى سلطة في منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الجهة التي تضع السياسات العامة والخطط ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، ويتابع أداء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ويحاسبها، ويتكون المجلس من مندوبي الفصائل الفدائية الفلسطينية، وممثلي الاتحادات النقابية والطلابية والمستقلين، ونظراً لتعذر إجراء انتخابات عامة للشعب الفلسطيني فإن المجالس الوطنية الفلسطينية ومنذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية وحتى الدورة الأخيرة التي عقدت في غزة عام 1996 فإنها كانت غير منتظمة في عقد دوراتها، بسبب عدم وجود جهة مضيفة تسمح للمجلس وقيادته بحرية القرار والحركة من جهة، ومن جهة أخرى عدم سهولة تجمع الممثلين في الشتات مما أضعف من فاعلية اجتماعاته.

وقد نص النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على أن مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وأنه ينعقد دورياً مرة كل سنة بدعوة من رئيس المجلس الوطني، أو بناءً على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من ربع أعضاء المجلس، وأشار إلى أن مكان انعقاد المجلس هو القدس أو غزة أو أي مكان آخر حسب الظروف [6].

ويشكل المجلس الوطني الفلسطيني مكتب رئاسة مؤلف من رئيس المجلس ونائبين وأمين عام ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده، كما أن المجلس يؤلف من بين أعضائه اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها، أما عن انعقاد جلسات المجلس فتكون قانونية بحضور ثلثي أعضاء المجلس، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

وفي قراءة لأداء المجلس الوطني فإنه يلاحظ وبخلاف القانون الأساسي الذي ينص على عقد دورة واحدة سنوياً فقد عقد المجلس واحد وعشرين دورة أي بمعدل دورة واحدة كل سنتين، وأن تواريخ انعقاد المجلس أخذت تتباعد زمنياً مع مرور الوقت؛ فمثلاً في السنوات العشر الأولى من عمر المجلس (1964–1973) انعقد المجلس 11 دورة، وفي السنوات العشر الثانية (1974–1983) عقد المجلس خمس دورات، وفي السنوات العشر الثالثة (1984–1993) عقد

المجلس أربع دورات، ثم لم تنعقد في السنوات ال13 التالية (1993–2006) سوى دورة واحدة في قطاع غزة.

إن الملاحِظ لسير انعقاد جلسات المجلس الوطني يدرك بكل سهولة التناسب العكسي بين انعقاد المجلس الوطني وتعقيد القضايا الفلسطينية، حيث مر المجلس الوطني بمحطات عديدة كانت تقتضي عقد المجلس مثل ما أقره في المجلس الثاني عشر عام 1974 وهو ما عرف بالبرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي أقر لأول مرة أن الكفاح المسلح وسيلة رئيسية للتحرير، وليس الوسيلة الوحيدة، كما إعترف المجلس الوطني في الدورة التاسعة عشرة حين أعلن دولة فلسطين، ولأول مرة بقرارات الأمم المتحدة 242 و338، وأخيراً قرارات المجلس الوطني الحادي والعشرين الذي انعقد في غزة عام 1996 وفيه قرر حذف جميع البنود المعادية لإسرائيل من الميثاق الوطني الفلسطيني.

ويرى الباحث أن المجلس الوطني فقد دوره التشريعي والرقابي وبخاصة بعد اتفاقية أوسلو ولم يعد قادراً على الاجتماع، الامر الذي يحتم تشكيل مجلس وطني جديد يعكس عدالة التمثيل الشعبي في إطار اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد دأبت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى دعوة المجلس الوطني لتمرير قرارات سياسية كانت معدة سلفاً، مما أدى تهميش ومصادرة دور صناعة القرار الفلسطيني[7].

وحول عضوية المجلس الوطني انعقد المجلس الوطني في القدس عام 1964 بمشاركة 422 عضواً إلا أن المجلس قد أعيد تنظيمه بعد سيطرة المنظمات الفدائية على منظمة التحرير ليمثل شكلاً أكثر حيوية وفاعلية وقدرة على الاجتماع، فتم تشكيل مجلس جديد في الدورة الرابعة للمجلس الوطني عام 1968 من مائة عضو فقط غير أن السنوات اللاحقة شهدت تزايداً في أعضاء المجلس فبلغ 155 عضواً عام 1971 ثم 293 عضواً عام 1977، ثم بلغ 450 عضواً في دورة الجزائر عام 1988، وكان سبب الزيادة هو تعاظم دور الاتحادات والهيئات الفلسطينية والتي كان ينبغي تمثيلها. أما عدد أعضاء المجلس الحادي والعشرين الذي عقد في غزة في نيسان عام 1996فإنه تجاوز 700 عضواً [8].

والأعضاء الجدد الذين تم إضافتهم كانت غالبيتهم من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن العناصر الموالية لسياسية منظمة التحرير الفلسطينية – وإن تمّ ضمهم تحت بنـــد المســـتقلين أو التنظيمات الشعبية – وذلك لتسهيل اتخاذ قرارات وتوصيات تريدها منظمة التحرير.

إن تضخم المجلس من شأنه إعاقة عمله وانعقاده بشكل دوري ومنتظم، ولم يكن هنـــاك معايير واضحة ودقيقة لاختيار الأعضاء الأمر الذي يثير إشكالية التمثيل بسبب صعوبة إجـــراء انتخابات حرة ومباشرة لكافة أبناء الشعب الفلسطيني، وعدم مشاركة تيارات وتنظيمات فلسطينية وتحديداً التيارات الإسلامية في منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي معظم الدورات تركزت العضوية وعملية صناعة القرار بيد فلســـطيني الخـــارج، وبقي تمثيل الداخل رمزياً إلى حين انعقاد الدورة الحادية والعشرين عام 1996حيث تحول الثقل فيها إلى الداخل حين بلغ عدد أعضاء الداخل نحو خمسمائة عضو، وقد كتب عرفات حجـــازي عضو المجلس الوطني الفلسطيني أنه عندما انعقدت الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلســـطيني في غزة عام 1996 قال له ياسر عرفات "إن هذا المجلس الوطني هو آخر المجالس الفلسطينية، وأنه لن يعقد بعد اليوم في أي مكان" [(9)].

4. 2. 2 المجلس المركزي

وقد تم تشكيله في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني عام 1973 بحيث يكون هيئـــة وسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لسد الفراغ التشريعي بسبب تباعد المدى الزمنـــي لعقد دورات المجلس، ويتولى المجلس المركزي اتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحها عليـــه اللجنة التنفيذية [(10)]، ويترأس جلسات المجلس ويديرها رئيس المجلس الوطني، ويقدم تقريراً عـــن أعماله إلى المجلس الوطني عند انعقاده.

وقد تشكل المجلس المركزي الأول من 32 عضواً مناصفة بـــين المنظمـــات الفدائيـــة والكفاءات والاتحادات الشعبية بالإضافة إلى ستة أعضاء مراقبين، وذلك على الشكل التالي:

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأعضاء اللجنة التنفيذية العشرة، وأربعة من حركة فتح، واثنان من الصاعقة، واثنان من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واثنان من جبهة التحرير العربية، واثنان من الجبهة الديمقراطية، وتسعة من أصحاب الكفاءات.

وفي عام 1974 تم رفع أعضاء المجلس المركزي إلى 43 عضواً مضافاً إليهم 6 أعضاء مراقبين، وفي عام 1977 وصل عدد الأعضاء إلى 55 عضواً، وفي عام 1979 وصل عدد الأعضاء إلى 59 عضواً فقد أضيف عضوان لكل من جبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية [11].

وكان يفترض أن تكون اجتماعاته مرة كل شهرين، وأن يقوم بدوره الرقابي بكفاءة، إلا أن حاله لم يختلف كثيرا عن المجلس الوطني فتزايد عدد أعضائه أيضاً حيث وصل مجموع أعضائه إلى 108 أعضاء عام 1990 ثم 128 عضواً عام 2000، وبحسب اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني فقد حصل كل فصيل من الفصائل المنضوية تحت إطار منظمة التحرير على مقعدين، فيما حصلت حركة فتح على سبعة مقاعد، وكان نصيب المستقلين العدد الأكبر والبالغ 35 مقعدا، وأعضاء المجلس التشريعي والبالغة 20 مقعدا، إلا أن المجلس ظل غير قادر على اتخاذ القرارات، وبقي دوره مهمشاً لصالح دور اللجنة التنفيذية بسبب ضعف المعارضة الحقيقية داخل المجلس.

4. 2. 3 اللجنة التنفيذية

تقوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدور السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية، وهي أعلى سلطة تنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، أما في المجالس الوطنية الثلاث الأولى فكان النظام يقتضي أن يقوم المجلس بانتخاب رئيس اللجنة التنفيذية، ثم يقوم رئيس اللجنة التنفيذية باختيار باقي أعضاء اللجنة، لكن بعد المؤتمر الرابع للمجلس الوطني أصبح النظام يقتضي أن ينتخب المجلس الوطني اللجنة التنفيذية، وتقوم هي باختيار الرئيس من بين أعضائها.

وقد تم تحديد أعضاء اللجنة بأربعة عشر عضواً بمن فيهم الرئيس، (سبعة من الفصائل وسبعة من المستقلين) لكن العدد زاد في المجالس الأخيرة إلى 18 عضواً، وهي في حالة انعقاد دائم وتقوم بدور أساسي في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، وأعضاؤها متفرغون للعمل فيها، وتقوم بتنفيذ السياسات والبرامج والمخططات التي يوافق عليها المجلس الوطني الفلسطيني [12]

إن عملية إصلاح وتصويب وضع اللجنة التنفيذية يتطلب العودة إلى النظام الأساسي للمنظمة لاستكمال عضويتها لتكون قادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية الإصلاح، فالمادة 14 (معدلة) من النظام الأساسي تنص على ما يلي:[13].

"إذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:

- إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث، يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.
- إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يدعى خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما.
- في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي يتم ملء الشواغر لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس، وذلك في مجلس مشترك يتم لهذا الغرض، ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين.

وفي الظروف الحالية فإن أكثر من ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية يعتبر شاغراً بالاستشهاد أو الاعتقال أو تجميد العضوية أو التغيب، مثل ياسر عرفات وفيصل الحسيني وياسر عمرو قد توفوا وعبدالرحيم ملوح معتقل فيما أسعد عبدالرحمن مستقيل وفاروق القدومي لا يحضر الجلسات في الداخل وهذا يتطلب – كما جاء في النظام – الدعوة الفورية للمجلس الوطني لاجتماع غير عادي لملء هذه الشواغر.

وبسبب صعوبة دعوة المجلس الوطني الحالي فإنه بالإمكان الاعتماد على النص الـوارد في الفقرة (ج) من المادة الرابعة عشرة لمعالجة النقص في اللجنة التنفيذية، واعتبـار المجلـس المركزي هو الإطار الذي يجمع الجهات التي نصت عليها الفقرة (ج) لأنه يضمها بالفعل، وكما يمكن دعوة التيارات الإسلامية للنقاش والمشاركة والخروج بجسم تمثيلي ولو مؤقتاً لحين إجراء الانتخابات.

إلا أن الأمر اختلف بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أصـبح رئـيس اللجنـة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هو نفسه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وشغل أعضـاء من اللجنة التنفيذية وزارات في السلطة الوطنية وبالتالي أصبحوا غير متفرغين للعمل في اللجنة التنفيذية التي تمثل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، والإشراف على تشكيلات المنظمة، وإصدار اللوائح والتعليمات، وتنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانياتها، وتنسيق العمل ما بين المنظمة ومختلف الاتحادات والمؤسسات العربية والدولية.

فعلى العكس من ذلك انهمكت اللجنة التنفيذية بعد استقرارها في الداخل بمجريات الحياة اليومية للشعب الفلسطيني بالداخل، وتعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها بحضـور ثلثـي أعضـائها وقرارتها تتخذ بالأغلبية وتستمر صلاحية اللجنة التنفيذية في ممارسة أعمالها ما دامت تحظـى بثقة المجلس الوطني حيث تقدم استقالتها في أول اجتماع لدورة المجلس الوطني، وتعتبر اللجنـة التنفيذية السلطة الفعلية في المنظمة، إذ تأخذ القرارات عادة ثم تعـود للمجلـس المركـزي أو الوطني.

وقد أنشأت المنظمة حين تأسيسها الدوائر التالية [14]:

أ. الدائرة التحريرية.

ب. دائرة الشؤون السياسية والإعلامية

ج. دائرة الصندوق القومي الفلسطيني

د. دائرة الشؤون العامة والتوجيه القومي.

4. 2. 4 جيش التحرير الفلسطيني

عمل الشقيري على تأسيس وحدات عسكرية فلسطينية في الدول العربية المحيطة حيث كان يرى أن لا قيمة لمنظمة التحرير الفلسطينية من دون وجود قوة عسكرية لها؛ لأن هدف المنظمة هو تحرير فلسطين، وبالتالي لا بد من وجود أداة لتحقيق هذا الهدف، وعند تأسيسه "لجيش التحرير الفلسطيني " منحه 90% من ميزانية المنظمة [15].

وفُتحت المعسكرات في غزة وسوريا والعراق لتدريب الفلسطينيين على السلاح، وأطلق على قوات جيش التحرير العاملة في سوريا اسم "قوات حطين" وعلى القوات الموجودة في العراق "قوات القادسية" وعلى القوات الموجودة في قطاع غزة "عين جالوت"أما العاملة في الأردن فقد أطلق عليها "قوات اليرموك" ومع نهاية عام 1965 أصبح جيش التحرير حقيقة واقعة، وأرسلت الدورات التدريبية إلى كل من الصين والاتحاد السوفيتي سابقاً ودول أخرى.

وخاض جيش التحرير الفلسطيني إلى جانب القوات العربية الحروب عام 1967 وعام 1968 وعام 1973، وقد أدى جيش التحرير الفلسطيني دوراً كبيراً ضد الهجمة العسكرية الإسرائيلية وتزايدت أعداد قواته؛ فخلال السنة الأولى من تشكيله بلغ عدد أعضائه بين 4000-5000 رجل وقد توسع تدريجياً حتى بلغ 12000 عشية حرب 1967، وبعد الحرب وخسارة التجمعات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية انخفضت قواته إلى 5500 رجل، إلا أنه ظل يستقطب المتطوعين من الأراضي المحتلة، وطبق التجنيد الإلزامي على الفلسطينيين في سوريا وأخذ يتزايد حتى استقر بعد العام 1982 بين 8000-9000 رجل [16].

ودخلت طلائع هذه القوات وقوامها 150 رجلا بقيادة اللواء نصر يوسف إيذانا بإقامة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وأريحا بعد توقيع اتفاق القاهرة (غزة-أريحا أولا) بين المنظمة وإسرائيل وأُلحق معظمهم بالأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتحددت مهامهم في حفظ الأمن الداخلي للفلسطينيين.

4. 3 دوائر منظمة التحرير الفلسطينية

1- الدائرة السياسية

وهي الدائرة المعنية بإدارة النشاطات السياسية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية على كافة الصعد سواء الدول أو الأحزاب أو المنظمات العربية والأجنبية، وهي المسؤولة كذلك عن نشاطات المنظمة في هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة.

ومن أبرز مهماتها الإشراف على مكاتب المنظمة في البلدان العربية والأجنبية، وعقد الاتفاقيات التي تنظم علاقة المنظمة مع مختلف دول العالم ورعاية مصالح الشعب الفلسطيني في كل الدول، والإشراف على علاقة المنظمة بجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية ودول عدم الانحياز.

2- الدائرة العسكرية

وتهتم بقضايا جيش التحرير الفلسطيني من ناحية التدريب والتعبئة والتسليح والتمويل، ورعاية أسر شهداء جيش التحرير الفلسطيني بالتعاون مع الصندوق القومي.

3- دائرة الصندوق القومي الفلسطيني

وهي الدائرة المكلفة بتسلّم موارد منظمة التحرير الفلسطينية وتنميتها – والإشراف على عملية الجباية وتمويل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والإنفاق عليها، ومراقبة صرف الأموال والمساعدات التي تقررها اللجنة التنفيذية.

4- دائرة شؤون الوطن المحتل

وتعنى بقضايا الأرض المحتلة وشؤونها وهي مكلفة بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والنضالية، وتقوم بإعداد وتنفيذ الخطط المتعلقة بصمود الشعب الفلسطيني

في داخل الوطن ومساندة نضاله، ومن مهامها أيضاً وضع برامج تنموية للأراضي المحتلة، وفضح الممارسات الإسرائيلية أمام الجهات العربية والدولية.

5- دائرة التربية والتعليم العالي

وهي الدائرة المكلفة بمتابعة قضايا التعليم وبرامجه، وتقوم باختيار الطلاب الفلسطينيين الذين يوفدون للدراسة في الخارج بمنح دارسيه.

كما تعنى بافتتاح ومتابعة العام الدراسي في مدارس وكالة الغوث، والتنسيق مع المجلس الأعلى للتدريب والثقافة والعلوم وتهتم بقضايا التعليم الجامعي لأبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها.

وتهتم بقضايا الطفل الفلسطيني والمناهج الوطنية ودعم وتطوير مؤسسات التأهيل المهني.

6- دائرة العلاقات القومية

وقد تأسست هذه الدائرة عام 1977 عقب الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتقوم بتنظيم العلاقات مع المنظمات والأحزاب العربية والقومية والعلاقات بالمنظمات العالمية غير الرسمية، وتعمل على نسج علاقات الصداقة مع جمعيات الصداقة العالمية الأخرى ومنظمات السلام والتضامن العالمية.

7- دائرة الإعلام والثقافة

وهي المكلفة بالإشراف على النشاطات الإعلامية والثقافية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والمشاركة في مختلف النشاطات والمؤتمرات الإعلامية والثقافية العربية والدولية، وتنظيم المعارض الفنية وتصدر الكراسات الخاصة بالقضية الفلسطينية والاهتمام بالإعلام الفلسطيني.

8- دائرة التنظيم الشعبي.

وهي التي تهتم بالإشراف على نشاطات وانتخابات الاتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية والمشاركة في مؤتمراتها العامة وهذه الاتحادات هي:

1. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
2. الاتحاد العام لطلبة فلسطين.
3. اتحاد الشبيبة.
4. الاتحاد العام للصحفيين والكتاب الفلسطينيين.
5. الاتحاد العام للمعلمين.
6. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
7. المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
8. الحركة الكشفية الفلسطينية.
9. الاتحادات الرياضية.

وتقوم هذه الاتحادات بتمثيل المنظمة في المؤتمرات التي تعقدها المنظمات الدولية، وإرسال الوفود والمندوبين إلى المؤتمرات العربية والدولية المماثلة للاتحادات الشعبية، وإشراك التنظيمات الشعبية في لجان الأرض المحتلة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

9- دائرة الشؤون الاجتماعية

وهذه الدائرة تهتم بالخدمات الاجتماعية الواجب تقديمها لجماهير الشعب العربي الفلسطيني في جميع أماكن تجمعاته، وتقوم بالإشراف على جمعية رعاية أسر شهداء الثورة

الفلسطينية وتخصيص الاعتمادات المالية لهم. ودعم المشاريع التي تعنى بالشؤون الاجتماعية للمرأة الفلسطينية.

10- دائرة الشؤون الإدارية

وتعنى بالشؤون الإدارية المتعلقة بالعاملين داخل مؤسسات المنظمة ورعاية شؤونهم.

11- دائرة شؤون المفاوضات

وقد أنشئت هذه الدائرة في عام 1994 بتونس أي بعد توقيع اتفاق (أوسلو) كجهاز دائم للمفاوض الفلسطيني وأول من ترأسها محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن مهامها توفير الأبحاث والدراسات والإحصائيات التي تخدم المفاوض الفلسطيني، وكذلك إدارة عملية المفاوضات، وتشكيل اللجان التفاوضية لكونها جهة التنسيق بين مختلف اللجان والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة للوصول إلى أداء تفاوضي متطور.

12- دائرة شؤون اللاجئين

وتهدف إلى تطوير الوعي بقضية اللاجئين محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً والدفاع عنها وفق قرارات المجالس الوطنية والمركزية الفلسطينية والمتمثلة في تبني القرار (194) باعتباره قرار الحد الأدنى للموقفين الشعبي والرسمي الفلسطيني.

ومن مهامها أيضاً إعادة صياغة وتحديد وضبط علاقات الدائرة وبالتالي نشاطاتها ومسؤولياتها مع نشاطات ومسؤوليات الأطراف ذات العلاقة بقضية اللاجئين مثل (الأنوروا) والدول المضيفة والدول المانحة (للأنوروا) ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية.

4. 4 فصائل منظمة التحرير الفلسطينية

1. حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" تأسست عام 1962 وأعلنت انطلاقتها في 1965/1/1 وتتبنى الخط الوطني العلماني. وقام بتأسيسها ياسر عرفات، وصلاح خلف، وخليل الوزير، وآخرون.

2. جبهة التحرير الفلسطينية، تأسست في عام 1977 بعد انشقاق أبو العباس وطلعت يعقوب عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وتتبنى الخط الوطني العلماني.

3. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتأسست بتاريخ 1967/12/11 وتتبنى الخط الوطني الديمقراطي اليساري وقام بتأسيسها جورج جيش، وأبو علي مصطفى، وتيسير قبعة.

4. جبهة التحرير العربية وتأسست بتاريخ 1968/1/30 وخطها السياسي قومي وحدوي.

5. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وتأسست في 1969/2/22 وتتبنى الخط الديمقراطي الثوري وقام بتأسيسها نايف حواتمة، وعبد الكريم حمد، وعمر القاسم.

6. الجبهة العربية الفلسطينية وتأسست بتاريخ 1969/4/6 وتتبنى الخط القومي الديمقراطي. وقام بتأسيسها جميل شحادة، وسليم البرويني وآخرون.

7. جبهة النضال الشعبي وتأسست بتاريخ 1967/7/15 وتتبنى الخط الوطني، وقام بتأسيسها رائد خالد، والدكتور صبحي سعد الدين غوشة وآخرون.

8. منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية "قوات الصاعقة" وتأسست في 1967/4/8 وتتبنى الخط القومي الاشتراكي الوحدوي. وقام بتأسيسه ضافي إجميعان (أبو موسى) الأمين القطري للتنظيم الفلسطيني الموحد.

9. حركة الجهاد الإسلامي "كتائب الأقصى" وتأسست في 1980/1/1 وتتبنى الخط الإسلامي الوطني. وقام بتأسيسها فايز الأسود، وعامر الخطيب.

10. حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" وتأسس بتاريخ 1990/3/3 بعد انشقاقه عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ويتبنى الخط الديمقراطي الاشتراكي العلماني وأسسه ياسر عبد ربه، وعصام عبد اللطيف، وصالح رأفت وآخرون.

11. حزب الشعب الفلسطيني، وحل محل الحزب الشيوعي الفلسطيني التي تعود جذوره إلى عشرينيات القرن الماضي وأعيد تأسيسه في 1982/2/10. ويتبنى الخط العلماني الاشتراكي وقام بتأسيسه صدقي الدجاني، وتوفيق زياد، وبشير البرغوثي وآخرون.

4. 5 فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والإصلاح

مضى على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من أربعين عاماً، وخلال هذه الفترة طرأت تطورات كثيرة وجوهرية على القضية الفلسطينية سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية الأمر الذي يجعل إصلاح هياكل المنظمة، وتحديد منطلقاتها وأهدافها عملية بالغة الأهمية.

وعلى الرغم من اختلاف الاجتهادات حول تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية إلا أن هناك إجماعاً عاماً على إعادة الاعتبار والهيبة لهذه المؤسسة، وتجلى ذلك في اتفاق القاهرة عام 2005.

وجاءت اتفاقية أوسلو عام 1993 والتي لم تحظ بإجماع فلسطيني بانقسامٍ آخر داخل منظمة التحرير الفلسطينية، حيث إن معظم قيادات منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن تعلم بمجريات الاتفاق السري واعتبر المعارضون أن الاتفاق يتناقض مع الثوابت الوطنية، وقد لخص الكاتب العربي السيد ياسين الأفكار التي أطلقها المعارضون بأن "الاتفاق يمثل خيانة تاريخية للشعب الفلسطيني والأمة العربية؛ لأنه يمثل تخلياً واضحاً عن الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، ويصل الجموح ببعض هذه الآراء إلى نفي الصفة التمثيلية عن ياسر عرفات باعتباره رئيس دولة فلسطين على أساس أن من وقع سراً هي مجموعة قليلة العدد لا يمكن أن تمثل منظمة التحرير الفلسطينية" [17].

ومنذ ذلك التاريخ تجمدّت آليات المنظمة وتخشبت ولـم تتطـور، كمـا أدت اتفاقيـات (أوسلو) إلى تغيير جوهري في التحالفات السياسية بين الفصائل فالبعض كما ذكرنا كان يعلـق عضويته احتجاجاً، والبعض الآخر قدم استقالته لكن ذلك كله لم يمس بشرعيتها من قبـل كافـة الأطراف.

4. 5. 1 حركة فتح والإصلاح

تدرك حركة فتح وهي كبرى فصائل منظمة التحريـر الفلسـطينية أهميـة الشـرعية الفلسطينية باعتبارها رافعة تاريخية للقضية الفلسطينية، وإطارا موحداً وجامعاً لكل أنواع الطيف السياسي دون استثناء، كما وتحرص حركة فتح على تفعيل منظمة التحريـر الفلسـطينية عبـر مشاركة كل القوى الفلسطينية، وتحديداً حركتي حماس والجهاد الإسلامي عبـر إعـادة تشـكيل المجلس الوطني الفلسطيني كما جاء في حوار القاهرة.

وترى حركة فتح أنه يجب المحافظة على إنجازات منظمة التحرير الفلسـطينية وهـي المعترف بها عربياً ودولياً، وأن أي تشكيل يحمل أي اسم آخر فيه مقامرة بهذه المكاسب ومـن الصعب انتزاع الشرعية العربية والدولية وعضوية الأمم المتحدة أو حتى ادعاء النطـق باسـم الشعب الفلسطيني، والقدرة على تمثيله في الداخل والخارج من قبل أي جسم آخر[18].

وفي مقابلة خاصة أجراها الباحث مع السيد تيسير نصر الله عضو المجلـس الـوطني الفلسطيني رأى أن المطلوب تفعيل وتطوير بنية منظمة التحرير لتتلاءم مع المستجدات الجديدة، أما تشكيل إطار جديد فهذا غير وارد؛ لأنه لا يجوز إلغاء تاريخ مسيرة اسـتمرت أكثـر مـن أربعين عام [19].

إن تشكيل مجلس وطني جديد سيضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية لتجمعات الشعب الفلسطيني في كل مكان، وتشـمل كافـة القطاعـات والاتحـادات والمنظمات الشعبية والمؤسسات والفعاليات على أساس التمثيل النسبي الكامـل والحفـاظ علـى

منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً حيوياً عريقاً وائتلافاً وطنياً شاملاً للفلسطينيين في الوطن والمنافي ومرجعية سياسية عليا من خلال الحوار الشامل داخل البيت الفلسطيني [20].

وتتطلع حركة فتح إلى تشكيل مجلس وطني جديد يتألف من (300) عضو 150 من الداخل وهم أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين مع إضافة 18 آخرين و150 عضواً من الخارج، وهذه خطوة من شأنها ضمان تمثيل واقعي لجميع أطياف الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج[21].

إن حركة فتح متمسكة ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وهو إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار رقم 194، ومبادرة السلام الفلسطينية عام 1988 ومبادرة السلام العربية.

وتميز حركة فتح بين مقتضيات العمل السياسي ومقتضيات الفهم التاريخي والإيماني حول مفهوم الوطن، فالدولة عمل سياسي والوطن عمل تاريخي.

وبهذا الخصوص فإن حركة فتح ترى أن الوحدة الوطنية هي عنصر القوة الرئيسي في مواجهة التحديات، وبالتالي فإن تنشيط الحوار وتوسيع مساحة التوافق السياسي والمشاركة في صنع القرار له أثره الفعال، وفي مقابلة خاصة أجراها الباحث مع يوسف حرب القيادي البارز في حركة فتح اعتبر أن هناك حاجة ماسة لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية للمحافظة على الهوية الوطنية وعلى كافة الأصعدة، ذلك أن الفصائل والقوى الفلسطينية لم تتمكن من إبراز هويتها إلا من خلال منظمة التحرير، وبيّن أن السلطة الوطنية الفلسطينية كان لها الدور الأكبر في إضعاف منظمة التحرير نتيجة التداخل والتشابك في الصلاحيات، كما أن العالم الخارجي لم يكن معنيا باستمرار منظمة التحرير الفلسطينية على اعتبار أن الفلسطينيين حصلوا على السلطة، وأن المفاوضات ستكفل لهم حقوقهم[22].

وحول إصلاح البرنامج رأى حرب أن وثيقة الوفاق الوطني وإن اعتورها بعض النواقص في الصياغات والألفاظ إلا أنها تبقى جزءاً من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية،

وتصلح لتكون قاسما مشتركا، أما فيما يخص الإصلاح الهيكلي فقد بيّن أن المسالة ليست بالأمر السهل وهي من أكثر الأمور تعقيدا بسبب أن حركة حماس بالأصل ترفض المشاركة السياسية، وأن كل الدعوات والحوارات السابقة لم تفلح في إقناع حماس لدخول منظمة التحرير.

وحول إجراء الانتخابات في الشتات أكد أن هناك صعوبات جمة ربما تعترض العملية الانتخابية أبرزها عزوف الفلسطينيين من حملة الجنسيات الأخرى عن المشاركة في الانتخابات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تساءل عمن يستطيع ضمان نزاهة الانتخابات في الخارج مع العلم أن القوى الدولية والإقليمية لن تكون عاملاً مساعداً في أية عملية تؤدي إلى إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

وخلص إلى القول: إن التوافق يبقى هو الخيار الأفضل وهو الذي يحافظ على مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية منذ أكثر من أربعة عقود، وأن إجراء الانتخابات في الداخل في الوقت الحاضر يمكن أن تكون مؤشرا للتوافق في الخارج، والتوافق يجب أن يحكمه البرنامج السياسي للمنظمة لا غطرسة وفرض أي برنامج حزبي آخر.

وهذا التصور ينسجم مع ما جاء في النقطة الثانية في وثيقة الوفاق الوطني التي وقعها قادة فصائل المقاومة الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي في 2006/5/14 والتي جاء فيها "الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار عام 2005 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية، ولتكريس حقيقة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي، وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في مختلف الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية، وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام 2006 بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية وتجمعات شعبنا في كل مكان وكافة القطاعات

والمؤسسات والفعاليات والشخصيات على أساس نسبي في التمثيل والحضور والفاعلية النضالية والسياسية والاجتماعية والجماهيرية والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً وطنياً جامعاً للفلسطينيين في الوطن والمنافي، ومرجعية سياسية عليا" [23].

وهذا ما يضع علامات استفهام كبرى وفي مقدمتها جدية بعض القوى والفصائل الفلسطينية في التعاطي مع مهمة تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كأولوية، فرؤية حركة فتح تبدو أكثر قرباً من الرؤية العربية والدولية، فالدور المصري مثلاً، الذي يقوم بإدارة هذا الملف يرى أن تفعيل المنظمة يجب أن يتم وفقاً للهيكلية القائمة وبشرط البقاء تحت السقف السياسي للاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل، واحترام ما ترتب عليها من التزامات [24]، وقد أكد هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أن أمريكا وإسرائيل لا تريدان إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي تمكينها من أخذها دورها كمؤسسة جامعة[25].

وفي المقابل ترى غالبية القوى والفصائل الفلسطينية أن إصلاح مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية يشكل المدخل الحقيقي للتحرر من قيود (أوسلو) ومظالمه.

وهناك من يرى أن تردد حركة فتح في إصلاح وتفعيل منظمة التحرير بدا واضحاً في أعقاب الهزيمة التي لحقت بها في الانتخابات التشريعية الثانية (كانون ثاني/2006) مما أثر على سياسات الحركة، وهي لا تستطيع تحمل أعباء مغامرة أخرى غير محسوبة، حيث أن نظرة الشتات حول إصلاح منظمة التحرير تختلف عن نظرة الداخل، فتغييب مؤسسات منظمة التحرير على مدار عقدين من الزمن في الخارج أضعف إلى حد بعيد نفوذ حركة فتح وخاصة بعد انتقال الثقل إلى الداخل.

وهنا يرى الباحث أن القضية المركزية للفلسطينيين في الشتات هي حق العودة والتي أصبحت مدار جدل ومبادرات من هنا وهناك.

ومن الجدير ذكره انه عندما نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة محتلتين، وكان الهدف من إنشاء المنظمة هو تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948، والمنظمة تعني للشتات ضمان حق العودة، وأن مسار المفاوضات وتلاعب إسرائيل بالاتفاقات لم تدفع الشعب الفلسطيني وتحديداً من هم في الشتات إلى اعتماد السلطة الوطنية كبديل أو كوريث كامل للمنظمة قادر على قيادة المرحلة[26].

تدرك حركة فتح أن إصلاح المنظمة مهمة وطنية ضرورية وملحة، كما هي حاجة تنظيمية داخلية، وأن مسألة إصلاح المنظمة تنطوي على كثير من الملفات الشائكة التي يصعب معالجتها دون توافر إرادة جماعية، ويتصدر هذه الملفات البرنامج السياسي، و الميثاق الوطني، وملف تمثيل الفصائل في مؤسسات المنظمة [27].

وفي مقابلة خاصة أجراها الباحث مع غسان الشكعة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أكد أن المجلس الوطني الجديد المفترض تشكيله بالانتخاب يتطلب وجود قانون يحكم انتخابات المجلس الوطني، وبالتالي سيكون المجلس سيد نفسه وصاحب القرار بخطوات الإصلاح التالية وعلى كافة الصعد، إلا أنه لم يخف الصعوبات التي تعترض عملية الانتخابات حيث أن هناك دولاً ستتحفظ على إجراء الانتخابات على أراضيها، ولكنه يرى ضرورة تشكيل مجلس وطني جديد سواء بالانتخاب أو بالتوافق[28].

ويرى الباحث أنه – في حال تم التوافق على تشكيل المجلس الوطني من قبل جميع الفصائل والقوى– سيتم تكريس نظام المحاصصة من جديد، واقتسام السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير.

أما حسام خضر عضو المجلس التشريعي السابق عن حركة فتح فإنه يرى أن لا دور للمنظمة الآن وأصبحت بند صرف شبه مشلول على موازنة السلطة، وأرجع سبب تراجع دور المنظمة إلى العقلية القيادية القمعية والتي اسماها ب (أصحاب تيار اوسلو الاقتصادي) التي خشيت المؤسسة والقانون والديمقراطية أكثر مما خشيت الأعداء المحتلين.

وبالتالي هم المسئولين عن ضرب وتدمير كل من فتح ومنظمة التحرير وإضعاف أدوارها وتذويب الشخصية الاعتبارية لكل منهما [29].

ومن المفارقات أن الذين همشوا دور منظمة التحرير منذ اتفاق (أوسلو) لصالح السلطة الوطنية، هم أنفسهم الذين يتكلمون عن إحياء منظمة التحرر الفلسطينية ويستحضرون دورها من باب مناكفة الحكومة الفلسطينية المنتخبة وفقاً "لنظرية الإفشال" كما اسماها عزمي بشارة، أي إفشال الحكومة الحمساوية بالاعتماد على منظمة التحرير [30].

إن فكرة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لقيت اهتماماً واسعاً من كافة الفصائل والقوى الفلسطينية وترى حركة فتح أن باب منظمة التحرير الفلسطينية كان مفتوحاً دائماً أمام جميع القوى الفلسطينية وتحديداً الإسلامية منها وشهدت البلدان العربية محطات حوار كان أهمها في جدة والخرطوم واليمن والقاهرة وتونس وغيرها، وترى أن الغاية من الإصلاح هو تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وليس الانقلاب عليها، وأن الإصلاح ينطوي على التحديث ورفع الأداء ومعالجة مواطن الضعف وتعزيز مواطن القوة، وليس تدمير الهياكل القائمة لإعادة بنائها من جديد.

وتؤمن حركة فتح بأن عملية الإصلاح يجب ألا تؤدي إلى عزل أي من الفصائل التي ساهمت في عملية تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وصاحبت تطورها ولعبت أدواراً مهمة في داخلها، ولهذا فقد أُقيمت حوارات في دمشق مع بعض الفصائل التي شهدت في السابق انشقاقات داخلية لتصويب أمورها الداخلية للمشاركة في قاطرة الإصلاح.

والإصلاح كما تراه حركة فتح وعبر عنه السيد أحمد قريع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مفوض التعبئة والتنظيم يعني الشراكة السياسية الكاملة وليس اقتسام منظمة التحرير الفلسطينية وتوزيع المناصب الوظيفية على أساس التمثيل النسبي أو غير ذلك من صيغ المحاصصة، بل الشراكة التي تعني التمثيل المتوازن داخل الهيكل السياسي للمنظمة من مجلس وطني ومجلس مركزي ولجنة تنفيذية وغير ذلك من الدوائر القائمة [31].

إن الانتخابات هي خطوة إستراتيجية وهامة فيما يتعلق بتشكيل المجلس الوطني الجديد، وحول آلية الانتخابات فإن الفلسطينيين في الداخل يحترمون حساسيات وجود الفلسطينيين في كثير من الدول العربية، وأن أي حل لهذه الإشكالية يجب أن تحترم سيادة هذه الدول وبما يتيح للفلسطينيين إيجاد أقرب صيغة تمثيلية واقعية لتمثيل فلسطيني الشتات، لكن حركة فتح تعارض الرأي الداعي إلى أساس اعتماد عددي على ما نتج في الانتخابات التشريعية الثانية في الداخل، وتعتبرها أداة قياس ناقصة بسبب وجود تنظيمات في الخارج ليس لها تمثيل حقيقي في الداخل، ولم تشارك في الانتخابات التشريعية الثانية[32].

إن عملية الإصلاح السياسي أو التوافق السياسي ينبغي أن يسبق أي عملية تفعيل أو تطوير لمنظمة التحرير، وهنا يرى الباحث أن وثيقة الوفاق الوطني شكلت قاسماً مشتركاً من ناحية البرنامج السياسي والداعية إلى "أن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى من أجل تحرير أرضه وإنجاز حقه في العودة والحرية والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وضمان حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين مستندين في ذلك إلى حق الشعب الفلسطيني التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية" [33].

تتفق جميع الفصائل والقوى على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي من أهم المنجزات التي حققها الشعب الفلسطيني في سبيل الحفاظ على هويته ووحدته، وعليه فإن مشاركة الجميع في حوار القاهرة آذار 2005 كان دليلاً على التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة إصلاحها، وتفعيل دورها كإطار جامع للفلسطينيين.

تختلف رؤى الإصلاح بين الفصائل والقوى وتحديداً بين حركتي فتح وحماس، أما الفصائل اليسارية تكاد تجمع على رؤية موحدة في نظرتها للإصلاح والتفعيل، ويمكن عرضها كما يلي:

4. 5. 2 رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

صدر البيان التأسيسي الأول للجبهة الشعبية بتاريخ 1967/12/11، لكن مسيرة هذا التشكيل تعثرت نتيجة خلافات سياسية في وجهات النظر، فانشقت جبهة التحرير الفلسطينية في تشرين الأول عام 1968 وشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، ومنذ ذلك التاريخ بدأ العمل لتحويل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى حزب ماركسي – لينيني ولكن عملية التحويل واجهت مشكلات وخلافات داخلية مما أدى إلى انشقاق الجبهة الديمقراطية بزعامة نايف حواتمة عن الجبهة الشعبية [34].

لعبت الجبهة الشعبية دوراً بارزاً خلال الأزمة التي عصفت بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1983، وعملت على تجاوز الأزمة، وربطت الجبهة جدلياً بين الوحدة والإصلاح في منظمة التحرير الفلسطينية، وطالما انتقدت مواقف القيادة اليمينية المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية، وكان للجبهة الشعبية الدور البارز في إعادة اللحمة لصفوف منظمة التحرير الفلسطينية إبان انعقاد الدورة التوحيدية للمجلس الوطني في الجزائر عام 1988. وترى الجبهة الشعبية وعلى لسان مؤسسها وأمينها العام السابق الدكتور جورج حبش "أن مهمة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سليمة وتقويم دورها وتصويب توجهاتها هي المهمة الأساسية لمجابهة التحديات والمخاطر الجدية التي ما زالت تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية جراء اتفاق اوسلو وتداعياته وتطبيقاته" [35].

أما الأمين العام السابق للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى – والذي اغتالته القوات الإسرائيلية في آب عام 2002 – فوصف مؤسسات منظمة التحرير بقوله "أظن أن الجميع يعرف أن لا وجود حقيقي لمؤسسة فلسطينية، لا المجلس الوطني موجود كمؤسسة حسب النظام الأساسي الذي لا يعرف أحد حدود عضويته حسب الدورة الأخيرة، ولا المجلس المركزي له حضور منذ سنوات، ولا اللجنة التنفيذية المندغمة في السلطة لها كيانها ولا تذكر إلا عند حاجة الداعي لها" [36].

ودعا إلى فصل منظمة التحرير الفلسطينية عن السلطة ومؤسساتها باعتباره المدخل الصحيح نحو المعالجة الشاملة، وان السلطة هي من يمتلك زمام الأمور ويتطلب منها العمل على إعادة الاعتبار للوحدة الفلسطينية والبرنامج الوطني وبناء علاقات ديمقراطية مؤسساتية.

وترى الجبهة الشعبية أن منظمة التحرير هي التعبير المادي والمعنوي عن المصالح العليا للشعب الفلسطيني وليست مجرد إطار لوحدة قوى سياسية، وتحمّل الجبهة الشعبية حركة فتح باعتبارها القوة الرئيسية المهيمنة مسؤولية تجريد منظمة التحرير الفلسطينية من مضمونها، وتهميش مؤسساتها، وتحويلها إلى إطار يوفر الشرعية لخياراتها وبرنامجها الخاص، ومحاولاتها لترسيخ الاندماج بدلاً من التنوع من خلال الشد باتجاه البقاء والاستمرار في المنظمة وفق نظام (الكوتا) والزبائنية.

إن الجبهة الشعبية التي أعلنت انسحابها من الأطر القيادية التنفيذية للمنظمة احتجاجاً على اتفاق (أوسلو) وشاركت في تشكيل (جبهة الرفض الثانية) إلا أنها ظلت تنادي بضرورة المحافظة على صيغة منظمة التحرير الفلسطينية وصفتها التمثيلية، فهي تؤكد أن إصلاح منظمة التحرير يتطلب تجديد بنية المنظمة أي تحويل النظام القديم إلى نظام جديد وليس خلق مؤسسة جديدة أو بناء بديل عن القائم، وإن كان هناك صراعٌ بين القوى السياسية فلا يجب أن يصل ذلك إلى حدود المساس بالمنظمة كوجود قانوني وإطار مؤسساتي، والصراع يكون من داخلها لإعادة بنائها لأن المنظمة في النهاية ليست ملكاً لفرد أو تنظيم معين بل هي ملك الشعب الفلسطيني[37].

وفي مقابلة خاصة أجراها الباحث مع خالدة جرار عضو المجلس التشريعي عن قائمة الشهيد أبو علي مصطفى وعضو المجلس الوطني رأت أن إصلاح منظمة التحرير مرتبط بتحقيق أهدافها بعودة اللاجئين وتقرير المصير، وأكدت أن وثيقة الوفاق الوطني لا تحل مشكلة برنامج المنظمة، وإنما تصلح لتكون حد أدنى، وربطت بين ضعف حركة فتح وترهل مؤسساتها، وبين تآكل بنية منظمة التحرير الفلسطينية وتراجع دورها.

ورأت أن المدخل الحقيقي للإصلاح يكمن في إجراء انتخابات عامة على قاعدة التمثيل النسبي باعتباره نظام يضمن التعددية الحقيقية ويتيح للأحزاب إمكانية التعبير بشكل ديمقراطي ودون تفرد، ورجحت إمكانية إجراء انتخابات في كافة التجمعات الفلسطينية في الشتات ما عدا الأردن بسبب أن الفلسطينيين هناك يعتبرون مواطنين أردنيين ويشاركون في الانتخابات البلدية والبرلمانية الأردنية.

كما تطرقت جرار إلى أهمية الشرعية الشعبية في موضوعة الإصلاح، وطالبت الفصائل الفلسطينية بتجديد مؤتمراتها وضخ دماء جديدة لمواكبة التغيرات والمستجدات على الساحة الفلسطينية [38].

ويرى الباحث أن تجديد بنية المؤسسات القاعدية، وعقد المؤتمرات لكافة الاتحادات الشعبية والجماهيرية، وبعث الحياة الديمقراطية في كافة المؤسسات والأطر والقوى الفلسطينية وتمكين الشخصيات الوطنية المستقلة من أخذ دورها الحقيقي، يشكّل مدخلاً حقيقياً لموضوعة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

فمن غير المعقول البدء بعملية الإصلاح ومعظم فصائل منظمة التحرير لا تعقد مؤتمراتها ولا تعمل على تجديد قياداتها وضخ دماء جديدة، ذلك أن الشارع الفلسطيني يتطلع إلى توسيع القاعدة الشعبية لأطر وتنظيمات وأحزاب سياسية أكثر ديمقراطية وأقل بيروقراطية وديكتاتورية

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي التي شاركت الفصائل والقوى في حوار القاهرة في آذار عام 2005 تؤكد على ضرورة تنفيذ ما جاء في إعلان القاهرة وتحديداً فيما يتعلق بتفعيل وتطوير منظمة التحرير، وتدعو إلى تشكيل قيادة موحدة كمرجعية قيادية داخلية فلسطينية مقررة لا تلغي أو تتجاوز دور وصلاحيات الهيئات والمؤسسات القيادية والتمثيلية، وان الحاجة إلى القيادة الموحدة ضرورية بحكم وجود عدد من القوى الفلسطينية لا زالت خارج الأطر القيادية والتمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتضاعفت هذه الحاجة بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وبحسب رؤية الجبهة الشعبية يرأس القيادة الموحدة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة، ويشارك في عضويتها كل من رئيس المجلس الوطني، ورئيس المجلس التشريعي ورئيس الحكومة والأمناء العامون للفصائل، وتكون مهمة هذه القيادة إقامة العلاقات مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، كما تتناول الشأن الداخلي الذي يقع ضمن دائرة السلطة [39].

وبهذا ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن القيادة الموحدة هي الأقدر لتشكيل إطارٍ موحدٍ تسند إليه مهام البدء في إصلاح منظمة التحرير وهذا يشكل مدخلاً مناسباً لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

4. 5. 3 رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

تأسست الجبهة الديمقراطية كفصيل يساري مستقل من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في 1969/2/22 بعد انشقاقها عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كتعبير عن أزمة الحركة القومية بمختلف تشكيلاتها بشكل عام وفي الساحة الأردنية الفلسطينية بشكل خاص، ومنذ انطلاقة الجبهة الديمقراطية يضطلع نايف حواتمة بمسؤولية الأمين العام ولغاية الآن، قاطعت الجبهة الديمقراطية الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 بسبب معارضتها لاتفاق (أوسلو) مع العلم أن أبرز قادتها عادوا إلى أرض الوطن، إلا أنها عادت وشاركت في الانتخابات التشريعية الثانية في كانون ثاني عام 2005.

كان هناك اتجاهات تعمل على تحويل السلطة الفلسطينية بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، لكن هذه المحاولات لم تنجح بسبب وصول مسيرة (أوسلو) إلى طريق مسدود مع انتهاء الفترة الزمنية المحددة لمرحلتها الانتقالية، وأصبح واضحاً أنه لا يمكنها أن تقود إلى سلام دائم في ظل العقلية الإسرائيلية غير المؤمنة بالسلام، ومنذ ذلك الحين بدأت مسيرة تشكل النظام السياسي انعطافةً جديدة تمثلت في الحوار الوطني الفلسطيني الذي شهدته الساحة في الأعوام 1998–2000، وهذا الحوار الذي حاول إعادة تفعيل دور القوى الديمقراطية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي لم تشارك في أي من مؤسسات السلطة منذ تأسيسها، بهدف إعادة الإجماع على دور المنظمة باعتبارها المرجعية العليا للشعب الفلسطيني، عمل هذا الحوار على

إنعاش منظمة التحرير ومؤسساتها ولو جزئياً بعد فترة الجمود التي امتـدت مـن العـام 1994 وحتى العام 1999، ودعا إلى التمسك بالثوابت الفلسطينية وضرورة إنهاء المرحلـة الانتقاليـة والوصول إلى حل دائم يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران عام 1967.

تعزز هذا الحوار بفعل الانتفاضة الثانية التي رسخت الفكرة القائلة بضـرورة مشـاركة الجميع في القرار السياسي الفلسطيني بما في ذلك القوى الإسلامية، وهنا طرحت فكرة تشـكيل القيادة الوطنية الموحدة التي لاقت قبولاً شعبياً واسعاً تحت شعار شركاء في الدم شـركاء فـي القرار، وتم الاتفاق أيضاً على إصلاح بنية منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية[40].

وترى الجبهة الديمقراطية أن إصلاح منظمة التحرير يكمن في إيجاد صـيغة للشـراكة السياسية الشاملة في السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية في صيغة تجمع بين التمسك بالثوابت الوطنية وحمايتها، وبين الواقعية التي تأخذ حقائق الوضع الإقليمـي والـدولي الراهنة، وفي هذا الخصوص فإن الجبهة الديمقراطية ترى ضرورة التوافق على قواسم سياسـية مشتركة وصياغة خطة كفاحية وسياسية موحدة تضمن تناسق الأداء النضالي والسياسي بما فـي ذلك التفاوضي على أسس التمسك بخيار المقاومة، وتفعيل التحـرك الجمـاهيري، والمواجهـة الشعبية مع الاحتلال، والاتفاق على مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية عن الملف التفاوضي.

إن تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية يتطلب بدايـة تطبيـق إعـلان القاهرة من خلال الدعوة لانعقاد اللجنة العليا المشكلة من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية كافة وشخصيات وطنية متفق عليها بهدف الاتفاق على أسس عملية التفعيل والتطوير وفق جدول زمني واضح.

وترى الجبهة الديمقراطية انه ينبغي الإسراع في تشـكيل المجلـس الـوطني الجديـد بالانتخاب الديمقراطي وفق نظام التمثيل النسبي الكامل والتوافق الوطني على كيفية تمثيل مناطق اللجوء والشتات التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها، وتؤمن الجبهة بضرورة تطوير عمـل وأداء دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، وإحياء الصندوق القومي وفصله عن خزينة السـلطة

الوطنية، والعمل على توحيد النقابات والاتحادات الشعبية وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية بانتخابات تعتمد مبدأ التمثيل النسبي، وإيجاد صيغة مؤقتة تضمن مشاركة جميع القوى الفلسطينية بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي في أعمال الهيئات القيادية لمنظمة التحرير[41].

ويرى نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن إعادة بناء مجلس وطني فلسطيني موحد للداخل والخارج بعد انتخاب شطر الداخل (التشريعي) والمكون من 132عضواً فإن المطلوب إجراء انتخابات في أقطار اللجوء والشتات وبالتمثيل النسبي الكامل ويصبح المجلس الوطني الجديد بسقف 300 عضو بدلاً من المجلس السابق المشكل من 750 عضواً + 132 أعضاء التشريعي بانتخابات 25 كانون ثاني 2006 [42].

وهنا تتفق الجبهة الديمقراطية مع معظم فصائل منظمة التحرير في تحميل الجناح المتنفذ في المنظمة بالعمل على إلغاء دوائرها وإذابتها في دوائر السلطة ووزارتها.

4. 5. 4 رؤية حزب الشعب الفلسطيني

حزب الشعب الفلسطيني هو امتداد لتاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، ويستند إلى المنهج المادي الجدلي ويسترشد بالفكر الاشتراكي، وهو فصيل من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وتعود جذوره إلى عشرينيات القرن الماضي وأعيد تأسيسه في 1982/2/10.

دخل حزب الشعب المنظمة في الدورة التاسعة عشر في الجزائر عام 1988 بعد أن تبنت منظمة التحرير حل الدولتين، ومن الملاحظ أن تأخر دخول حزب الشعب الفلسطيني إلى منظمة التحرير الفلسطينية هو بسبب مواقفه السياسية من حل القضية الفلسطينية، وعدم تبنيه الكفاح المسلح أسوة بباقي الفصائل، ولكن عندما تغيرت الظروف، وتبدلت الأحوال، وأصبح الحل السياسي هو الأساس اعتبر حزب الشعب أن هذا التحول بمثابة انتصار لرؤيته. ويرى حزب الشعب أنه تم تفريغ الجهاز الوظيفي للمنظمة لصالح السلطة الوطنية بعد قيامها في الضفة والقطاع عام 1994، وتحولت المنظمة إلى شريك صغير بالرغم من أنها مرجعية السلطة، وتعاظمت السلطة على حساب دور المنظمة.

ومن المرتكزات الأساسية للحزب ما جاء في برنامجه "إعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية بما يضمن رفع مستوى أدائها الكفاحي، وتوثيق علاقات التفاعل الحي بين جناحي شعبنا في الداخل والشتات، ويرى حزبنا أن مواصلة منظمة التحرير الفلسطينية الاضطلاع بدورها بات مشروطاً بإعادة بنائها، وتجديد مهامها على أسس تراعي خصوصيات المرحلة الحالية، ومفاوضات الوضع النهائي، وتحافظ على استقلاليتها، وتحول دون ذوبانها في أجهزة السلطة، وسيعمل حزبنا من أجل تطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء أجهزتها على أسس ديمقراطية، وضد مظاهر تهمشها وتجميد دورها" [43].

وفي مقابلة خاصة أجراها الباحث مع حنا عميرة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن حزب الشعب الفلسطيني رأى أن إنشاء جسم جديد بديل يعني الحكم على المنظمة بالإعدام ذلك أن المنظمة اكتسبت شرعيتها من نضالات الشعب الفلسطيني، وأيضاً من اعتراف القمة العربية بها عام 1974 كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومن ثم الاعتراف الدولي وخاصة بعد الاعتراف بدولة فلسطين عام 1988 بعد أن طورت المنظمة برنامجها تجاه حل الدولتين [44].

وبخصوص البرنامج السياسي فإن عميرة يرى أن وثيقة الوفاق الوطني جاءت كحل وسط بين جميع المواقف، فثمة موقفٌ يطالب بالدخول إلى مؤسسات منظمة التحرير أولاً والاعتراف ببرنامجها وبالتزاماتها جميعاً ثم العمل على إصلاحها.

والموقف الآخر والمتمثل في التيارات الإسلامية وتحديداً حركة حماس الذي يشترط للدخول إلى المنظمة تعديل برنامجها وإصلاحها أولاً.

ويؤكد حنا عميره عضو اللجنة التنفيذية أن هناك علاقة جدلية بين موضوعة الإصلاح الهيكلي وإصلاح البرنامج، مع العلم أن المسألة ليست مسألة فلسطينية بحتة وإنما لها امتدادات عربية ودولية، وبحسب رأيه فان الموقف العربي والدولي لا يستطيع احتمال إدخال تعديلات جوهرية على برنامج المنظمة خاصة بعد تبني العرب لمبادرة السلام العربية.

أما بخصوص الجانب الهيكلي فقد أكد عميره أن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأخير تبنت قراراً يقضي بتكليف اللجنة القانونية لاعتماد قانون انتخابات للمجلس الوطني، واستكشاف إمكانية إجراء الانتخابات على قانون النسبية المطلقة.

وفي المقابل فإن عميره يرى أنه لا يمكن اعتماد نتائج التشريعي كمقياس للمجلس الوطني، واعتبره مقياس غير واقعي وغير مقبول خاصة أن هناك تنظيمات فلسطينية لم تشارك في الانتخابات مثل حركة الجهاد الإسلامي وأن فصائل أخرى لا زالت موجودة بالخارج، وعليه فإنه يرى إمكانية وجود مرحلة انتقالية لإجراء الانتخابات تضمن تمثيل معين في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وهذا يبقى مشروطاً بموافقة المرشحين بالمشاركة على برنامج المنظمة.

ويرى الباحث أن هذه النظرة إنما تعبر عن إصلاح منظمة التحرير بمراحل متعددة وليس دفعة واحدة، بشرط توفر الإرادة الجدية والخطوات العملية المتتابعة والتي تبدأ بدعوة اللجنة المكلفة من اتفاق القاهرة.

وحول عدد أعضاء المجلس الوطني الجديد فإن عميرة يقترح أن يكون ما بين 300-400 عضو، واعتبار المجلس التشريعي مسؤولاً أمام المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، ومن الأفضل الفصل ما بين المجلسين على اعتبار أن التشريعي يهتم بقضايا الداخل فقط والقضايا الخدماتية، أما المجلس الوطني فيهتم بالقضايا السياسية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

ويرى الباحث أن وحدة الشعب الفلسطيني تقتضي اعتبار أعضاء المجلس التشريعي أعضاء في المجلس الوطني، لكن عند التطبيق برزت عدة إشكاليات مست وحدة الشعب في الداخل والخارج من حيث المهام الملقاة على عاتق كل منهما، بحيث تم التركيز على الداخل على حساب الخارج.

4. 5. 5 رؤية الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)

يتفق الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" مع بقية فصائل منظمة التحرير في أن المطلوب هو تطوير وتفعيل وليس إعادة بناء من جديد، وفي مقابلة خاصة أجراها الباحث مع

صالح رأفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1971، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) أكد أن كل المراحل في حياة منظمة التحرير كانت تخضع لعملية تقييم، وان هذه المرحلة بالذات تستدعي تطوير وإصلاح منظمة التحرير استناداً إلى وثيقة الوفاق الوطني التي تعدّ امتداداً لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، والمتمثل في الاستقلال والعودة وتقرير المصير، وإنهاء الاحتلال العسكري والاستيطاني الإسرائيلي عن الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، وتأكيد حق عودة اللاجئين وفق القرار رقم 194.

وحول الإصلاح الهيكلي يرى رأفت أن القاعدة الأساسية هي الانتخابات حيثما أمكن، ونصت على ذلك وثيقة الوفاق الوطني، وأنه يجب تطوير انتخابات المجلس التشريعي أيضاً بشكل كامل وعلى أساس النسبية المطلقة، وأكد أن المنظمة هي جبهة وطنية، وكانت الأغلبية دوماً للشخصيات الوطنية في المجالس الوطنية [45].

وهذه الشخصيات هي مستقلة تنتمي للوطن ولا تنتمي للفصائل ويمكن تمثيلها من خلال التوافق أو عبر انتخابات المنظمات الشعبية والاتحادات، وبين أن دمج السلطة مع المنظمة كان خطأً، وشدد على أن حركة حماس يجب أن تأخذ دورها لأن القانون يعطيها حق المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لحين التوصل إلى انتخابات باعتبار أن هيئة رئاسة المجلس التشريعي ورؤساء اللجان في المجلس التشريعي أعضاء طبيعيين في المجلس المركزي.

4. 5. 6 رؤية جبهة النضال الشعبي

تؤكد جبهة النضال الشعبي أن المنظمة التي حملت لواء التحرير وحمت القضية الفلسطينية ودافعت عنها في كل المحافل الدولية، واستقطبت تأييد واعتراف دول يفوق حجم الاعتراف التي حصلت عليه دولة الاحتلال قادرة على حماية نفسها من التهميش والعزل والتنكر لكل إنجازاتها ومحاولات خلق البدائل والمحاولات البائسة للطعن في شرعية تمثيلها لعموم أبناء الشعب الفلسطيني، كوْن ذلك يخدم قوى خارجية أو تحقيق أهداف حزبية وفئوية ضيقة وليس من

منظور وطني عام يدرك خطورة التشكيك في شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيديين الإقليمي والدولي.

أما عضو قيادة جبهة النضال الشعبي همام جمعة أبو مور فيرى أن الحاجة إلى تفعيل منظمة التحرير ومؤسساتها مطلب منطقي وضرورة وطنية لتحمل أعباء المرحلة القادمة ولمواجهة الأخطار المحدقة، ولكن ليس على قاعدة المحاصصة وتقسيم المواقع والنفوذ أو اللجوء ليحكم عليها وعلى شرعيتها من خلال وجود فصيل معين ضمن مؤسساتها أو عدمه.

4. 5. 7 رؤية الجاليات الفلسطينية

عبرت الجاليات الفلسطينية في أوروبا والأمريكيتين واستراليا عن موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية من خلال بيانها بعنوان (كيف ننظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية) بتاريخ 2004/11/29 والموجه إلى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية، والى رئيس المجلس الوطني، وكذلك إلى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، جاء فيه أن منظمة التحرير وبسبب غيابها القسري عن الفعل فإن دورها الوطني أصبح شبه ملغي، وأن التركيبة الهيكلية الحالية للمنظمة لم تعد تعبر عن مصالح الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وأن هناك ضرورة للتمسك بالمنظمة وتفعيلها على أسس تضمن الوحدة الوطنية على قاعدة التمسك بكل الثوابت والحقوق التي أجمع عليها الشعب الفلسطيني؛ لأن بقاء ثلثي الشعب الفلسطيني خارج حدود فلسطين التاريخية والسلطة الفلسطينية يحتم إبقاء المؤسسات الشرعية التي أقامها لاجئو الداخل والشتات من أجل الدفاع عن حقوقهم السياسية والنقابية ورفضهم كل الصيغ التمثيلية المحددة والمجزأة.

إن تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق بيان الجاليات يتطلب إجراء حوار بين جميع أطراف الحركة السياسية الفلسطينية من قوى وأحزاب وفصائل وشخصيات وطنية ممن هم داخل إطار منظمة التحرير أو خارجها وتحديداً التيارات الإسلامية، لأنه من الصعب القول: إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني دون أن تنضوي القوى الإسلامية تحت لوائها.

وتطالب الجاليات الفلسطينية بعقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني من أجل تفعيل مؤسسات وهياكل منظمة التحرير عبر تطوير وتعديل برامجها بما يتناسب مع المرحلة الحرجة، استناداً إلى النظم الديمقراطية التي تضمن مشاركة كافة القوى الوطنية والإسلامية بالداخل والخارج مع الاحتفاظ بخصوصية فلسطيني أراضي أل 48 [47].

ويتضح من خلال تاريخ هذا البيان الذي جاء في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني أن المطالبة بتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إنما جاءت قبل اتفاق القاهرة، وقبل الانتخابات التشريعية الثانية وفوز حركة حماس، وقبل كل المستجدات والمطالبات الحالية بتفعيل مؤسسات منظمة التحرير، وهذا ما يؤكد حاجة الشعب الفلسطيني وخاصة في الشتات إلى مؤسسة قوية قادرة على مواجهة أعباء المرحلة بكفاءة واقتدار.

وتؤكد الجاليات الفلسطينية والمؤسسات واللجان ومراكز حق العودة أنها تشكل الإطار الديمقراطي الرافد لمنظمة التحرير الفلسطينية مطالبين القيادة الفلسطينية بالتشاور معهم وعدم تجاوزهم ومشاركتهم في القرار الوطني الفلسطيني مؤكدين حرصهم على منظمة التحرير الفلسطيني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

إن هذه الرؤية تتفق إلى حد ما مع موقف الدكتور أسعد عبد الرحمن عضو اللجنة التنفيذية السابق، مسؤول ملف اللاجئين الذي أوضح أن هناك قوى أساسية لها وزنها وشأنها لا تزال خارج مظلة المنظمة مما خلق وضعاً ينتقص من القوة التمثيلية للمنظمة على صعيد الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من جمود آليات المنظمة ومؤسساتها وتكلسها إلا أن ذلك لم يمس بشرعيتها.

وفي مقابلة خاصة عبر البريد الالكتروني مع الدكتور أسعد عبد الرحمن وفي رده على سؤال يتعلق بالبرنامج السياسي فيما إذا كانت وثيقة الوفاق الوطني تشكل حلاً لبرنامج منظمة التحرير، أجاب بأن الاعتماد على وثيقة الوفاق الوطني وحدها ليس هو الحل رغم أنها رؤية صحيحة تمثل شريحة كبيرة من الشعب الفلسطيني، وأوضح "أنه إذا عدنا إلى اتفاقية (أوسلو) نرى أنها حدت كثيراً من الصلاحيات التي كانت تتمتع بها المنظمة؛ فقد اقتصر النشاط الخارجي

للأخيرة على إجراء المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات مع الحكومات والمنظمات لمصلحة السلطة الفلسطينية في مجالات ضيقة ومحددة. وعلى درب البرغماتية السياسية والنهج السلمي الذي قررته قيادة المنظمة حينها أسقطت الأخيرة حقها في الكفاح المسلح الذي تسميه إسرائيل "العنف والإرهاب" دون أن تطالب إسرائيل بالمقابل إعلان التزامها بالقانون الدولي ووقف الاستعمار/"الاستيطان".

كما يجب الإشارة من جديد إلى التطور النوعي الداخلي في الجسد السياسي الفلسطيني حيث ظهرت على الساحة الفلسطينية تنظيمات إسلامية لم تكن موجودة من قبل مثل: حركتا حماس والجهاد الإسلامي مع ما تمثلانه من ثقل سياسي وعسكري محلياً وإقليمياً، بالإضافة إلى رحيل الرئيس أبو عمار، ومن قبله اندلاع نار الانتفاضة الثانية، ثم انتخاب حماس بأغلبية ساحقة في المجلس التشريعي ونشوء "نظام سياسي" برأسين هي جميعها عوامل تحتم إعادة النظر في تركيبة المنظمة واستراتيجيتها" [48].

وعلى صعيد آخر لم يقلل عبد الرحمن من التعقيدات المصاحبة لعملية الإصلاح ذلك أنها عملية شاقة ولا تتحقق بالأماني والرغبات، وإنما تتطلب رؤى وجهداً وعملاً دؤوباً ونية صادقة من الجميع، أما آليات تنفيذ الرؤيا فتعتمد على التأسيس لمجلس وطني جديد يتمتع بالمصداقية التمثيلية وصياغة ميثاق وطني فلسطيني جديد.

4. 6 التيارات الإسلامية وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

نمت التيارات الإسلامية، وتصاعد دورها، وازدادت شعبيتها وما تزال خارج إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ولم تكن لتطعن التيارات الإسلامية في شرعية منظمة التحرير الفلسطينية قبل (أوسلو)، وإنما اتخذت معارضتها لخط المنظمة وتوجهاتها نفس الوجهة التي عبرت عنها فصائل أخرى معارضة ومنتمية إلى منظمة التحرير.

ولكن التيارات الإسلامية بدأت تشكك في الشرعية التمثيلية لمنظمة التحرير وفي مرجعيتها الوطنية بعد اتفاق (أوسلو) ورسائل الاعتراف المتبادلة بين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل (إسحق رابين).

غير أن التيارات الإسلامية أعربت مراراً عن استعدادها لدخول المنظمة ضمن شروط محددة، وجاء اتفاق القاهرة في آذار عام 2005 ليعلن اتفاق الجميع بما فيه التيارات الإسلامية على ضرورة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية.

4. 6. 1 حركة حماس وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

ترى حركة حماس أن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يستند إلى الأهداف الكلية للشعب الفلسطيني التي لخصها أسامة حمدان عضو المكتب السياسي لحركة حماس كما يلي[49]

أولاً فيما يتعلق البرنامج السياسي:

1- صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني ضمن المحددات التالية:

- التأكيد على الثوابت الوطنية (الأرض، الهوية الوطنية، إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، حق العودة، حق تقرير المصير، القدس، حق المقاومة).
- التأكيد على عروبة وإسلامية القضية الفلسطينية.
- مراعاة المتغيرات والمستجدات التي حصلت منذ صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني في عام 1968، بما في ذلك قيام السلطة.

2- اعتبار وضع البرنامج السياسي المرحلي أحد مهام القيادة التنفيذية الجديدة.

3- إعادة النظر في التنازلات التي أضرت بالقضية الوطنية، ودعوة المجلس الوطني الجديد إلى إلغائها.

أما فيما يتعلق بإشكالية الهيكلية التنظيمية فترى حماس اعتماد مبدأ الانتخاب الحر والمباشر في اختيار أعضاء وقيادات مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وفي حال تعذر الانتخاب يتم التوافق بين القوى السياسية على طريق الاختيار، وفي هذه النقطة تتفق حماس مع كافة الفصائل والقوى الفلسطينية التي تنادي بمبدأ الانتخابات وإلغاء نظام الحصص.

كما تتفق حماس مع بقية الفصائل في ضرورة الفصل التام ما بين السلطة والمنظمة وتحديد مسؤوليات وصلاحيات كل جهة على قاعدة أن تكون منظمة التحرير هي المرجعية العليا للشعب الفلسطيني.

وتدعو حركة حماس إلى إلغاء المجلس المركزي كوسيط ما بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية حتى يتمكن المجلس الوطني من أخذ دوره وعدم تهميشه بحجة عدم قدرته على الاجتماع، وإعادة النظر في النظام الأساسي واللوائح الفرعية بما يستوعب التطورات التي حدثت منذ نشأة منظمة التحرير، واستيعاب القوى والفصائل التي لا زالت تقف خارج أطر ومؤسسات منظمة التحرير.

ويرى الباحث أن هناك اختلاف في الرؤى داخل حركة حماس حول تفعيل وتطوير منظمة التحرير إذ يرى رئيس المجلس التشريعي بالإنابة الدكتور أحمد بحر والقيادي في حركة حماس في مقابلة خاصة أجراها الباحث معه عبر البريد الالكتروني أنه يجب إعادة تشكيل المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية على ضوء نتائج الانتخابات التي جرت في كانون الثاني عام 2006.

وفي نفس الوقت يرى بحر ضرورة تفعيل منظمة التحرير وتطويرها بما يتلاءم والتطورات والتغيرات على الساحة الفلسطينية من خلال دراسات ومعطيات قانونية ووفاق وطني على مبدأ الشراكة السياسية، ووفق مبدأ شركاء في الدم شركاء في القرار.

وفي هذه النقطة يتساءل أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان لماذا لا يكون هناك مؤسسة جديدة تبنى من الصفر؟

ويوضح حمدان أنه ما دام هناك إجماع على أن يكون هناك إطار سياسي وطني يجمع الفلسطينيين، وهناك تراث موجود من منظمة التحرير، وهذا التراث يمكن أن يستفاد منه في بناء مشروع جديد لا سيما أن إعادة البناء ربما تكون في أحيان كثيرة أصعب من بناء شيء جديد[51].

ويرى الباحث أن هذا التوصيف يمكن أن ينطبق على بناء أو ترميم منزل وليس على مؤسسة لها ارتباطاتها وتعقيداتها ذلك أن إنشاء جسم جديد، قد يخلق إشكاليات جديدة وخاصة لجهة المكاسب التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على مدار أكثر من أربعة عقود، وبخاصة فيما يتعلق بالاعتراف العربي والدولي، أما مسالة التفعيل والتطوير فهي واردة في نص اتفاق القاهرة وتعفي الفصائل من الخوض في بناء تشكيلة جديدة.

ووفق تصور حركة حماس سيكون عدد أعضاء المجلس الوطني 300 عضو يتوزعون كالآتي:

- الداخل 132 عضو وهم الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي.
- 18 من أعضاء اللجنة التنفيذية السابقين ومسئولي الفصائل الفلسطينية.
- الخارج 150 عضواً ويتوزعون على المناطق المختلفة بحسب عدد الفلسطينيين.

وتؤكد حماس أنه في حال تعذر الانتخاب يتم التوافق بين القوى الأساسية حول أسلوب اختيار الأعضاء، ولكن وجهة نظر حماس تختلف مع بقية الفصائل الأخرى ومع اتفاق القاهرة حيث ترى حماس بالجمع في الانتخابات بين المناطق والقائمة النسبية في مناطق الشتات، والدوائر والقائمة النسبية في الداخل [52]، وهو النظام المختلط الذي حققت فيه حماس فوزاً كاسحاً في الانتخابات التشريعية الثانية.

وترى حماس بتحديد نسبة لتمثيل فلسطيني الأراضي المحتلة عام 48 دون أن يتم تسميتهم ولا يحتسب عددهم في النصاب القانوني، وفي حال تشكيل المجلس الوطني الجديد سيتم عقد دورتين عاديتين في العام الواحد.

وتتفق حركة حماس في نظرتها للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى حد كبير مع النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص عدد أعضاء اللجنة التنفيذية واعتماد مبدأ الانتخاب الحر والمباشر من المجلس الوطني، وتحديد صلاحيات كل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية، وترى أن يقوم المجلس الوطني بانتخاب رئيس اللجنة التنفيذية مباشرة وليس من بين أعضاء اللجنة التنفيذية حسب النظام الأساسي، وترى بإضافة رئيس السلطة الفلسطينية إلى عضوية اللجنة التنفيذية بمجرد انتخابه وإضافة رئيس المجلس التشريعي كذلك [53].

أما بخصوص الصندوق القومي فإن حركة حماس تركز على فصل مالية المنظمة عن مالية السلطة، وإعادة مجلس إدارة الصندوق، واعتماده من اللجنة التنفيذية، على أن يقوم المجلس الوطني بتحديد الميزانيات وإقرارها.

وترى حركة حماس ضرورة العمل على استعادة المنظمة رسمياً وقانونياً لأخذ دورها في الإشراف على السلطة الفلسطينية، وعلى العملية السياسية والتفاوضية، وإعادة إحياء وتنشيط الاتحادات والنقابات الفلسطينية في الداخل والخارج، وتفعيل دور السفارات والممثليات في الخارج لصالح حماية الجاليات الفلسطينية ورعاية شؤونها والدفاع عن الحقوق الوطنية.

إن دعوة حركة حماس إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس جديدة تراعي المستجدات على الساحة الفلسطينية وأهمها فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية هي دعوة يرى فيها البعض محاولة للسيطرة على منظمة التحرير وتجريد فتح من عرينها الأخير بعد صياغتها من جديد ضمن المشروع الإسلامي، وتعتقد حركة حماس أن فوزها الساحق في الانتخابات التشريعية الثانية يعطي لها الحق بترؤس المشروع الوطني الفلسطيني وإعادة صياغة برنامجه وهيكليته [54].

وفي مقابلة خاصة أجراها الباحث عبر البريد الالكتروني مع السيد عبد الله الحوراني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقا حول أحقية حماس في تمثيلها بمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بناءً على نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، فأجاب بعدم اعتقاده أن حصة حماس ستكون بهذه النسبية وذلك لعدة أسباب منها[55]:

- أن الأطراف الأخرى المشاركة في المنظمة أو المنافسة لحماس لا تـرى ولا تُسـلّم أن جماهيرية حماس في الخارج تعادل جماهيريتها في الداخل، ويـرى الباحـث أن هـذا التصور يبقى مرهوناً بإجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني الجديـد فـي الـداخل والخارج، لتحديد القاعدة الجماهيرية لكل القوى الفلسطينية.

- يرى الحوراني أن التقييم العام للانتخابات السابقة خرج بنتيجة أن النسبة الكبيـرة مـن الأصوات التي حصلت عليها حماس لم تكن كلها حباً في حماس، وإنما "كرهاً" أو انتقاماً وانتقاداً للطرف الآخر الذي قاد التجربة خلال السنوات التي سبقت الانتخابات.

- ومن الأسباب الأخرى أن الأطراف المنافسة لحماس لم تكن منظمة ولا مرتبة، وكانـت مختلفة على المرشحين، وكذلك لم يكن عدد مرشحيها على درجة من الكفاءة والثقة.

- إن تجربة حماس في الحكومة والسلطة (وعدم تحقيقها نجاحات تذكر وبغض النظر عن الصعوبات التي واجهتها) قد أفقدتها الكثير من الأصوات وبالتالي فهي لم تعـد تحظـى بالتأييد الذي حصلت عليه، ولعل هذا السبب هو الذي دفع بحماس إلى رفـض إجـراء انتخابات مبكرة.

- إن قيادة المنظمة والسلطة لن تسمح لحماس الدخول للمنظمة بهذه النسـبة العاليـة؛ لأن ذلك – من وجهة نظر قيادة المنظمة والسلطة – سيمكن حماس مـن السـيطرة علـى المنظمة – كما حدث في الحكومة – وهو أمر سيشل من حركة قيادة المنظمة والسلطة، ويضع العقبات أمام سياستها وتوجهاتها السياسية، ويوجه ضربة لعلاقاتها الخارجية التي هي مصدر قوتها الأساسية.

- إن القوى الخارجية ممثلة بالإدارة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية وإسرائيل طبعـاً، ومعظم الدول العربية، التي تتخذ جميعاً موقفاً رافضاً من تعزيز دور حماس، وحتى من تعزيز دور منظمة التحرير –بوصفها حركة تحرر وطني– لن تقبـل بـدخول حمـاس للمنظمة بحصة كبيرة أو حتى بحصة صغيرة، إلا إذا انسجمت حمـاس مـع سياسـية

المنظمة التي ترعاها وتقبل بها هذه الدول، ولذلك ستمارس هذه القوى ضـــغطاً كبيـــراً على قيادة المنظمة والسلطة للحيلولة دون تمكين حماس من الحصول على دور كبيـــر، هذا فضلاً عن أن الفصائل الصغيرة سواء الموجودة داخل المنظمة، أو الطامحـــة فـــي دخولها لن ترحب بدخول حماس بهذه القوة، لان ذلك سيكون على حسابها وربما يلغـــي دورها ووجودها.

وعند سؤال الحوراني عن القانون الأنسب أهو النسبية المطلقـــة أم النســـبي والـــدوائر (المختلط) لإجراء انتخابات المجلس الوطني الجديد؟ أجاب: إن قانون النسبية المطلقة هو الأنسب فهو يتيح الفرصة لتوسيع دائرة التمثيل الشعبي سواء على مستوى الفصائل والأحزاب أو علـــى مستوى الشخصيات والكفاءات الوطنية، وبخاصة إذا أدركت الفصائل والأحزاب أوزانها الحقيقية في المجتمع، وتخلت عن مطالبتها بحصص كبيرة، وفضلت المصلحة الوطنيـــة العامـــة علـــى المصالح الفصائلية الضيقة، علاوة على ذلك فإن القوائم الكاملة توفر فـــرص النجـــاح وتشـــجع الكثير من الشخصيات الأكاديمية والفكرية والسياسية على الدخول فـــي معركـــة الانتخابـــات، وتمنحها فرصاً أكبر للنجاح من تلك التي تعطيها الدوائر التي تحتاج إلى إمكانيات مادية كبيـــرة، كما أن انتخاب القائمة بكاملها من الشعب كله تجعل كل مرشح ممثلاً للشعب كله، وليس لدائرته فقط وتدفعه للاهتمام بشؤون شعبه كاملة، وهي تعزز وحدة الشعب بين الداخل والخارج.

وأخيرا يرى الحوراني أن القوائم الموحدة تجبر كل قائمة على أن يكون لهـــا برنـــامج موحد يطلع عليه الجمهور وينتخبها أو يرفضها على أساسه. وبالتالي يكون الانتخاب على أساس البرنامج بالدرجة الأولى وليس على الأساس الشخصي أو العشائري الذي يغلب على انتخابـــات الدوائر.

ولعل فريقاً آخر يرفض دعوة حماس، ويرى أن من الصعب القبول بها لأن انتخابـــات واحدة لا يمكن أن تؤخذ أداة قياس لتحديد أوزان وأحجام القوى في الشـــتات، وأن الانتخابـــات يمكن أن تصلح كأداة للقياس بعد عدة دورات انتخابية يتم فيها بلورة خارطة سياسية فلســـطينية مستقرة [56].

إن حركة حماس تطرح نفسها بديلاً سياسياً وأيدولوجياً عن منظمة التحرير الفلسطينية منذ طرح ميثاقها عام 1988 حيث حددت شرطها للاعتراف بمنظمة التحرير كما جاء في المادة الثانية والثلاثين من الميثاق "ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء" [57]، أما المادة السادسة والعشرين من الميثاق فقد جاء فيها "والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبنى المواقف والتصرفات وتتخذ القرارات" [58].

إن ميثاق حركة حماس لا يؤمن بأي نشاط سياسي أو دبلوماسي لتسوية النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة، فقد جاء في المادة الثالثة عشرة من الميثاق "تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين" [59].

وقد بيّن الباحث سابقاً علاقة حركة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية التي اتضح فيها أن الاختلاف الأيدولوجي بينهما شكل العامل الرئيسي في الفرقة والتنافس.

4. 6. 2 حركة الجهاد الإسلامي وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

تؤمن حركة الجهاد الإسلامي أن الرصيد الكفاحي لمنظمة التحرير الفلسطينية هو الذي صنع مرجعيتها، وقامت شرعية منظمة التحرير الفلسطينية على التمسك بهدف تحرير فلسطين الذي استمدت اسمها منه، لكن عندما نبذت المنظمة الكفاح المسلح وهو مصدر شرعيتها ووصمته "بالإرهاب" فهي بذلك تتخلى طوعاً عن شرعية التمثيل الفلسطيني [60].

إن حركة الجهاد الإسلامي وهي التي شاركت في حوار القاهرة في آذار عام 2005 إنما تنظر إلى مسألة المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية من زاوية تتعلق بهوية منظمة التحرير وبرنامجها السياسي ودورها الكفاحي دون الاهتمام بمسألة الحصص ونسب التمثيل وليست النسب هي المحدد الأساسي الذي له الأولوية في قرار الدخول للمنظمة من عدمه.

لقد كان الحكم على منظمة التحرير الفلسطينية من منظور أيديولوجي، فالموقف الشرعي الإسلامي لا يبيح للإسلاميين الانخراط فيها ومرد هذا بشكل أساسي غياب الدور الإسلامي عن ساحة الجهاد والمقاومة منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة فكان وصف المنظمة بأنها علمانية مخالفة للإسلام مبرراً مريحاً لغياب التيار الإسلامي عن ساحة الجهاد والمقاومة، إلا أن هذه الصورة تغيرت مع بروز حركتي حماس والجهاد الإسلامي وتصاعد عملياتهم المقاوِمة.

وترى حركة الجهاد الإسلامي أن هناك حاجة إسلامية ووطنية لإعادة بناء منظمة التحرير بحيث تغدو صالحة لضم كافة قوى الشعب الفلسطيني بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي وبما يخدم التوجه الإسلامي على المدى الطويل، وبسبب الظروف الإقليمية والدولية فإن هناك حاجة ملحة إلى إيجاد إطار جامع لنضال الشعب الفلسطيني.

وبالرغم من الانتكاسات التي مرت بها منظمة التحرير، فإن حركة الجهاد الإسلامي ترى في المنظمة الإطار الوحيد المتاح اليوم أمام الشعب الفلسطيني بسبب الاعتراف العربي والإسلامي والدولي الذي تحظى به منظمة التحرير والذي يستحيل على أي إطار بديل الحصول عليه، كما أن المنظمة منجز عربي وفلسطيني نشأت من حاجة وضرورة فلسطينية للكفاح من أجل حق الشعب الفلسطيني في أرضه وبناء كيانه السياسي الوطني على كامل هذه الأرض [61].

وتنظر الحركة إلى عملية إحياء منظمة التحرير حماية للقضية الفلسطينية في الوقت الحالي خاصة أن البعض يحاول التخلص منها أو إبقاءها مجرد ديكور.

إن دخول حركة الجهاد الإسلامي إلى منظمة التحرير لا يعني تبني برنامجها الحالي، بل هو المدخل لجعل برنامج المقاومة هو برنامج الإجماع الوطني، أي تثبيت مشروع المقاومة باعتباره الخيار المعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، وهذا يعني أن الدخول ليس رضوخاً للأمر الواقع أو انسجاماً مع الواقعية السياسية بل هي تعبير عن حاجة وضرورة وطنية كفاحية.

وينبغي التركيز على أن موضوع إصلاح منظمة التحرير يحتاج إلى دعم عربي، وأن معظم أوراق نجاح المشروع أو إخفاقه هي جهة القرار العربي لا سيما أن المنظمة أنشئت بقرار عربي عام 1964، والمطلوب تحديد اتجاه البوصلة العربية هل هي نحو المقاومة أم التسوية؟

وحول رؤية الجهاد الإسلامي في إصلاح البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية فإنها ترى ضرورة صياغة ميثاق وطني جديد يراعي البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، وأن مقررات المجالس الوطنية السابقة ليس إرثاً مقدساً لا يمكن تجاوزه أو تغيره [62] وبالتالي فإن إعادة بناء منظمة التحرير يعني أن يكون برنامجها السياسي انعكاساً لرؤى القوى المكونة للمنظمة، وعليه فان دخول حماس والجهاد الإسلامي إلى المنظمة يعني تغيير البرنامج السياسي الحالي للمنظمة والمتعلقة بالتسوية.

أما فيما يتعلق بالهيكلية فان حركة الجهاد الإسلامي ترى أن فك الارتباط بين السلطة والمنظمة لا يتماشى مع اعتماد المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة كطريق إلى المجلس الوطني، وان هذه الطريقة يعتورها العديد من الإشكاليات أبرزها:- [63].

- إن استعداد أي حركة غير منضوية تحت لواء منظمة التحرير للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، يعني الانخراط التلقائي في المجلس الوطني دون التوافق على المتطلبات الأخرى للانضمام للمنظمة التي تتعلق بالهوية والبرنامج السياسي والدور النضالي، ويتجاهل ضرورة إجراء تغييرات أساسية في هذه الموضوعات وهذا ما بدا في موقف حركة حماس ومشاركتهم في انتخابات المجلس التشريعي.

- إن هناك قوى أساسية في الشارع الفلسطيني لها دور في المقاومة مثل حركة الجهاد الإسلامي لم تشارك في انتخابات المجلس التشريعي في ظل الظروف الراهنة، كما أن هناك قوى أساسية أخرى شاركت مثل الجبهتين الشعبية والديمقراطية لكن نسب حضورها في المجلس في ظل اشتداد المنافسة بين فتح وحماس كانت ضعيفة، وبالتالي كيف يمكن معالجة تمثيل مثل هذه القوى في المجلس الوطني إذا كان الطريق إليه يتم من خلال المجلس التشريعي، لا سيما أن الجبهة الشعبية ظلت الفصيل الثاني في منظمة التحرير على مدار العقود الماضية.

- يضم المجلس التشريعي الحالي 132 عضواً من الضفة الغربية وقطاع غـزة، ويبقـى السؤال عن آلية تمثيل الشعب الفلسطيني بالشتات؟ وهل يمكن إجراء الانتخابات للمجلس الوطني في الخارج؟

إن حركة الجهاد الإسلامي وهي تقدر الصعوبات والتعقيـدات التـي تكتنـف الوضـع الفلسطيني، وأن العملية ليست بالسهلة ولا تتحقق بالأماني والرغبات فإنها تعتبر أن الحوار الجاد والمسؤول والبناء الذي يستند أولاً وأخيراً إلى النوايا الصـادقة والمخلصـة مـن الجميـع، لا المناكفات أو الاستحواذ ووضع الشروط المسبقة لعملية الإصلاح والتفعيل.

4. 7 رؤية المبادرة الوطنية الفلسطينية في إصلاح منظمة التحرير

تأسست المبادرة الوطنية الفلسطينية في السابع عشر من حزيران عـام 2002 وأبـرز مؤسسيها مصطفى البرغوثي وحيدر عبد الشافي وإبراهيم الدقاق، وجاء الإعلان عن المبـادرة الوطنية للنهوض بالشعب الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال، ومن أجل العدالة والنزاهة والعيش الكريم وحماية القرار الفلسطيني المستقل وتحقيق السلام العادل.

وتضمن إعلان المبادرة المطالبة بإصلاح جذري حقيقي وشامل يتجنب أنصاف الحلول، ويتم برؤية فلسطينية كفاحية متفائلة بهدف تعزيز الصمود الـوطني والوحـدة وإعـادة الثقـة للمواطنين الفلسطينيين وأبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

وقد جاء الإعلان عن المبادرة في خضم انتفاضة الأقصى، وتزايد العدوان الإسـرائيلي على الشعب الفلسطيني، وإعادة احتلال المدن الفلسطينية، وجاءت الدعوة من المبادرة الوطنيـة لإنشاء قيادة طوارئ وطنية ترسم إستراتيجية وتضع أهدافاً وطنية مشتركة، وتلغي كل ازدواجية في الخطاب السياسي، وتحقق الوحدة والالتزام على قاعدة المشاركة الفعلية في صـنع القـرار وعبر الانتخابات.

وترى المبادرة الوطنية أن غياب الإصلاح الحقيقي والجـذري وكـذلك الإسـتراتيجية الفلسطينية الموحدة تمثل نقطة ضعف تحاول إسرائيل استغلالها لابتزاز تنازلات سياسية تفـرط

بالمشروع الوطني الفلسطيني، أو تشق الصف الوطني وتغذي الصراعات الداخلية، فإن المطلوب تعزيز وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتكريس الديمقراطية في بنيانها.

وقد شاركت المبادرة الوطنية في الانتخابات التشريعية الثانية وحصلت على مقعدين من أصل 132 مقعداً.(64)

ترى المبادرة الوطنية في مقابلة خاصة أجراها الباحث مع صلاح الخواجا ممثل المبادرة الوطنية في القوى الوطنية والإسلامية ضرورة إصلاح منظمة التحرير وتوسيعها بسبب فشل الاتفاقيات التي وقعت سابقاً سواء في القاهرة أو في (أوسلو)، وهو فشل سياسي مردّه إلى القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية مما عمق الخلاف ما بين الداخل والخارج. ومن الأسباب الداعية إلى إصلاح منظمة التحرير أن الأولويات الفلسطينية أُهملت، والموازنات جفت، وتحولت للسلطة بقرار من اللجنة التنفيذية، حيث اصبحت كل القوى بند على موازنة السلطة بقرار من اللجنة التنفيذية أيضاً وقبول ورضى من القوى والفصائل.

كما أن وثيقة الاستقلال التي شكلت إجماعاً بين الفصائل عام 1988 تم تجاوزها بعد عدة سنوات، وزاد من حالة الانقسام تخلي المجلس الوطني عن الميثاق التاريخي للمجلس الوطني.

هذه الأسباب تجعل إعادة النظر في إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية ضرورة وطنية، وجاء حوار القاهرة ورحب به الجميع بما فيه المبادرة الوطنية على الرغم من أن المبادرة الوطنية لم تشارك في حوار القاهرة عام 2005 لأنه لم يتم دعوتها، لكنها باركت التفعيل والتطوير لمنظمة التحرير.

وترى المبادرة أن ما تم تحقيقه من تفاهمات يؤكد صوابية نظرتها وصدقية تحليلها في التطلع إلى برنامج سياسي موحد للشعب الفلسطيني وهو ما تجلّى في وثيقة الوفاق الوطني هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فإن إنشاء قيادة وطنية موحدة لتشكل مرجعية وطنية للشعب الفلسطيني توحد الخطاب السياسي أمام العالم على المستوى الدولي والعربي وتوحد النهج والأداء للضغط من أجل انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني.

والنظرة إلى القيادة الوطنية الموحدة لتشمل كل القوى السياسية الوطنية والإسلامية والاتحادات والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية المستقلة وفق معايير يتم الاتفاق عليها.

وتنطلق المبادرة من ضرورة تطوير وتفعيل وتوسيع إطار منظمة التحرير، لأن الانتخابات التشريعية الثانية أكدت أن غالبية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة هم خارج إطار منظمة التحرير لا سيما الذين ساهموا في الانتخابات.

أما بالنسبة للإصلاح الهيكلي والتنظيمي فإن المبادرة ترى بضرورة إعادة تشكيل المجلس الوطني ليصل في حده الأقصى ما بين 300–350 عضواً وبطريقة الانتخابات الشاملة حيثما أمكن، في كل الساحات بما فيها الأراضي المحتلة[65].

وتتفق المبادرة الوطنية هنا مع حركة الجهاد الإسلامي بأن عضوية المجلس الوطني تختلف كلياً عن عضوية المجلس التشريعي، وأن البرنامج الانتخابي يختلف أيضاً.

وتؤيد المبادرة الوطنية اعتماد النسبية الشاملة في الانتخابات بعد الاتفاق وإقرار قانون انتخابي جديد. وترى المبادرة لضمان تمثيل كل الأحزاب السياسية فإنها تقترح تمثيل عضو واحد لكل تنظيم أو فصيل ومن كل التنظيمات الفلسطينية قبل أي عملية توافق أو إنتخابات[66].

وهذا الطرح لا يعني العودة إلى مسألة المحاصصة، والمبدأ العام هو الانتخاب وفي حال تعذر الانتخابات يمكن إنشاء قيادة وطنية موحدة مؤقتة تتشكل من كافة القوى السياسية الموجودة في الشارع الفلسطيني بدون استثناء، والتجربة الفلسطينية خاصة في الانتفاضة الأولى شاهدة على نجاح التجربة.

4. 8 أسس وقواعد إصلاح منظمة التحرير

وبعد هذا التحليل لما اكتنف مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية سواء لأسباب موضوعية أو ذاتية، يمكن ملاحظة أن هناك إشكاليتين أساسيتين تواجهان إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

وبالذات من وجهة نظر الفصائل الفلسطينية: الأولى تتمثل في إعادة هيكلة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وهو ما تتفق عليه جميع الفصائل مع الاختلاف حول الآليات والوسائل.

أما القضية الثانية فهي إشكالية الهوية أو البرنامج، وهذا ما يشكل الخلاف الجذري في موقف الفصائل، وتعتبر باقي فصائل منظمة التحرير وبالذات عمودها الفقري حركة فتح أن دخول حماس والجهاد الإسلامي يجب أن يستند أولاً على الإقرار بشرعية منظمة التحرير وببرنامجها وبصفتها التمثيلية ومن ثم الدخول والمشاركة في مؤسساتها.

إن إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها يتطلب تعديل بوصلتها نحو الهدف الذي قامت من أجله والذي على أساسه نالت الاعترافات العربية والدولية في سبيل التحرر الوطني، وهذا يتطلب النظر إلى البرنامج السياسي والى هيكلية منظمة التحرير.

لذا فإن الباحث يرى أن هناك مجموعة من الأسس والقواعد الضرورية للاستناد عليها في عملية إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية ومنها:

4. 8. 1 إعادة الروح للميثاق الوطني

إن الميثاق الوطني الفلسطيني هو الذي حدد علاقة الصراع بين الشعب الفلسطيني وكيان الاحتلال، ورسم أفقاً سياسياً وطنياً، وعبر عن برنامج استراتيجي متكامل يضمن بقاء وديمومة فلسطين التاريخية والجغرافية لشعبها العربي الفلسطيني، وشكل الميثاق الوطني العقيدة السياسية للشعب الفلسطيني.

تعاطت قيادة منظمة التحرير الفلسطيني مع مبدأ الواقعية السياسية، فأقرت البرنامج المرحلي عام 1974 كخطوة لاسترداد فلسطين شيئاً فشيئاً، وللحفاظ على الهوية الفلسطينية آخذة بالمبدأ القائل إن القبول بالحد الأدنى الاضطراري ليس مسوغاً لإسقاط الحد الأقصى الاستراتيجي [67]

غير أن إلغاء لبنود الميثاق التي تتعارض مع رسائل الاعتراف المتبادل كخطوة لدفع عملية التسوية إلى الأمام، أثار حفيظة الفصائل الفلسطينية، في حين ظل الكيان الإسرائيلي

متمسك بعقيدته التوسعية والاستيطانية والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، الأمر الـذي يتطلـب مراجعة نقدية للمرحلة السابقة.

ومن هنا يرى الباحث أن أولى خطوات الإصلاح هو إعادة الاعتبار للميثـاق الـوطني الفلسطيني من خلال التأكيد على المشروع الوطني الفلسطيني ضد المشروع الصـهيوني عبـر توافق كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وأن يتوافق الميثاق مع الحقائق التاريخية للقضـية الفلسطينية وان لا يقع أسير المتغيرات والتحولات اللاحقة وعدم الخلط بين التكتيك الـذي يـتم اللجوء إليه من أجل إنجاز هدف مرحلي تقتضيه الظروف في زمن محدد، وبين الإسـتراتيجية التي تستند إلى الحقائق التاريخية والقانونية.

4. 8. 2 التمسك بالوحدة الوطنية

إن التمسك بالثوابت ومواجهة الاحتلال يتطلب وحدة القـوى الاجتماعيـة والسياسـية، والاحتلال دائماً يسعى لضرب هذه الوحدة وزرع الفتن والأحقاد بين مكونات المجتمع لاستنزاف قواه، وقد عمل الاحتلال – منذ احتلاله للأراضي الفلسطينية– إلى تمزيق وحـدة الشـعب مـن الناحية الجغرافية والاجتماعية، وحاول الفصل دائما بين الداخل والخارج من خلال إيجاد جهات تمثيلية داخلية، مثل روابط القرى وبعض الزعامات العشـائرية لمواجهـة منظمـة التحريـر الفلسطينية، وحاول دائماً الإيقاع بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والحركات الإسلامية من جهة وبين السلطة الوطنية والمعارضة الإسلامية أيضاً من جهة أخرى.

وتبقى الوحدة الوطنية المطلب الأهم والسلاح الأقوى في مواجهة عدو لا يتـوانى عـن زرع الفتن والأحقاد بين شعب قطعت أوصاله عوامل الاغتصاب والتشريد.

تتميز منظمة التحرير الفلسطينية عن غيرها من حركات التحرر الوطنية، أنهـا بمثابـة الوطن المعنوي لشعب فلسطين، وعليه لا ينبغي لأي تنظيم أو حزب محاولة إلغـاء الآخـر أو فرض أيدولوجيته أو برنامجه السياسي عليه، كما لا يمكن حرمانه من التعبير عن رأيه واجتهاده في تفسير وتحليل كل ما يحدث بخصوص القضية الوطنية.

كما أن التجربة السابقة التي قامت بين الفصائل اعتمدت على المحاصصة بناء على التقديرات العسكرية لكل تنظيم، وهنا تم تغليب الحزبية على الوطنية والولاءات على الكفاءات، مما أدى إلى إبعاد كثيرين من أبناء الشعب الفلسطيني غير المنتمين للفصائل وحرمانهم من المشاركة.

4. 8. 3 التمسك بالبعد القومي للقضية الفلسطينية

اعتبرت المادة الأولى في الميثاق الوطني الفلسطيني أن "فلسطين هي وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية" (68).

ومن المعروف أن العرب كانوا قد رفضوا قرار التقسيم وشاركوا في الحرب ضد إسرائيل عام 1948 مؤكدين ارتباط القضية الفلسطينية بالبعد القومي، لأن الأطماع الإسرائيلية تستهدف الأراضي العربية سواء المحيطة أو البعيدة (69).

وأن العرب كان لهم الدور الرئيس في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، ويرى الباحث أن الوطنية الفلسطينية التي عبرت عنها حركة فتح من خلال القرار الوطني المستقل لا تقوى على فعل شيء بمفردها دون أن يكون لها رافد قومي، كما أن الانعزال والتفرد كما حدث في (أوسلو) قد ألحق الضرر بالقضية الفلسطينية، وأن العرب عندما رفعوا شعار أنهم يقبلون بما يقبل به الفلسطينيون إنما يريدون التحلل من أعباء القضية البتة.

إن الصراع العربي الإسرائيلي ينتمي إلى إطار تاريخي أعلى، وجبهة سياسية أوسع من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي غير أن القضية الفلسطينية هي جوهر هذا الصراع.

إن قضية فلسطين هي قضية عربية وهي قضية قومية بقدر ما هي قضية وطنية وكل ما يمس فلسطين وقضيتها يمس المصير العربي كله، هنا نلاحظ أن هناك أراضي عربية لا تزال محتلة في بلدين عربيين هي سوريا ولبنان بسبب قضية فلسطين، وفي هذا الإطار يرى شفيق

الحوت عضو اللجنة التنفيذية السابق أنه لا بد من طي معزوفة القرار الوطني المستقل، والتمسك بالقرار القومي، وإقامة علاقات محسوبة ومتوازنة بالمحيط العربي [70]

ويرى الباحث أن الظروف العربية المختلفة جعلت الشارع العربي مشغولاً أكثر بقضاياه الخاصة، بعد أن كان الاهتمام بالقضية الفلسطينية كقضية محورية ومركزية، وأصبح العرب يقومون بدور الوسيط ما بين السلطة وأمريكا وبين إسرائيل والسلطة الوطنية.

4. 8. 4 التمسك بإطار منظمة التحرير

إن التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع لمواجهة الاحتلال من شأنه تنمية منطق الثورة لا سيما أن الاحتلال لا زال جاثماً على الأرض الفلسطينية.

أما الذي حصل هو إضعاف منطق الثورة لصالح السلطة، وان كانت هذه الإشارات قد اتضحت قبل أوسلو بكثير، فمظاهر السلطة تجلت في "سلطة المقاومة" في الأردن، ثم دولة الفكهاني في بيروت، إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية بعد (أوسلو) التي أدت إلى تهميش منظمة التحرير الفلسطينية.

إن المرحلة ما زالت مرحلة ثورة وتحرر وطني فلسطيني، وإسرائيل ماضية في إجراءاتها على الأرض لخلق واقع فوق الأرض الفلسطينية، من مصادرة الأراضي، وإقامة الجدار العازل وذلك للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية متصلة في حدود العام 1967.

إن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية يتطلب العودة إلى هدف وجودها وإنشاءها المتمثل بالتحرير، والفصل ما بين المنظمة والسلطة، وترسيم الحدود الفاصلة بينهما والعودة إلى المرجعية السياسية الوطنية للشعب الفلسطيني والمجسدة بالمنظمة، كما ينبغي عدم الجمع بين موقع المنظمة والسلطة خاصة على المستوى القيادي؛ لأن الأولى مخولة بحق القرار المصيري لشمولية تمثيلها للشعب الفلسطيني بأسره، وليس لقسم منه في الضفة وغزة والتي تحكمه الالتزامات والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها.

وقد برزت المطالبات جلياً بفصل رئاسة السلطة عن المنظمة بعد رحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وتولي محمود عباس رئاسة المنظمة، لان شخصية الرئيس عرفات كما يرى عبد الله الحوراني عضو اللجنة التنفيذية السابق ساعدت على غياب المنظمة نظراً لطبيعته الحريصة على الإمساك بكل الخيوط وبسبب وجوده على رأس السلطة والمنظمة معا، فتعامل وكأنهما شيء واحد، وأصبحت المنظمة كأنها جزء من السلطة [71].

ومن أسس وقواعد إصلاح منظمة التحرير الاهتمام بالبناء الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني سواء تحت الاحتلال أو في مخيمات اللجوء، وبناء مجتمع فلسطيني متضامن فالشعب يمتلك الطاقات الغنية.

كما أن تشجيع الفكر والبحث العلمي واستيعاب النقد يشكل قاعدة أساسية لاستعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية، ولقد أقامت منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث الفلسطيني إلا أن دوره شاخ واضمحل.

إن الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة أمر هام لا سيما أن منظمة التحرير الفلسطينية تواجه عدواً مسلحاً بقدرة علمية هائلة، وكان المطلوب من المثقف الفلسطيني دائماً تبرير عقيدة هذا التنظيم أو ذاك وتعميم أفكار السياسيين.

كما أن إشاعة الثقافة السياسية الديمقراطية لدى أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية يعتبر من أسس الإصلاح حيث إن الحياة الديمقراطية بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تضمن الارتقاء بمستوى الشفافية والتوازن والمشاركة على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فإن العلاقات مع المحيط العربي ودول الجوار تتطلب إقامة علاقات طيبة لتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من القيام بدورها والاستفادة من البعد القومي لا التدخل في الحسابات الداخلية للدول العربية، لان حركة التحرر دائماً بحاجة إلى مساعدة الجميع لا الدخول في التجاذبات والصراعات الإقليمية.

وفي مقابلة خاصة أجراها الباحث مع السيد غسان الشكعة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رأى أن سبب التأخير في تنفيذ ما جاء في إعلان القاهرة في آذار 2005 لتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية هو المستجدات على الساحة الفلسطينية من إجراء الانتخابات التشريعية والحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني في ظل الحكومة العاشرة، وكذلك عدم الاتفاق على أسماء المرشحين المستقلين للمشاركة في الحوار من أجل التفعيل كما نص إعلان القاهرة.

وبيّن الشكعة أن موضوع تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بند دائم على جداول أعمال اللجنة التنفيذية، وأن هناك اتصالات مع الفصائل الفلسطينية التي تحمل نفس الاسم جراء الانشقاقات السابقة لحل هذه الإشكاليات، والانطلاق نحو التفعيل والتطوير للتمسك بإطار منظمة التحرير الجامع.[72].

أما نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فقد اعتبر أن حوار الفصائل في القاهرة إنما يؤسس لمرحلة خامسة في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب كافة القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية، وبيّن أن المرحلة الأولى كانت عام 1964 وقت إعلان قيام المنظمة، أما المرحلة الثانية فكانت عندما توحدت الفصائل الفلسطينية في جسد المنظمة وهيمنت عليها عام 1968.

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت عام 1974 عندما تم إقرار البرنامج المرحلي لحل القضية الفلسطينية، وهي المرة الأولى التي يمتلك فيها الفلسطينيون برنامجاً سياسياً يعملون خلاله، فيما بدأت المرحلة الرابعة عام 1987 بعد الاقتتال الذي نشب بين أجنحة فتح المختلفة على خلفية الانتماءات لمحاور عربية مختلفة الأمر الذي دفع في اتجاه إقرار برنامج الوحدة الوطنية بمشاركة حركة فتح والجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وظهرت واضحة في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني عام 1988 في الجزائر، أما مرحلة التأسيس الخامسة لمنظمة التحرير فهي التي جاءت بعد حوار القاهرة، وفيه التقى الفلسطينيون لأول مرة منذ اتفاق

(أوسلو) عام 1993 على إطار سياسي موحد وعلني ومبني على أساسان هما قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس العربية، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين [73]

4. 9 الفرص المتاحة

يعتبر اتفاق القاهرة الذي عقد في آذار عام 2005 في العاصمة المصرية القاهرة بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً فرصة حقيقية للبناء عليها في موضوعه إصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة أن التيارات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) شاركت في الحوار ووافقت على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وبالرغم من التلكؤ والتأخير في تنفيذ ما اتفق عليه إلا أن اتفاق القاهرة شكل سابقه ايجابية نحو الدفع في مسار تطوير المنظمة وإصلاحها، وشكل أيضاً أحد إرهاصات التحول الذي طرأ على الموقف السياسي للحركتين، حيث شاركت بالفعل حركة الجهاد الإسلامي ولأول مرة في إحدى اجتماعات اللجنة التنفيذية وذلك في بداية آذار عام 2005 وأكد محمد الهندي القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي بقطاع غزة أن " اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي حضرته الحركة للمرة الأولى بأنه لقاء تمهيدي حيث حضره أعضاء اللجنة التنفيذية وممثلو الفصائل غير الممثلة بالمنظمة للتحضير للقاء آخر يعقد في الخارج لبحث آليات إعادة بناء وتطوير المنظمة بما يسمح بدخول الفصائل في هذا الإطار، وأن الاجتماع ناقش المدخل السياسي والبرنامج والهياكل والآليات التي سيتم مناقشتها في المستقبل، واعتبر أن موضوع المنظمة معقد ومتشابك، ويحتاج لوقت كبير كي يتم إنجازه"[74] في حين أن حماس لم تشارك في ذلك الاجتماع لأسباب فنية مع العلم أن حماس كانت قد أرسلت اسم مندوبها للمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية [75].

كما أن تمثيل القوى السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة التمثيل النسبي سيضمن مشاركة الجميع، وعدم هيمنة حركة أو فصيل معين، وبالتالي الاستفراد في القرار السياسي.

إن الموقف السياسي لدى حركة حماس وبخاصة بعد فوزها بأغلبية كبيرة في الانتخابات التشريعية الثانية وتقدمها ببرنامج حكومي ينص على إقامة الدولة الفلسطينية في حدود عام 1967 وعاصمتها القدس يعني اقتراباً من موقف حركة فتح الأمر الذي يشكل فرصة للانطلاق نحو تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الرغم من النكسات التي تعرضت لها فان رصيدها وتراثها الكبير يدفع الجميع للتمسك بها كإطار جامع معترف به عربياً ودولياً.

كما أن معظم التنظيمات عملت داخل إطار المنظمة لعقود من الزمن، ولديها ما يؤهلها من التجربة لإدارة دفة الإصلاح والتطوير، وأن رسوخ اسم منظمة التحرير الفلسطينية في وجدان الفلسطينيين وبخاصة فلسطينيو الشتات يحتم على الجميع التمسك والأخذ بيد المنظمة إلى بر الأمان.

شكلت وثيقة الوفاق الوطني فرصة وقاعدة انطلاق قوية نحو منظمة تحرير قوية وسلطة فلسطينية قوية لتكون جبهة وطنية عريضة ببرنامج سياسي يتوافق عليه الجميع وهيكلية محدثة تخدم صناعة القرار والمصالح العليا للشعب الفلسطيني والمتمثلة في وحدة القيادة، ووحدة التمثيل المؤسسي للشعب الفلسطيني، وإزالة الاحتلال الاستيطاني والعسكري الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن وصول التسوية إلى طريق مسدود، وتنصل إسرائيل من الاتفاقات الموقعة وإعادة احتلالها للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وإعادة انتشار قواتها في غزة يجعل العودة إلى منظمة التحرير التي وقعت الاتفاق من أجل تصويب أوضاعها وإصلاح هياكلها لتمكنها من

مواجهة التحديات الماثلة أمامها من خلال التمسك بالثوابت الفلسطينية وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني.

4. 10 التحديات

إن أبرز الأزمات والتحديات التي تواجه القضية الفلسطينية بشكل عام، ومنظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص هي أزمة الاحتلال والاستفراد الإسرائيلي بالجانب الفلسطيني بدعم وانحياز أمريكي إلى الجانب الإسرائيلي والسكوت عن ممارساته على الأرض من تهويد واستيطان وبناء الجدار.

إن غياب الظروف التي لعبت دور الحاضنة لولادة ونمو منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد قائمة، مثل الحرب الباردة، وتنامي دور حركات التحرر الوطني العربية والعالمية، ووجود أنظمة عربية تعمل على دعمها وإسنادها، فالتحديات زادت أمام مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية فهناك أنظمة عربية ترتبط بجملة معاهدات والتزامات مع إسرائيل وفقاً لاتفاقيات سلام أو مكاتب تجارية وغيرها.

كما أن هيمنة السلطة الفلسطينية على النظام السياسي الفلسطيني، واستحواذها على الاهتمام الأكبر والميل لدى البعض لإحلالها مكان المنظمة يجعل الأكثرية السياسية تتشدّ نحو السلطة وبقائها والحفاظ عليها.

وعلى الرغم من حوار القاهرة، ومن بعده وثيقة الوفاق الوطني إلا أنه ما زال هناك بون شاسع بين برنامج حركة حماس وبرنامج حركة فتح كبرى الحركات على الساحة الفلسطينية، وبالتالي هناك صعوبة للوصول إلى ميثاق وطني جديد يتوافق عليه الطرفان خاصة في ظل المستجدات والمتغيرات على الساحتين العربية والدولية.

كما أن تشكيل مجلس وطني جديد سواء بطريقة الانتخاب أو التوافق فإنه سيؤدي إلى نسف البنية التنظيمية للمنظمة القائمة على نظامي المحاصصة والإنابة الثورية ومن أبرز التحديات [76].

1- إن ما تعانيه منظمة التحرير من ضعف إنما هو امتداد لما تعانيه الأنظمة السياسية في المنطقة العربية من أزمات سياسية واقتصادية مختلفة، وإن تحديد الأزمات الداخلية في القضية الفلسطينية يخضع لمعيار الشرعية وقوة القيادة، وأن هناك عدداً من القوى المهمة لا تعترف بشرعية المنظمة وتمثيلها الوحيد للشعب الفلسطيني وقد بات جلياً وجود أزمة في القيادة والقرار والهيكلية والازدواجية ما بين السلطة والمنظمة.

2- إن الأزمة التي تعصف بحركة فتح العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية يجعل الانطلاق نحو الإصلاح بطيئاً.

3- إن تضخم المجلس الوطني وصعوبة انعقاده وعدم انتظام دوراته، والجدل الدائر حول اعتبار أعضاء المجلس التشريعي أعضاء في المجلس الوطني يفاقم من أزمة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية خاصة على صعيد اتخاذ القرار في ظل هيمنة حركة فتح على مصيرها ومستقبلها.

4- إن الأزمة أخذت منحى خطيراً بين حركتي فتح وحماس حول تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، حيث تتمسك حركة فتح ومعها فصائل منظمة التحرير بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني من أجل المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني، فيما لا تعترف حركة حماس بتمثيل وقيادة منظمة التحرير، وهذا بدوره يزيد الأمور تعقيداً ويضعف دور المنظمة على الصعيد الدولي والعربي، وفي المقابل ترى حركة حماس أنها انتخبت من الشعب الفلسطيني في الداخل، وهي تتمتع بشرعية تمثيلية من قبل الأكثرية وهي المسؤولة عن إدارة الشؤون الخارجية من خلال وزارة الخارجية التي أقرتها وكرستها سلطة فتح السابقة، وبالتالي كيف تكون المنظمة هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وحماس صاحبة السلطة والشرعية لا تشارك في قيادتها؟

وعلى الرغم من موافقة حركة حماس وتوقيعها على اتفاق القاهرة الذي ينص على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (كان ذلك قبل فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية) إلا أنها ترفض الآن هذا الموقف وتطالب بإعادة بناء منظمة

التحرير وفق أسس جديدة تضمن هيمنتها بناء على نتائج الانتخابات الأخيرة، كما أن حركة حماس وقبل دخول الانتخابات التشريعية الثانية كانت تعتبر أن من يفوز في انتخابات المجلس التشريعي يصبح عضواً في المجلس الوطني فيه التباس؛ لأن من يدخل المجلس التشريعي ضمن برنامج وسقف معين يختلف عن سقف منظمة التحرير [77].

أما رؤية حركة حماس في إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية والتي عبر عنها أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان بعد الانتخابات التشريعية فكانت تؤكد على اعتبار أعضاء المجلس التشريعي أعضاءً في المجلس الوطني.

فيما يلاحظ من تصريحات رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون في افتتاح المجلس التشريعي في السادس عشر من شباط 2006 أن أعضاء المجلس التشريعي أل 132 سيتم إضافتهم أعضاء المجلس الوطني البالغ 783، ولن يسمح لأحد المس بأعضاء المجلس الوطني لا من حيث العدد ولا من حيث التركيبة.

إن تصريحات الزعنون ومواقف حركة حماس تبين مدى تباين الرؤى في الجدية من إعادة ترتيب البيت الفلسطيني انطلاقاً من فهم كل طرف لعملية الإصلاح.

ويعتبر التعرف الحقيقي على أعداد الفلسطينيين في الخارج، وتوزيعهم الجغرافي من الإشكاليات التي تواجه عملية الإصلاح، وكذلك مواقف الدول من عملية إجراء الانتخابات على أراضيها.

4. 11 الرؤية المستقبلية

إن منظمة التحرير الفلسطينية التي استمدت شرعيتها من تضحيات أبناء الشعب الفلسطيني وكفاحهم الطويل كانت ائتلافاً جبهوياً يضم ممثلين عن كافة القوى والفصائل والفعاليات الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من الضعف الذي أصابها إلا أنها بقيت الإطار الوحيد الجامع للفلسطينيين، وأن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية مهمة تقع على عاتق الجميع لا بد لها من الارتكاز على الأسس التالية:

- إن إعلان القاهرة الصادر عن مؤتمر الحوار الفلسطيني في آذار عام 2005 يشكل حجر الزاوية في إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، وأكد على التمسك بالثوابت الفلسطينية من دون تفريط بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، إلا أن الملاحظ أن الخطوة الأولى التي تم الاتفاق عليها وهي تشكيل اللجنة المكونة من الأمناء العامين للفصائل وعدد من الشخصيات الوطنية التي ستتولى القيام بمهمة مراجعة مسيرة المنظمة لم يتم إنجازها بالكامل حتى الآن، وان الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه محدودة وبطيئة.

- إن اهتمام الشعب الفلسطيني في الداخل بإعادة الاعتبار للمنظمة وإصلاحها لا يقل عن اهتمام الشعب الفلسطيني في الشتات باعتبار أن المنظمة تمثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وأن المسؤولية تقع على الجميع خاصة أن قوى الشعب الفلسطيني السياسية وقيادته موجودة في الداخل كما هي موجودة في الخارج، وحتى اللجنة التنفيذية وهي التي تقع على عاتقها مسؤولية أساسية في إصلاح وضع المنظمة، فإن معظمهم – إن لم نقل جميعهم– يقيمون في الداخل، وهو ما يضع مسؤولية كبيرة على قيادات الداخل في العمل لتصحيح وضع المنظمة بحيث تتكامل الجهود صوب إصلاح المنظمة خاصة أن قيادات الداخل أيضاً لديهم القدرة على التحرك أكثر من قيادات الخارج.

- إن أوضاع المنظمة الحالية وما تعانيه من الوهن والشلل يصعب تأجيلها لحين إجراء انتخابات المجلس الوطني في الداخل والخارج وعقد دورة جديدة له؛ لأن هذا يتطلب وقتاً طويلاً، ويؤثر على الوحدة الوطنية وعلى مصير منظمة التحرير ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، حيث ستبقى قوى سياسية هامة مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي خارج إطار المنظمة ومؤسساتها، واستمرار أوضاع مؤسسات المنظمة على حالها سيزيدها تراجعاً وسوءاً وخاصة غياب المرجعية السياسية للسلطة، وعليه يمكن الإسراع في تفعيل وتطوير مؤسسات المنظمة ودورها في زمن قصير جداً، والإعداد لبناء المنظمة وإصلاحها والتحضير لإجراء انتخابات المجلس الوطني.

- نظراً لصعوبة انعقاد المجلس الوطني صاحب الصلاحيات فإنه بالإمكان عقد دورة أو عدة دورات للمجلس المركزي يتخذ فيها القرارات، ويحدد الخطوات الضرورية والملحة لإصلاح وضع المنظمة، والمجلس المركزي هو الهيئة الوسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، وقد وجد أصلاً لتغطية مثل هذه المهمات عند تعذر انتظام انعقاد دورات المجلس الوطني.

وقد سبق للمجلس المركزي أن اتخذ قرارات مصيرية وهامة في حياة الشعب الفلسطيني وفي ظروف كانت أكثر صعوبة من الظروف الحالية اعتماداً على صلاحياته السياسية والمعنوية، ولم يتوقف عند النصوص القانونية الحرفية – إن كانت تسمح له بذلك أم لا – طالما أنه في النهاية سيعرض قراراته على المجلس الوطني حال انعقاده لأخذ مصادقته عليها.

ومن القرارات الهامة التي اتخذها المجلس المركزي مثلاً انتخاب ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين بعد إعلان قيام دولة فلسطين من قبل المجلس الوطني يوم 1988/11/15، وإقرار اتفاقات أوسلو في نهاية عام 1993.

إذن يمكن القول: إن المجلس المركزي بإمكانه اتخاذ قرارات تصب في إصلاح المنظمة وإخراجها من واقعها المتردي على أن يصادق على ذلك في دورة المجلس الوطني القادمة، ومن المهمات التي يمكن إنجازها هو التأكيد على الالتزام بالثوابت الوطنية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفق قرارات المجلس الوطني وهي انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، والتمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194، والعمل على تثبيت السيادة الفلسطينية الكاملة على قطاع غزة عبر السيطرة على كافة منافذه البرية والبحرية والجوية والحيلولة دون فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وإفشال المخططات الإسرائيلية الرامية إلى إخراج قطاع غزة من دائرة الصراع، وتحريم استخدام السلاح في حل الإشكاليات الداخلية الفلسطينية، واعتماد الحوار الديمقراطي سبيلا وحيداً لحلها[78]

أما على صعيد الإصلاح الهيكلي فإن المجلس المركزي بإمكانه اتخاذ قراراً بضم حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى منظمة التحرير، والتوصل إلى صيغة تمثيلية لهذه الحركات في المنظمة من خلال الحوار، وهذا مرتبط بموافقة حركة حماس بالمشاركة قبل تفعيل وتطوير المنظمة، أما بخصوص اللجنة التنفيذية يقوم المجلس المركزي من خلال الانتخابات أو التوافق بإشغال المقاعد الستة الشاغرة في عضوية اللجنة التنفيذية وفق ما جاء في النظام السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المادة رقم 14 [79]، حتى تتمتع بالقانونية الكاملة؛ لأن غياب أعضاء من اللجنة التنفيذية يحدّ من عملها، وعليه يمكن للمجلس المركزي زيادة أعضاء اللجنة التنفيذية حتى يمكن استيعاب القوى السياسية الموجودة خارج المنظمة وبعض القوى التي تنتمي إلى المنظمة وتعطل تمثيلها في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وذلك حفاظا على الوحدة الوطنية.

ويقوم المجلس المركزي بتفعيل دوائر منظمة التحرير، وتوزيع مسؤولياتها على أعضاء اللجنة التنفيذية والذي يفترض تفرغهم للعمل استنادا إلى المادة 15 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يكون بالتوازي مع التحضيرات لانعقاد دورة للمجلس الوطني في أسرع وقت وفق نظام انتخابات الأعضاء الذي نص على النظام الأساسي للمنظمة، أما في المناطق التي يتعذر إجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني فإنه يتم التوافق بين كل الأطراف السياسية على صيغة اختيار الأعضاء من هذه المناطق مع الأخذ بعين الاعتبار تمثيل كل ساحات التواجد الفلسطيني في الداخل والخارج بما في ذلك الجاليات الفلسطينية في بلدان الشتات وفق النسبة العددية لكل ساحة، وتنطبق هذه النسبة على المؤسستين المنبثقتين عن المجلس الوطني (المجلس المركزي، واللجنة التنفيذية).

ويقوم المجلس المركزي بتفعيل دور النقابات والاتحادات الشعبية وتوحيدها بين الداخل والخارج، واعتماد مبدأ الانتخابات في تحديد قياداتها ووضع الميزانيات اللازمة لتتمكن من القيام بمهماتها المهنية والسياسية.

وبإمكان المجلس المركزي تحديد طبيعة وحدود العلاقة بين مؤسسات ودوائر المنظمة ومؤسسات ودوائر السلطة بحيث يتم القضاء على التداخل والازدواجية والتعارض التي سادت سابقا وتنظيم العلاقة على أساس التكامل.

وفي هذا الإطار وضمن الإصلاح الهيكلي فإن الفصل بين مهمات المجلس الوطني والمجلس التشريعي يعد خطوة هامة حيث أن المجلس الوطني يهتم بشؤون المنظمة ودوائرها ومؤسساتها ومهامها. بينما يختص المجلس التشريعي بقضايا السلطة ومؤسساتها وأنظمتها وقوانينها ومراقبة أدائها، وهذا يقتضي إجراء انتخابات خاصة في المجلس الوطني في الداخل كما في الخارج غير انتخابات المجلس التشريعي، مع العلم أن البرنامج الانتخابي للمجلس التشريعي يمكن أن يختلف عن البرنامج الانتخابي للمجلس الوطني كما اشرنا سابقا.

أما رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون فإنه يرى أن انسلاخ المجلس التشريعي عن المجلس الوطني إنما يعني إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين وبداية نهاية منظمة التحرير الفلسطينية [80].

وهناك رؤية لإصلاح منظمة التحرير قدمها نائب رئيس المجلس الوطني تيسير قبعة يقترح فيها:

تشكيل المجلس الوطني من ثلاثمائة وثلاثين عضوا يمثلون الداخل والشتات وفقا لما يلي:

- يتم تمثيل الداخل من خلال أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين ال132عضوا ويضاف إليهم 18عضوا من بعض القيادات والشخصيات الوطنية التي تقبع في سجون الاحتلال وأعضاء اللجنة التنفيذية المنتخبين من المجلس الوطني، وبالتالي فإن الداخل يمثل في المجلس الوطني بواقع 150عضوا.
- يتم تمثيل الخارج بواقع 180عضوا في المجلس الوطني وعلى قاعدة الاقتراع الحر المباشر حيث أمكن، على أن يتم تحديد نسبة التمثيل حسب عدد الفلسطينيين في كل دولة، ويستثنى

من مبدأ الاقتراع الحر المباشر الفلسطينيون في الأردن الذي يحظى بنظرة خاصة، وبما يقتضي وضع مقاييس لتمثيلهم من قبل الأعضاء المنتخبين في الداخل والشتات.

وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد الفلسطينيين في نهاية عام 2005 ما مجموعه عشرة ملايين و100 ألف نسمة، بواقع 4 ملايين و 900 ألف في فلسطين التاريخية منهم مليونان و400 ألف في الضفة الغربية، ومليون و400 ألف في غزة ومليون و100 ألف في الأراضي المحتلة عام 1948 [81]، أما فلسطينيو الخارج فيقدر مجموعهم بنحو خمسة ملايين ومائتين ألف نسمة بينهم نحو ثلاثة ملايين في الأردن.

وحول تمثيل فلسطيني ال48 فإنه وبحسب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنا عميرة يقترح تمثيلهم بشكل رمزي من خلال 10-12 عضو للتعبير عن وحدة الشعب الفلسطيني [82]، وهذا ممكن من خلال اضافتهم ومشاركتهم في القرارات المصيرية وربما دون الاعلان عنهم.

أما إذا اعتمد عدد أعضاء المجلس الوطني ب 300 عضو، فيمكن توزيع المقاعد مناصفة بين الداخل والخارج بحيث يكون نصيب الضفة والقطاع 150 مقعداً ونصيب الخارج 150 مقعداً، وعند ذلك فإن نصيب الفلسطينيين المتواجدين في الأردن سيكون 85 مقعداً، وفي سوريا 13 مقعداً، وفي لبنان 12 مقعداً، والسعودية 10 مقاعد، وفقاً للجدول التالي [83]

المكان	عدد الفلسطينيين(بالآلاف) في نهاية سنة 2005	عدد المقاعد في المجلس الوطني
الأردن	**2942**	**85**
لبنان	**404**	**12**
سوريا	**457**	**13**
مصر	**61**	**2**
السعودية	**347**	**10**
الكويت	**73**	**2**
بلدان الخليج العربي الأخرى	**180**	**5**

العراق	**40**	**1**
ليبيا	**34**	**1**
بلدان عربية أخرى	**7**	**0**
أمريكا الشمالية والجنوبية	**267**	**8**
أوروبا	**255**	**7**
بقية أنحاء العالم	**107**	**3**
مجموع الفلسطينيين في الخارج (بالآلاف)	**5174**	**150**

ويتم انتخاب المجلس المركزي مباشرة عند انعقاد المجلس الوطني بعد إعادة تشكيله ومن ثم يقوم المجلس المركزي بانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، الأمر الذي يمكن المجلس المركزي في حال وجود ظروف طارئة تحول دون انعقاد المجلس الوطني من تجديد عضوية اللجنة التنفيذية وفقاً للضرورة والمتطلبات الوطنية، ووفق أسس وضوابط تراعي تمثيل كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني انطلاقاً من الكفاءة والحس الوطني العالي بالمسؤولية، بعد تحديد صلاحيات كل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية، وضمان انتظام عقد اجتماعاتها بشكل دوري لضمان استمرارية حضورها، والتصدي للتحديات المحدقة بالقضية الوطنية.

أما بخصوص البعثات الدبلوماسية، فإنه لا بد من إعادة النظر في عمل السفارات الفلسطينية سواء على صعيد المهمات المناطة بها، أو على صعيد العاملين بها وفق ضوابط محددة تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة، ومدة خدمة طاقم السفارة، والمهمات الملقاة على عاتقها والأخذ بضوابط العمل الدبلوماسي.

كما ينبغي مراعاة مشاركة كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني في البعثات الدبلوماسية انسجاماً مع مبدأ المشاركة الجماعية من أجل إثراء نشاط هذه البعثات بمختلف الكوادر والكفاءات [84].

أما من الناحية المالية ولتقوية موقف المنظمة واستقلاليتها وتمكينها من القيام بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني واحتياجاته في الخارج فإنه لا بد من تخصيص ميزانية مستقلة للمنظمة

ودوائرها ومؤسساتها ونشاطاتها، لا أن تبقى بند على موازنة السلطة وهذا يتطلب تعزيـــز دور الصندوق القومي الفلسطيني باعتباره أحد المكونات الأساسية لمنظمة التحرير، وإيجـــاد صـــيغة تضمن استقلال الصندوق القومي عن وزارة المالية في السلطة الفلسطينية.

كما ويمكن التوجه للدول العربية لإحياء القرار الخاص بحسم 5% من رواتب الموظفين الفلسطينيين في القطاعين العام والخاص في الدول العربية لتمويل الصندوق القومي كما كان في السابق [85].

هوامش الفصل الرابع

1. جقمان، جورج. **خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية**، في التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة، مؤتمر مواطن 7-1997/11/8، تحرير مي الجيوسي/مواطن، رام الله، 1998، ص 30.
2. **الميثاق الوطني الفلسطيني**.الباب الأول، المادة الرابعة.
3. البحيري، صلاح الدين، والمسيري، عبدالوهاب وآخرون. **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط7، 2004، ص 370.
4. **النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية**. الباب الثاني، المادة السابعة أ.
5. **النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية**.الباب الثاني، المادة السادسة أ.
6. **الموسوعة الفلسطينية**. المجلد الثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، الطبعة الأولى، ص 205.
7. صالح، محسن. المجلس الوطني الفلسطيني – إعادة التشكيل وعدالة التمثيل- في **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007، ص 55.
8. نفس المرجع. ص 56.
9. نفس المرجع. نفس الصفحة.
10. البحيري، صلاح الدين، والمسيري، عبدالوهاب وآخرون. **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 386.
11. صالح، محسن. **تقرير معلومات منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني**، تعريف، وثائق، قرارات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص 43.
12. البحيري، صلاح الدين، والمسيري، عبدالوهاب وآخرون. **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 383.
13. **النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية**.المادة 14 معدلة.
14. الحسن، خالد. **فلسطينيات -3- أوراق سياسية رقم 11**، منشورات دار الكرمل، عمان، بدون تاريخ، ص 40.
15. البحيري، صلاح الدين، والمسيري، عبدالوهاب وآخرون. **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص387.
16. **الموسوعة الفلسطينية**. الدراسات الخاصة، المجلد الخامس، بيروت، ط1، 1990، ص 416.
17. أبو شنب، حسين. **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي – الرأي والرأي الآخر**- مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995، ص 189.
18. بلقزيز، عبدالاله، وحماد، مجدي وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة- الحصيلة والمستقبل**- مصدر سابق، ص 49.
19. مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **تيسير نصرالله** عضو المجلس الوطني الفلسطيني، مصدر سابق، 2007/4/25.
20. أبو العردات، فتحي. إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية حركة فتح) في: **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007، ص 186.
21. الحوراني، محمد، ونوفل، احمد وآخرون. **نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، تحرير جواد الحمد، عمان، ط1، 2006، ص112.

22. مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **يوسف حرب** القيادي البارز في حركة فتح. نابلس،2007/9/22.
23. **وثيقة الوفاق الوطني**. النقطة الثانية، 2006/5/14.
24. عامر، راشد. **إسمها تفعيل منظمة التحرير طبخة حصى**، موقع الكتروني شهود الإخباري. www.shohood.net/ahdath.asp?NewID=18685&PageID=4&TypeID=4
25. الحسن، هاني. قناة الجزيرة، **برنامج بلا حدود**، الأربعاء 2007/6/27.
26. نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**، في: ما بعد الأزمة:- التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مصدر سابق، ص 44.
27. الملتقى الفتحاوي. **تفعيل منظمة التحرير مصلحة فلسطينية/فتحاوية**، موقع الكتروني www.fatehforums.com/showthread.php?t=11160 21/5/ 2007.
28. مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **غسان الشكعة** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نابلس، 2007/4/22.
29. خضر، حسام. **إجماع على خواء المنظمة الفلسطينية**، موقع الكتروني حسام خضر، www.hussamkhader.org/internal/pressinterviews/29.htm 2007/3/28
30. بشارة، عزمي. فلسطين إلى أين، ***مجلة المستقبل العربي***، تموز/2007، العدد 329، السنة التاسعة والعشرون، ص 12.
31. قريع، أحمد. **مؤتمر فلسطين عام 2007 التحديات والفرص**، رام الله، 2007/5/5.
32. الحوراني، محمد، ونوفل، أحمد وآخرون. **نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 131.
33. **وثيقة الوفاق الوطني**. النقطة الثانية، 2006/5/14.
34. موقع الكتروني خاص بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. www.pflp.ps/index.php?action=Details&id=906 2007/6/24.
35. حبش جورج، **مجلة الهدف**، الناطقة بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كانون ثاني 1998، ص 7.
36. حواتمة، نايف. **اوسلو والسلام الآخر المتوازن**، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ط2، 2004، ص 275.
37. عبدالعال، مروان. **منظمة التحرير الفلسطينية-الواقع والآفاق- رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007، ص 206.
38. مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **خالدة جرار** عضو المجلس التشريعي عن قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، رام الله، الخميس 2007/3/26.
39. عبدالرحمن، اسعد. **آراء في إصلاح منظمة التحرير:وهل من أمل؟** موقع المجموعة 194 الالكتروني، www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=732&table=articles 2006/8/3.
40. عبد الكريم، قيس. **النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة**، موقع الحوار المتمدن الالكتروني، www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=23935، 2004/9/24.
41. الناطور، سهيل. **إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية -رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين** في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007، ص 233.

42. حواتمة، نايف. **مبادرة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني**، موقع وكالة قدس نت الالكتروني www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=10683، 2006/3/25.

43. موقع الكتروني خاص **بحزب الشعب الفلسطيني**، 2007/7/11، www.palpeople.org.

44. مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **حنا عميرة** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مقر حزب الشعب الفلسطيني، رام الله، 2007/5/8.

45. مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **صالح رأفت** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، رام الله، 2007/5/9.

46. جمعة أبو مور، همام. **كيف ننظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية؟** موقع شبكة الأحرار الفلسطينية الالكتروني، www.a7rar.com/modules.php?name=Content&pa=showpage&pid=463 2007/3/22.

47. النونو، سعد. **بيان من الجاليات الفلسطينية بالشتات**، موقع كفاية الالكتروني، www.kefaya.org/reports/041215elgzoor.htm ، 29/11/.2004.

48. مقابلة خاصة أجراها الباحث عبر البريد الالكتروني مع **الدكتور أسعد عبدالرحمن** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقا، مسئول ملف دائرة اللاجئين، رام الله، 2007/5/10.

49. حمدان، أسامة. **إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية- رؤية حركة حماس-** في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007، ص190.

50. مقابلة خاصة أجراها الباحث عبر البريد الالكتروني مع الدكتور **أحمد بحر** رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، غزة، 2007/6/5.

51. بلقزيز، عبدالاله، وحماد، مجدي وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة- الحصيلة والمستقبل-** مصدر سابق، ص 50.

52. مقابلة خاصة أجراها الباحث عبر البريد الالكتروني مع الدكتور **أحمد بحر** رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، مصدر سابق.

53. حمدان، أسامة. **إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية-رؤية حركة حماس-** في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مصدر سابق، ص 191.

54. صافي، خالد. **في الذكرى الثالثة والأربعين لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية**، موقع شركة إيلاف للنشر المحدودة إ الالكتروني، www.elaph.com/ElaphWeb/AsdaElaph/2007/6/237985.htm 2007/6/23.

55. مقابلة خاصة أجراها الباحث عبر البريد الالكتروني مع **عبدالله الحوراني** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقا، غزة، 2007/5/6.

56. المصري، هاني. **تفعيل م.ت.ف بين المراوحة والانطلاق**، موقع شبكة الانترنت للإعلام الربي/ أمين الالكتروني، www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=403 08&NrIssue=1&NrSection=2، 2007/5/1.

57. **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية(حماس)**، المادة الثانية والثلاثين.

58. نفس المصدر، المادة 26.

59. نفس المصدر، المادة 13.
60. بلقزيز، عبدالاله، وحماد، مجدي وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة- الحصيلة والمستقبل-** مصدر سابق، ص121.
61. أبو طه، أنور. **إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية-رؤية الجهاد الإسلامي-** في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مصدر سابق، ص 213.
62. نفس المصدر، ص 215.
63. نفس المصدر، ص 216
64. موقع **المبادرة الوطنية الفلسطينية** الالكتروني، www.almubadara.org/new/template.php?id=16، 2007/5/22.
65. مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **صلاح الخواجا** ممثل المبادرة الوطنية في القوى الوطنية والإسلامية، مقر المبادرة الوطنية، رام الله، 2007/5/8.
66. نفس المصدر.
67. بلقزيز، عبدالاله، وحماد، مجدي وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة- الحصيلة والمستقبل-** مصدر سابق، ص 21.
68. **الميثاق الوطني الفلسطيني**، المادة الأولى.
69. بلقزيز، عبدالاله، وحماد، مجدي وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة- الحصيلة والمستقبل-** مصدر سابق، ص22.
70. الحوت، شفيق. **مصير منظمة التحرير الفلسطينية**، موقع شفيق الحوت الالكتروني، www.shafiq-alhout.org/net/templates/new.aspx?articleid=1079&zoneid=22. 2007/7/5.
71. البنا، ياسر. **مطالبة فلسطينية بفصل المنظمة عن السلطة**، موقع إسلام اون لاين للاخبارالالكتروني، www.islamonline.net/Arabic/news/2004-12/21/article08.shtml، 2007/3/25
72. مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **غسان الشكعة** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سابق.
73. حواتمة، نايف. **بدء مرحلة خامسة لمنظمة التحرير الفلسطينية**، موقع إسلام اون لاين الالكتروني www.islamonline.net/arabic/news/2005-03/22/article04.shtml 2007/3/22.
74. **صحيفة الوطن**. السلطة والفصائل يتفقون على (البيت الفلسطيني الواحد) العدد7923، 2005/5/30. السنة 35، www.alwatan.com/graphics/2005/03mar/30_3/dailyhtml/news4.html
75. عفيفة، وسام. **حماس على أبواب منظمة التحرير الفلسطينية**، موقع مجلة العصر الالكتروني، www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6515، 2005/4/3.
76. **صحيفة القدس**. القدس. محاضرة حول "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بين الطموح والواقع"، العدد 13528، 2007/4/17، ص 11.
77. الحوراني، محمد، ونوفل، احمد وآخرون. **نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية**، مصدر سابق، ص 133.
78. قبعة، تيسير. **مسودة مشروع إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية**، موقع نشرة فلسطين اليوم العدد 7، 2006/4/331 ، الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. www.alzaytouna.net/arabic/PlsToday_Word_Archive/PlsTdy_W_Apr_4_2006/Palestine-Today_331_7-4-2006.doc

79. **النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية**، المادة الرابعة عشرة.
80. صالح، محسن. **المجلس الوطني الفلسطيني-إعادة التشكيل وعدالة التمثيل**- في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مصدر سابق، ص 63.
81. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**. موقع الكتروني www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3781&lang=ar-JO، 2007/6/11.
82. مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **حنا عميرة** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مقر حزب الشعب الفلسطيني، رام الله، 2007/5/8.
83. صالح، محسن. **المجلس الوطني الفلسطيني- إعادة التشكيل وعدالة التمثيل**- في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مصدر سابق، ص 72.
84. قبعة، تيسير. **مسودة مشروع إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية**، موقع نشرة فلسطين اليوم العدد 7، 2006/4/331 ، الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. www.alzaytouna.net/arabic/PlsToday_Word_Archive/PlsTdy_W_Apr_4_2006/Palestine-Today_331_7-4-2006.doc
85. مقابلة خاصة أجراها الباحث عبر البريد الالكتروني مع **عبدالله الحوراني** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السابق، غزة، 2007/5/6.

الاستنتاجات والتوصيات

خلصت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات فيما يخص الفلسفة العامة ممثلة بالإجابة على تساؤل أيهما يلعب دورا أكبر في إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية هل هو إصلاح الهيكلية أي أبنية المنظمة أم إصلاح البرنامج السياسي وإعادة هيكلة مؤسسات المنظمة بناء على البرنامج الجديد.

وبناء على هذه التساؤلات خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة إلى إصلاح في هياكلها وبرنامجها السياسي على حد سواء، إذ لا يمكن إصلاح الهياكل بدون إصلاح البرنامج والعكس صحيح، فهياكل المنظمة موجودة ولكنها بعد (أوسلو) أُفرغت من محتواها، وأصبحت غير قادرة على ممارسة المهام الموكلة لها، وكذلك برنامج المنظمة والذي يمثل الهوية السياسية للشعب الفلسطيني فهو بحاجة إلى إصلاح وإعادة بناء حيث بات يشكل اليوم مصدراً من مصادر عدم الإجماع الوطني الفلسطيني، ولكن هذا البرنامج يجب أن تتم مناقشته بعد إجراء الانتخابات بمعنى أن الجهة التي تحوز على الأغلبية سواء بالتوافق الوطني أو بالانتخابات هي التي ستقوم بصياغة البرنامج الوطني ضمن الثوابت الفلسطينية وبما يمكن من العمل ضمن بناء مؤسسي موحد.
2. عقد مؤتمرات شعبية في الوطن والشتات من أجل تفعيل منظمة التحرير، وإفساح المجال للشرائح المجتمعية المختلفة للمشاركة وإبداء الرأي في إصلاح منظمة التحرير.
3. إعادة مكانة وهيبة منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بالمهام المناطة بها، وهذا يتطلب توسيع نطاق التوافقات من خلال الحوارات المستمرة وتعميق أرضية التفاهمات والتراضي حول الممكنات والمضامين والآليات.
4. لا يمكن النظر إلى إصلاح برنامج منظمة التحرير الفلسطينية بمعزل عن إصلاح البنية التنظيمية والهيكلية لها، باعتبار أن المؤسسات موجودة أصلاً لخدمة البرنامج وتحقيق الحلم

الفلسطيني في العودة والاستقلال ووضع برنامج سياسي يقوم على أساس التعاطي مع العالم على قاعدة الحفاظ على الحقوق الوطنية وعدم التفريط فيها.

5. تبقى منظمة التحرير الفلسطينية أداة الوحدة الواقعية، والوحدة تتطلب اتفاق الفصائل لا على الأهداف فقط وإنما على الوسائل العملية أيضاً لتحقيق تلك الأهداف وهذا يتطلب حواراً جدياً طويلاً يضمن الخروج بنتائج ايجابية في الانتقال من التناقض إلى الاتفاق ومن التنافس على حجم الدور والمحاصصة إلى حجم النضال، فمنظمة التحرير الفلسطينية ما زالت مقر بشرعيتها من كل القوى الفلسطينية بغض النظر عن الاختلاف في طبيعة الإصلاح.
6. إن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية يعني قيادة النضال الفلسطيني بأسلوب مؤسسي بعيداً عن التفرد أو الفئوية، وأن أي حركة سياسية ومهما بلغت قوتها الجماهيرية ونسبة تمثيلها في الانتخابات يجب ألا تتفرد في قيادة الوضع الفلسطيني حتى لو سمحت الظروف لها.

وبناء على ما تقدم يرى الباحث ان هناك جمله من الآليات والوسائل يجب أخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية:

أولاً: المجلس الوطني الفلسطيني:

يشكل المجلس الوطني الفلسطيني الهيئة التمثيلية العليا لمجموع الشعب الفلسطيني سواء بالداخل أو الخارج، وهو أهم المؤسسات الفلسطينية على الإطلاق، وأن إصلاحه وتفعيله ينطوي على أهمية بالغة كونها ستنسحب على بقية المؤسسات الفلسطينية الأخرى.

وعليه فان المجلس الوطني ينبغي أن يعزز الديمقراطية الحقيقية في الساحة الفلسطينية كمقدمة للإصلاح في منظمة التحرير الفلسطينية وهذا يتطلب ما يلي:

يكون عدد أعضاء المجلس الوطني 300 عضو وعلى قاعدة الإنتخابات حيثما أمكن وبقانون النسبية المطلقة، والتوافق في الاماكن التي يتعذر إجراءالانتخابات فيها.

وهذه نسبة معقولة مقارنة بالمجموع العام للشعب الفلسطيني وهذا من شأنه أن يرفع من مكانة العضوية في المجلس الوطني أولاً ويسهل القيام بالمهام والاجتماعات، ويتوزع أعضاء المجلس الوطني وفقاً لما يلي:

*- الضفة الغربية وقطاع غزة: يعتبر أعضاء المجلس التشريعي أل 132المنتخبين أعضاء في المجلس الوطني ويضاف إليهم ثمانية عشر من قيادات مختلف الفصائل القابعة في سجون الاحتلال، وتكون هذه حصة الداخل وهي 150 عضواً.

*- الشتات: يتمثل الفلسطينيون بالشتات بواقع 150 عضو، وبما يضمن تمثيل كل ساحات التواجد الفلسطيني وفق النسبة العددية لكل ساحة وعلى قاعدة الاقتراع الحر المباشر حيثما أمكن، وإذا تعثر الانتخاب في الخارج يكون بالتوافق التام بين القوى السياسية الفلسطينية، لأن منظمة التحرير الفلسطينية في النهاية تجمع جبهوي وطني يمثل كافة أطياف الشعب الفلسطيني.

*- فلسطيني الداخل (1948): يتم تمثيلهم بشكل رمزي من خلال عشرة أعضاء في المجلس الوطني.

ولكي تستند عملية الإصلاح إلى قاعدة متينة يتطلب تفعيل دور النقابات والاتحادات الشعبية وتوحيدها بين الداخل والخارج، بعد عقد مؤتمراتها على أسس سليمة وديمقراطية وانتخاب قياداتها ووضع الميزانيات اللازمة لها للقيام بواجباتها على الصعيد المهني والسياسي أي إصلاح البناء الفوقي والتحتي على حد سواء.

والمجلس الوطني الجديد يكون سيد نفسه وهو المخول بصياغة ميثاق وطني جديد أو اعتماد الميثاق الوطني قبل التعديل، وهذا يتطلب مشاركة المفكرين والمثقفين والجمعيات الأهلية داخل الوطن وخارجه، وبعدها يكون هو المسؤول عن إقرار السياسة العامة الفلسطينية، والإشراف على تنفيذها ووضع أو تطوير الأنظمة والقوانين واللوائح الناظمة لعمله.

ثانيا: اللجنة التنفيذية

*- وتتكون من عشرين عضوا على الأكثر ويتم انتخابها من قبل المجلس الوطني ويراعى تمثيل كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، وهي بدورها تقوم بانتخاب رئيس اللجنة التنفيذية، وحجب الثقة عنه يتطلب ثلثي الأعضاء، ويقوم الرئيس بعرض أعضاء اللجنة التنفيذية على المجلس الوطني لنيل الثقة لمدة ثلاث سنوات، وفي حال شغور منصب أي عضو في اللجنة التنفيذية ولأي سبب كان تتم العودة إلى المجلس الوطني لمنح العضو الجديد الثقة والعضوية بعد تنسيب من اللجنة التنفيذية.

*- تقوم اللجنة التنفيذية بإحياء وتفعيل دوائر النمظمة وتوزيع مسؤولياتها على أعضاء اللجنة التنفيذية وفقا للنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والداعي إلى تفرغ أعضاء اللجنة التنفيذية لمهامهم حتى يتمكنوا من القيام بواجباتهم تجاه الشعب الفلسطيني وتحديدا مَن هُم بالخارج.

ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية جميعها تخضع لرئيس اللجنة التنفيذية، والذي بدوره يطلع المجلس الوطني بتقرير نصف سنوي على طبيعة عمل المؤسسات.

ثالثا: المجلس المركزي

في حال تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني من 300 عضو وانعقاده فإنه يقرر آلية تشكيل المجلس المركزي كهيئة وسيطة وربما تطويره، أو إلغاءه وذلك حسب ما يرى المجلس الوطني.

أما على صعيد علاقة منظمة التحرير الفلسطينية مع السلطة الوطنية الفلسطينية ينبغي الفصل بين ما هو سياسي وما هو إجرائي في علاقة المنظمة ومؤسساتها بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها وذلك لاختلاف الطبيعة المكونة لكل منهما، ولطبيعة المهام الملقاة على كل منهما مع الأخذ بعين الاعتبار أن السلطة هي فرع من المنظمة وأن هناك علاقة بنيوية وبالتالي المطلوب تحديد آليات الرقابة والمتابعة من قبل المنظمة كونها تشكل مرجعية السلطة الوطنية، وبناء عليه يوصي الباحث بما يلي:

1. الفصل بين رئاسة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وسحب الصلاحيات التمثيلية والقيادية التي أعطيت للسلطة على حساب منظمة التحرير الفلسطينية.
2. اعتبار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني جزء من أعضاء المجلس الوطني وهو بمثابة توحيد جسمي الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج في بنية سياسية عليا، وهذا لا يحدث تعارض حيث ان المجلس التشريعي يقوم بالهام الملقاة على عاتقه فيما يخص الحياة اليومية للمواطن العادي وفي نفس الوقت هو يمثل شريحة أبناء الداخل الفلسطيني ويقوم بتمثيلهم سياسيا في المجلس الوطني الفلسطيني.
3. القضايا العليا والمصالح الوطنية العليا هي من صلاحيات مؤسسات منظمة التحرير وليست من صلاحيات مؤسسات السلطة الوطنية، وبالذات فيما يخص العلاقات الخارجية، والقضايا ذات الطابع الوطني العام لأنها المخولة بقيادة نضال الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.
4. ضمان استقلال الصندوق القومي عن وزارة المالية وتحديد موازنة خاصة له باعتباره أحد أهم المكونات الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
5. تفعيل دور السفارات الفلسطينية بالخارج على صعيد المهمات الموكلة بها، أو على صعيد العاملين بها بحيث يراعى مبدأ الكفاءة ومدة خدمة طاقم السفارة، ومشاركة كافة ألوان الطيف الفلسطيني في البعثات الدبلوماسية، وتعزيز الروابط ما بين السفارات والجاليات الفلسطينية الموجودة في كل بلد.
6. إن إصلاح المنظمة وتفعيل دورها يتطلب تجديد قياداتها ورفدها بالكوادر والأجيال الشابة، كما ينبغي تقييم دور الفصائل المكونة لها وتجديد مؤتمراتها.
7. إرساء قواعد راسخة في البحث العلمي واعدة الاعتبار لمركزي الأبحاث والتخطيط والتي قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتأسيسهم منذ انطلاقة الثورة، وتشجيع البحث العلمي وتخصيص الموازنات اللازمة لخدمة القرار السياسي الفلسطيني.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية

الميثاق القومي الفلسطيني.

الميثاق الوطني الفلسطيني.

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الوثائق

رسالة ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين **(الاعتراف المتبادل)** 1993/9/9م.

وثيقة إعلان القاهرة، 2005.

وثيقة الوفاق الوطني، 2006/5/14.

الكتب العربية

إبراهيم، سعد الدين. في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت– لبنان، 1984.

أبو العردات، فتحي. إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية حركة فتح) في: **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء،** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007.

أبو حسنة، نافذ، **تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية**، في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007.

أبو شنب، حسين. **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي – الرأي والرأي الآخر**– مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995.

أبو طه، أنور. **إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية–رؤية الجهاد الإسلامي**– في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007.

أبو عيد، عبدالله، وعمارة محمد وآخرون. **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط2، 1998.

أبو نضال، نزيه، والنشاش، وعبد الهادي. **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**، دراسة في الميثاق والمجالس الوطنية 1964–1983، دار الحقائق، قبرص، ودار الصمود العربي، بيروت، 1984.

أبوغربية، بهجت. **في خضم النضال العربي الفلسطيني 1919–1949**، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1993.

إسماعيل محمد، محمود. **دراسات في العلوم السياسية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بدون تاريخ.

أمين، جلال. **في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت– لبنان، 1984.

أمين، سمير. في: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت- لبنان، 1984.

بانوراما. **الدليل التدريبي لمشروع تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني**-نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح، القدس، ط1، 2007.

البحيري، صلاح الدين، والمسيري عبدالوهاب وآخرون. **المدخل إلى القضية الفلسطينية،** مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط7، 2004.

بدون مؤلف، **القضية الفلسطينية بين ميثاقين، الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية(حماس)**، الكويت، مكتبة دار البيان، ط1، 1989.

البديري، موسى وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية،** أوراق نقدية، رام الله، مواطن، ط1، 1995.

البرغوثي، إياد. **الاسلمة السياسية في الأراضي الفلسطينية،** مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، ط3، 2003.

بركات، حليم. **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في سبيل إغناء التجربة العربية،** ط1، مواطن، رام الله، 1995.

بشارة، عزمي، وسيد سعيد، محمد. في: **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي،** مواطن، ط1، رام الله، 1997.

بلقزيز، عبد الإله، حماد، مجدي وآخرون. **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل،** مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 2004.

بوحوش، عمار، **نظريات الإدارة العامة، جامعة الدول العربية،** عمان، 1980.

تقرير الانتخابات التشريعية الثانية–25 كانون ثاني2006، والصادر عن لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، بتاريخ 2006/5/31، جدول رقم 7، **التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي**، ص145.

ثابت، عادل. **النظم السياسية:دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

الجابري، محمد عابد. **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مواطن، رام الله، ط1، كانون ثاني 1998.

جقمان، جورج. **خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية**، في التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة، مؤتمر مواطن 7–1997/11/8، تحرير مي الجيوسي/مواطن، رام الله، 1998،

الحسن، خالد. **الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك**، أوراق سياسية(13)، دار الكويت للصحافة، الكويت، 1985.

الحسن، خالد. **فلسطينيات (5)، أوراق سياسية**، دار الشروق، عمان، 1994.

الحسن، خالد. **فلسطينيات –3– أوراق سياسية رقم 11**، منشورات دار الكرمل، عمان، بدون تاريخ.

الحسن، خالد. **لبنانيات**، أوراق سياسية (9)، بدون مكان نشر، 1984.

الحسن، سعيد. **حول اتفاق غزة أريحا أولا**، دار الشروق، عمان، 1995.

الحسن، هاني. قناة الجزيرة، **برنامج بلا حدود**، الأربعاء 2007/6/27.

حمدان، أسامة. **إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية-رؤية حركة حماس-** في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007، ص190.

حواتمة، نايف. **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ط2، 2004، ص 275.

الحوراني، فيصل. **الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974** دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكالة أبو عرفة، القدس، 1980.

الحوراني، محمد، ونوفل، احمد وآخرون. **نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، تحرير جواد الحمد، عمان، ط1، 2006.

الخطيب، نعمان احمد. **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999.

خلف، صلاح. **فلسطيني بلا هوية**،دار الجليل، عمان،1991.

الزبيدي، باسم. **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مواطن، رام الله، 2003.

زريق، قسطنطين. **معنى النكبة مجددا**، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1967.

السبع، عماد. **أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني**، في أزمة الحزب السياسي الفلسطيني. مؤتمر مواطن 1995/11/24، مواطن، رام الله، ط1، 1996.

سبير، أوري، ترجمة بدر عقيلي. **المسيرة حكاية اوسلو من الألف إلى الياء**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1998.

سعيد، ادوارد. **اوسلو2- سلام بلا أرض**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995.

شبيب، سميح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**، في ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مواطن، رام الله، ط1، 1999.

الشقاقي، خليل. تقديم محاضر جلسات **مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني** 1994/12/8، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تحرير خليل الشقاقي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ط1، 1995.

الشقيري، أحمد. **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب**، دار العودة، ط1، بيروت، 1971.

صالح، محسن. **تقرير معلومات منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني**، تعريف، وثائق، قرارات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.

صالح، محسن.المجلس الوطني الفلسطيني – إعادة التشكيل وعدالة التمثيل– في **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007.

صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.

صايغ، يزيد، والشقاقي، خليل. **تقرير فريق العمل المستقل** برئاسة ميشال روكارد. تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية – برعاية مجلس العلاقات الخارجية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية–نابلس، 1998.

صبري عبد الله، إسماعيل. في، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العربي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1997.

عباس، محمود. **طريق اوسلو**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1994.

عبد الرحمن، اسعد. **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثـــاني، المجلـــد الخـــامس، بيـــروت، ط1، 1990.

عبد اللطيف، كمال. **قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة**، بيروت، دار الطليعة، 1994.

عبد الواحد الجاسور، ناظم. **موسوعة العلوم السياسية**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيـــع، ط1، 2004.

عبدالعال، مروان. **منظمة التحرير الفلسطينية–الواقع والآفاق– رؤية الجبهة الشعبية لتحريـــر فلسطين**، في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البنـــاء، مركـــز الزيتونـــة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007.

غربي، علي، وسلاطينة، بلقاسم وآخرون. **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمـــة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 2003.

غليون، برهان، في: برهان غليون وآخرون **حول الخيار الديمقراطي**، دراســـات نقديـــة، ط1، مواطن، رام الله 1993.

غنيم، احمد، وقطامش، احمد وآخرون. **النظام السياسي الفلسطيني "مرحلة متحولـــة"**، مركـــز البراق للبحوث والثقافة، ط3، رام الله، 2006.

فاروق، عبد الخالق. **أوهام السلام صراعات التسوية وحروب المفاوضات**، دار الكلمة، القاهرة، ط2، 2000.

قاسم، عبد الستار. **الطريق إلى الهزيمة**، نيسان، 1998.

القدومي، فاروق، **فلسطين بين الماضي والحاضر**، محاضرة بمناسبة مرور خمسين عاماً علـــى النكبة، جامعة الدول العربية، تونس، 1998.

الكبيسي، باسل. **حركة القوميين العرب**، بيروت، 1985.

الكواري، علي. **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية**، اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي، دار الساقي للطباعة والنشر، 2004.

كوبان، هيلينا، ترجمة سليمان الفرزلي. **المنظمة تحت المجهر**، دار هاي لايت للنشر، ط1، لندن، 1984.

مركز دراسات الوحدة العربية. **اتفاق إعلان المبادئ** بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذي عرف باتفاق (اوسلو) أو اتفاق (غزة–أريحا) للحكم الذاتي الفلسطيني، يوميات ووثائق الوحدة العربية (1989–1993)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1995.

محمد عارف، نصر. **التنمية من منظور متجدد**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2002.

الموسوعة الفلسطينية. الدراسات الخاصة، المجلد الخامس، بيروت، ط1، 1990.

الموسوعة الفلسطينية. المجلد الثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، الطبعة الأولى.

الموسوعة الفلسطينية. دمشق، الطبعة الأولى، مجلد رقم 4.

الناطور، سهيل. **إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية – رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين** في: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007.

نوفل، ممدوح. **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج**، في ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسة الفلسطينية وآفاق العمل، مواطن، رام الله، ط1، 1999.

نوفل، ممدوح. **قصة اتفاق اوسلو**– الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة اوسلو"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1995.

هلال، جميل. **الدولة والديمقراطية**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مـــواطن، رام الله، 1996

هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو**، ط1، مؤسســـة الدراســـات الفلســـطينية، بيروت ومواطن، رام الله، 1998.

هلال، جميل. **تكوين النخبة الفلسطينية**، مواطن، رام الله، مركـــز الأردن الجديـــد للدراســـات، عمان، ط1، 2002.

هلال، علي الدين، ومسعد، نيفين. **النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغييـــر**، مركـــز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.

وهبان، احمد. **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

المؤتمرات

أبراش، ابراهيم. السلطة بين المرجعية المؤسســـية(م.ت.ف) والمرجعيـــة الانتخابيـــة (حركـــة حماس)، **مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية 2006**، معهد دراسات التنمية- غزة،آذار 2006.

الحوت، شفيق. نحو أسس جديدة لتمثيل الشتات، **مؤتمر مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية**-، عبر الفيديو كونغرس، معهد ابراهيم أبو لغد/ جامعة بيرزيت، ومؤسسة مواطن، رام الله، 2005/1/6.

قريع، أحمد. منظمة التحرير الفلسطينية ما بين التفعيل والتغيير، **مؤتمر فلســـطين عـــام 2007 التحديات والفرص**، رام الله، 2007/5/5.

المجلات والصحف

أبراش، إبراهيم. *العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس*، **جريدة الحياة الجديدة**، رام الله، العدد 3746، السنة العاشرة، 2006/3/25.

أبراش، إبراهيم. المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، ***مجلة رؤية***، شباط 2001.

أبو زهيرة، عيسى. تغيير الفكر السياسي الفلسطيني، ***مجلة رؤية***، الهيئة العامة للاستعلامات، السنة الثانية، العدد23، أيلول 2003.

أبو عمرو، زياد. تقرير الموقف في الأرض المحتلة، ***مجلة السياسة الفلسطينية***، ع1+2 شتاء- ربيع 1994، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

بشارة، عزمي. فلسطين إلى أين، ***مجلة المستقبل العربي***، تموز/2007، العدد 329، السنة التاسعة والعشرون، ص 12.

بشان المؤتمر الصحفي انظر ***مجلة شؤون فلسطينية***، العدد 190، كانون ثاني، 1989، ص 141-142.

حبش جورج، ***مجلة الهدف***، الناطقة بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كانون ثاني 1998، ص 7.

حيدري، نبيل. منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس- الصراع في شأن النفوذ، ***مجلة دراسات فلسطينية***، العدد 13، شتاء 1993.

الخالدي، رشيد. الطريق المسدود في المفاوضات الثنائية، ***مجلة السياسة الفلسطينية***، ع1+2، رام الله شتاء ربيع 1994.

الشقاقي، خليل. الهيمنة الأمنية الإسرائيلية والمفاوضات السياسية الراهنة، ***مجلة السياسة الفلسطينية***، ع 1+2، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، شتاء–ربيع 1994.

صحيفة القدس. القدس. محاضرة حول "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بين الطموح والواقع"، العدد 13528، 2007/4/17.

عبد الرحمن، ماهر. من هدف "التحرر الكامل" "إلى السلطة" وإسقاط الميثاق، ***مجلة فلسطين***، غزة، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، العدد السابع، 1999.

عبد الله جوهر، حسن. منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، ***مجلة السياسة الدولية***، السنة السابعة والثلاثون، العدد 144، نيسان 2001.

محيسن، تيسير. محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح، ***مجلة رؤية***، العدد التاسع والعشرون، شباط 2007.

نوفل، أحمد. إعلان القاهرة الفلسطيني– نحو تأسيس نظام سياسي جديد، ***مجلة دراسات شرق أوسطية***، العدد 31، السنة العاشرة ربيع 2005، مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، ط1، عمان.

المواقع الالكترونية

أبو شاويش، زياد. منظمة التحرير الفلسطينية...التحدي الكبير، **موقع حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي** www.ettihad-/ sy.net/modules.php?name=News&file=article&sid=970. 2006/11/27

أبو طالب، حسن، **التقرير الاستراتيجي العربي، ثلاثية الإصلاح والحريات العامة**، موقع الكتروني الأهرام، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB45.HTM 2006/2/28.

الأممية الرابعة. تقويم لازمة منظمة التحرير الفلسطينية، **موقع صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية**، العدد 795، 2004/4/5.
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=16654

استطلاع عـ48ـرب: غالبية تعتقد أن يجب تركيز الجهود على إعادة بناء م.ت.ف ووضع استراتيجية صمود ونضال،
www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=46517&ar، 2007/6/27

الباقوري، عبد العال. **تراجع قوة إسرائيل قادها إلى أوسلو**، موقع الكتروني صحيفة الوقت، العدد 218، 26 أيلول 2006. www.alwaqt.com/blogprint.php?baid=1154 2007/1/17.

بسيسو، صخر. **منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية**. منتديات انتفاضة فلسطين www.palissue.com/vb/palestine79/issue4100 2007 /3/27/

البنا، ياسر. **مطالبة فلسطينية بفصل المنظمة عن السلطة**، موقع إسلام اون لاين للاخبار الالكتروني، www.islamonline.net/Arabic/news/2004-12/21/article08.shtml، 2007/3/25.

جابر، صلاح. **فلسطين من المقاومة إلى الانتفاضة**، موقع الكتروني المناضل www.almounadil-a.info/article54.html?var_recherche، 2007/3/5

جمعة أبو مور، همام. **كيف ننظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية؟** موقع شبكة الأحرار الفلسطينية الالكتروني،
www.a7rar.com/modules.php?name=Content&pa=showpage&p id=463 2007/3/22.

الجهـــــاز المركـــــزي للإحصـــــاء الفلســـــطيني. موقـــــع الكترونـــــي www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3781&lang=ar-JO، 2007/6/11.

الحسن، بلال.**هل تعيد حكومة حماس الروح لمنظمة التحرير**، موقع الكتروني جريـدة الشـرق الأوســـــــــــــــــط، العـــــــــــــــــدد9980،26 آذار 2006. www.asharqalawsat.com/leader.asp?article=354890&issue=9980&sec tion=3 2006/5/2.

حمامي، إبراهيم. **سامحك الله يا سيد عاطف عـدوان**، موقـع الكترونـي التجديـد العربـي، arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=19350 2006/12/24.

الحوت، شفيق. **مصير منظمة التحريـر الفلسـطينية**، موقـع شـفيق الحـوت الالكترونـي، www.shafiqalhout.org/net/templates/new.aspx?articleid=1079&zonei d=22، 2007/7/5..

حواتمة، نايف. **بدء مرحلة خامسة لمنظمة التحريـر الفلسـطينية**، موقـع إسـلام اون لايـن الالكترونـــــــــــــــــــــي www.islamonline.net/arabic/news/2005-03/22/article04.shtml 2007/3/22.

حواتمة، نايف. **مبادرة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسـطينية ومسـتقبل النظـام السياسـي الفلســـــطيني**، موقـــــع وكالـــــة قـــــدس نـــــت الالكترونـــــي www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=10683، 2006/3/25

. حواتمة، نايف. **عشر سنوات على أوسـلو تغييب أسس الحل المتوازن، والمرجعيات أسـقطت رحلـة الأوهـام**، موقـــــع الكترونـــــي، الحـــــوار المتمدن10879=www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid، 2007/3/22.

الحوراني، عبد الله.منظمة التحرير الفلسطينية أين صارت، وكيف تعـود، **موقـع الكترونـي** www.al-moharer.net/moh218/a-hourani218.htm 2006/11/3.

خضر، حسام. **إجماع على خواء المنظمـة الفلسـطينية**، موقـع الكترونـي حسـام خضـر، www.hussamkhader.org/internal/pressinterviews/29.htm 2007/3/28.

راشد، عامر. **إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية...تفعيل أم إعادة بناء**، موقع صحيفة الحـوار المتمـدن الالكترونـيـة، العـدد 1556، 2006/5/20 www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=65261 2006/5/26.

راشد، عامر. **اسمها تفعيل منظمة التحرير طبخة حصى**، موقع الكتروني شـهود الاخبـاري. www.shohood.net/ahdath.asp?NewID=18685&PageID=4&TypeID=4

رزقة، يوسف. منظمة التحرير بين الإحياء والإقصاء، **موقـع الكترونـي التجديـد العربـي**، www.alarabnews.com/alshaab/2005/02-09-2005/31.htm، 2007/5/5.

السيد ولد أباه، عبدالله. **مشروع الإصلاح العربي:المسار والإشكالات**، مجلة فكريـة الكترونيـة، العدد الرابع عشـر 2005.-http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mai juin2005/nadwa.html 2007/3/25.

صافي، خالد. **في الذكرى الثالثة والأربعين لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية**، موقع شـركة إيـلاف للنشـر المحـدودة إ الالكترونـي، www.elaph.com/ElaphWeb/AsdaElaph/2007/6/237985.htm 2007/6/23.

صحيفة الوطن. السلطة والفصائل يتفقون علـى (البيـت الفلسـطيني الواحـد) العـدد7923، 2005/5/30. السـنة 35، www.alwatan.com/graphics/2005/03mar/30_3/dailyhtml/news4.html

الطناني، معين. **حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية**، موقع الكتروني مركز التخطيط الفلسطيني www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_1.htm/ 2007/4/25.

عبدالرحمن، اسعد. **آراء في إصلاح منظمة التحرير:وهل من أمل؟** موقع المجموعة 194 الالكتروني، www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=732&table=articles 2006/8/3.

عبد الكريم، قيس. **النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة**، موقع الحوار المتمدن الالكتروني www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=23935، 2004/9/24

العريان، محمود. **الإصلاح في الوطن العربي:بحث في دلالات المفهوم**، موقع الكتروني، شبكة الصحافة غير المنحازة، www.voltairenet.org/article129812.html 2007/3/28.

عفيفة، وسام. **حماس على أبواب منظمة التحرير الفلسطينية**، موقع مجلة العصر الالكتروني، www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6515 2005/4/3،.

علي، عبدالرحيم. **المفهوم الإسلامي للإصلاح الشامل**، الشبكة المدنية العربية للإصلاح والديمقراطية

http://www.acson.org/index.php?option=com_content&task=view&id =203&Itemid 2007/3/2.

قبعة، تيسير. **مسودة مشروع إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية**، موقع نشرة فلسطين اليوم العدد 7،331/4/2006، الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

www.alzaytouna.net/arabic/PlsToday_Word_Archive/PlsTdy_W_Apr _4_2006/Palestine-Today_331_7-4-2006.doc

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع الكتروني، **قرارات المجلس الوطني الدورة التاسعة** www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester9.html2007/3/23

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع الكتروني، **نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية** www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_1.html 2007/3/23.

مركز المعلومات الوطني، موقع الكتروني، **قرارات المجلس الوطني**، الدورة الخامسة عشرة، www.pnic.gov.ps/Arabic/semester15 2007/3/23.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع الكتروني، **قرارات المجلس الوطني الدورة التاسعة** www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester12.htm2007/3/23.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع الكتروني، **قرارات المجلس الوطني**، الدورة السادسة عشرة، www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester16.html، 2007/5/25.

المركز الفلسطيني للإعلام، **حماس تستلم السلطة من فتح**، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الثانية25 كانون ثاني 2006، موقع الكتروني المركز الفلسطيني للإعلام. www.palestine-info.info/arabic/books/2006/5_2_06_1/5_2_06_1.htm

المصري، هاني. **تفعيل م.ت.ف بين المراوحة والانطلاق**، موقع شبكة الانترنت للإعلام الربي/ أمين الالكتروني، www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=40308&NrIssue=1&NrSection=2، 2007/5/1.

الملتقى الفتحاوي. **تفعيل منظمة التحرير مصلحة فلسطينية/فتحاوية**، موقع الكتروني www.fatehforums.com/showthread.php?t=11160 /21/5/2007.

موقع الكتروني خاص بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. www.pflp.ps/index.php?action=Details&id=906 2007/6/24.

موقع الكتروني خاص **بحزب الشعب الفلسطيني**، 2007/7/11، www.palpeople.org.

موقع **المبادرة الوطنية الفلسطينية** الالكتروني، www.almubadara.org/new/template.php?id=16، 2007/5/22.

نوفل، ممدوح. العرفاتية: تاريخ شعب في سيرة رجل، **موقع الكتروني** www.mnofal.ps/printable/?nb=521 2007/1/17.

النونو، سعد. **بيان من الجاليات الفلسطينية بالشتات**، موقع كفاية الالكتروني، www.kefaya.org/reports/041215elgzoor.htm، 2004./11/29.

المقابلات

مقابلة خاصة أجراها الباحث عبر البريد الالكتروني مع **أحمد بحر** رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، غزة، 2007/6/5.

مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **تيسير نصر الله عضو المجلس الوطني الفلسطيني**، نابلس، الأربعاء، 2007/4/25.

مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **خالدة جرار** عضو المجلس التشريعي عن قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، رام الله، الخميس 2007/3/26.

مقابلة خاصة أجراها الباحث عبر البريد الالكتروني مع **الدكتور أسعد عبدالرحمن** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقا، مسئول ملف دائرة اللاجئين، رام الله، 2007/5/10.

مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **حنا عميرة** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مقر حزب الشعب الفلسطيني، رام الله، 2007/5/8.

مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **صالح رأفت** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، رام الله، 2007/5/9.

مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **صلاح الخواجا** ممثل المبادرة الوطنية في القوى الوطنية والإسلامية، مقر المبادرة الوطنية، رام الله، 2007/5/8.

مقابلة خاصة أجراها الباحث عبر البريد الالكتروني مع **عبدالله الحوراني** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقا، غزة، 2007/5/6.

مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **غسان الشكعة** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نابلس، 2007/4/22.

مقابلة خاصة أجراها الباحث مع **يوسف حرب** القيادي البارز في حركة فتح، نابلس 2007/9/22.

الاستطلاعات والبرامج

نتائج استطلاعات الرأي العام الفلسطينية رقم(21)، جامعة النجاح الوطنية، مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسيحية 12-13 حزيران 2006.

القدومي، فاروق. **برنامج نقطة نظام**، قناة العربية، الأحد 2006/10/27.

الكتب باللغة الانجليزية

Ziad Abu Amr, **Islamic fundamentalisim** in the west bank and Gaza Bloomington, 1994. p 103..

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Reformation of Palestine Liberation Organization Implication of Hierarchy and Program

by
Abdullah Ahmed Mahmmud Barham

Supervised by
Dr. Ra'ed Nairat

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning & Political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2007

Reformation of Palestine Liberation Organization
Implication of Hierarchy and Program
by
Abdullah Ahmed Mahmmud Barham
Supervised by
Dr. Ra'ed Nairat

Abstract

This study, "Reformation of Palestine Liberation Organization (PLO): Implication of Hierarchy and Program", is an attempt to analyze and understand the factors and interactions related to the experience of the PLO, in terms of evaluation of its course, and to dwell on reasons behind its retraction particularly after the signing of Oslo Accords and Palestinian National Authority (PNA)'s taking over of most of its responsibilities and powers. The study, then, moves to foresee the future of the PLO in the light of these developments.

This study approach depends on analysis of a number of both internal and external subjective and objective factors which have contributed to the fragility of the PLO's structure as a national unifying institution. This approach is also used to analyze several factors which will determine courses of reformation and development in the context of the involvement and presence of Islamic trends and Hamas movement in the Palestinian political system.

In the treatment of the subject, the study depends on analysis and review of previous literature and related historical evidence, in addition to current developments, all in order to get to the needs necessary for reformation of PlO's hierarchy and program, thus enabling it to continue its struggle against the Israeli military occupation and eventually get the right to self – determination and establishment of an independent Palestinian state.

The study begins with a historical as well as a political analysis and then presents historical survey of the emergence and development of the PLO and its institutions and organs and the changes, which it has experienced through different historical stages. These stages have been embodied by the successive Palestinian National Councils' resolutions and the historical turning point of Oslo Accords, which were accompanied by division and cracks in the structures of the PLO, and changes introduced into its objectives particularly the annulment of a significant portion of the Palestinian National Covenant.

The study tries to find out the reasons behind the weaknesses and inability of the PLO to move forward to achieve its goal: ending of the occupation of the Palestinian lands. The study also tries to clarify the ground of the current debate on concept and mechanisms of reformation of the PLO in terms of hierarchy and program.

To theses ends, the study sought to answer one major question: How far the Palestinian factions agree on activating and reforming the PLO in accordance with unity of political powers (forces) and unity of leadership, vision and methods? The study also tried to answer another question: What changes have been made in the PLO's structure? The researcher, in this regard, believes that the overlap between the PLO and the Palestinian National Authority has been one of the reasons for the diminish of the former's status and the transfer of the center of power from abroad to the homeland.

The study provides an indepth analysis to answer the aforementioned questions. Chapter one was devoted to the discussion of the theoretical framework and concepts of reformations. Chapter two traced the development of

the PLO, stages of its course and the changes and turning points which it has experienced. Chapter three dwelt on the circumstances which led to the emergence of the PNA and the implication of its relationship to the PLO. Chapter four provided levels of description of analysis of the structural reality of the PLO, positions of factions, political forces, national figures towards reformation and activation of the PLO and the mechanisms to achieve them. The chapter also provided an analysis of the factors which will contribute to the possibility of reforming the PLO. The chapter ended with a foresight of its future based on interviews the researcher has conducted with concerned parties, scholars and authorities on PLO history.

The study concludes with a number of conclusions and recommendations in the light of the analyses of the questions.

1. The PLO needs reformation of both its structures and political programs, for it's impossible to reform the structures without reformation of its program and vice versa.

2. There are several mechanisms and means which must be taken into account when dwelling on reformation of the PLO's institutions democratically, beginning with the Palestinian National Council, the Central Council and concluding with all other organ and departments.

3. On the level of relationship with the PNA, there should be a separation between what is political and procedural in the relationship of the PLO and its institutions with the PNA and its institutions given the different nature of each one of them.